الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة لنيل شهادة الماجستير

تخصص : اقتصاد التنمية

فعالية نظم المعلومات الاقتصادية في تحقيق التنمية من خلال دعم اتخاذ القرار

من إعداد الطالبة :

كبيري فتيحة

تحت إشراف :

البروفيسور بونوة شعيب

لجنة المناقشة :

– د. طويل أحمد	أستاذ محاضر	– جامعة تلمسان	رئيسا
– أ.د. بونوة شعيب	أستاذ التعليم العالي	– جامعة تلمسان	مشرفا
– أ.د. بن حبيب عبد الرزاق	أستاذ التعليم العالي	– جامعة تلمسان	مستحنا
– د. شعيب بغداد	أستاذ محاضر	جامعة تلمسان	مستحنا
– د. زياني الطاهر	أستاذ محاضر	جامعة تلمسان	مستحنا

السنة الجامعية

2006 | 2005

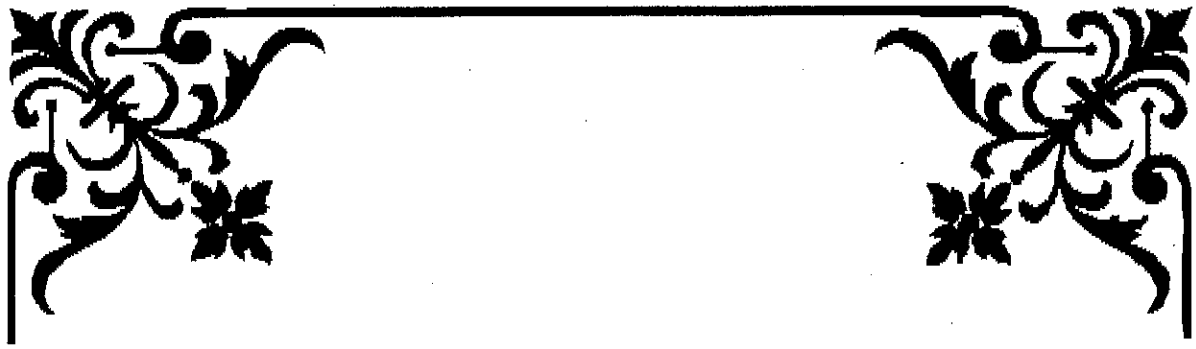

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ ﴾

سورة البقرة ، الآية 255.

الامتنان والشكر

إنّ الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فهو المهتدي ومن يضلل فلا هادي له. وأشهاد أن لا إله إلاّ الله وحده لا شريك له وأشهد أنّ محمدا عبده ورسوله.

إنّ الحمد والشكر كله لله ، اللهم لك الحمد كمنا ينبغي لجلال وجهك ولعظيم سلطانك ، لك الحمد ربي حتّى ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضى. اللهم لك الحمد بما تعلم ولا نعلم ولك الحمد بما تحيط ولا نحيط ، اللهم لكلا حمد بالقدر الذي يكفي شكر جميع خلقك عن نعمك يا أرحم الراحمين يا رب العالمين.

الحمد لله الذي مهّد لي سبيل العلم ثمّ بسره لي ، الحمد لله الذي بعونه وتوفيقه وصلت إلى ما وصلت ونلت ما نلت وبلغت ما بلغت.

كما لا يفوتني أن أقف موقف اعتراف وامتنان لكلّ من وضعه لي ربّي سبيلا في طريق تعلّمي وعلمي إلى :

الوالدين العزيزين ، إلى كل من لقّنني حرفا من حروف العلم والمعرفة.

إلى الدكتور المؤطر المساعد الذي لم يبخل علي دوما بالنصح والتوجيه السيد : طويل أحمد.

إلى البروفيسور المؤطر والذي قبل أوّلا تأطيري وتوجيهي ومساعدتي السيد : شعيب بونوة.

إلى كل الأساتذة الذي كانوا لي عونا في إنجاز عملي واكتساب معارفي.

إلى لجنة المناقشة على قبولها مناقشة عملي هذا.

إلى كل من تمنّى لي النجاح وساعدني عليه ورفع يديه متضرعا لله أن يوفقني.

إلى كل هؤلاء لكم منّي كل الامتنان مع تمنياتي أنّ أكون عند حسن ظنكم ولا أخيب جهودكم.

تمهید عام

تمهيد عام

لقد شهد الاقتصاد تطوّرات وفترات تتمايز فيما بينها من عدّة جوانب ، ولعلّ أبرز هذه الجوانب هي شدّة الاهتمام بعامل معيّن من عوامل الإنتاج هذا لأنّ كلّ التيارات كانت تبحث عن العامل الرئيسي والأساسي في توسيع عملية الإنتاج من خلال خلق تراكمات معتبرة تحقّق الميزة التنافسية وعليه تحقق ثراء قادرا على تطوير الاقتصاد وإخراجه من دوّامة التخلّف.

ونتيجة لذلك ظهرت عدّة تيارات وتوجّهات تعبّر عن ذلك فعلى سبيل الذّكر الرأسماليين ، اهتموا بعنصر رأس المال في توسيع وتطوير الاقتصاد من خلال توسيع العملية الإنتاجية ، من جهتهم الكلاسيك أعطوا أهمّية قصوى للرأسمال البشري في تحقيق ذلك. واهتمّ تيار آخر هو التيّار المادي بعامل المواد الأولية. المهمّ أنّ كل ذلك كان يعبّر عن محور عملية السعي وراء خلق الثروة الّتي تستلزم بالضرورة نموّ المجتمعات وبالتالي تحقيق التنمية.

إلاّ أنّ العصر الحديث سجّل اهتمام آخر من نوع جديد ألا وهو الاهتمام بجانب المعلومات في تحقيق ومنح ميزة تنافسية ، حيث أصبح العصر الحديث يسمى بعصر المعلوماتية، حين أصبحت المعلومة ضرورية لتسيير الاقتصاد سواء تعلّق الأمر بالمستوى الجزئي بمعنى على مستوى المنظّمات والمنشآت أو بالمستوى الكلّي المتعلّق بالاقتصاد القومي.

ونتيجة لذلك زادت الدراسات والبحوث المرتبطة بهذا المجال من خلال محاولات الاجتهاد في تطوير وتحديث نظم المعلومات خاصّة بعد التطوّر الهائل في التكنولوجيا من خلال الارتباط الوثيق بين هاذين المجالين (المعلومات / التكنولوجيا).

من الجانب التاريخي ازدادت الحاجة إلى البيانات والمعلومات في مجال التسيير والإدارة ممّا دعا إلى الاهتمام به كعلم مستقلّ بذاته بعد الحرب العالمية الثانية.

غير أنّه واقعيا كانت قد أعطيت أهمية بالغة لهذا العلم في المجال العسكري سابقا من خلال نظم المخابرات خاصّة ، ولعلّ هذا المجال هو أبرز مجال الذي أظهر وبكلّ وضوح وجلاء تفوق الجهات المالكة للأنظمة الأكثر تطوّرا.

جاء بعد ذلك وتحديدا بعد الحرب العالمية الثانية اهتمام الجانب المدني بهذا المجال لذلك يعتبر هذا العامل حديث العصر غير أنّه تجدر الإشارة إلى أنّه كان سريع التطوّر من خلال حدوث ثورة تكنولوجية سريعة. حتّى أصبح المصطلح المسيطر في أغلب المجالات والعلوم بما فيها علم الاقتصاد هو مصطلح : "تكنولوجيا المعلومات".

في إطار ما يتعلّق بالاقتصاد والتنمية ، يتمّ المقارنة بين القطبين المتطوّر والمتخلّف على عدّة أوجه، حاليا تمّ التوصّل إلى اعتماد مقياس ومعيار جديد للمقارنة، فبعدما كان يعتمد على مقاييس مادية (كمستوى الدخل الفردي، ...) أصبح حديثا يعتمد أساسا على ما يسمّى بالفجوة التكنولوجية بين القطبين الّتي تزداد في الاتّساع يوما بعد يوم.

ولعلّ أكثر ميزة تمتلكها الدول الأكثر تطوّرا هو حيازتها على أنظمة معلوماتية قويّة وفعالة تستغلّها في تسيير كافة أوجه أنشطتها خاصّة ما يتعلّق منها الإدارية والتسييرية من تخطيط ، تنظيم ، قيادة ورقابة الّتي مكّنتها من ترشيد قراراتها وأحكامها ، فالمسيّرون في هذه الدول المتقدمة يعتمدون اعتمادا كبيرا على ما تنتجه أنظمتهم المعلوماتية الّتي تستخدم أحدث الأجهزة الّمرتبطة كما هو معروف بأحدث التقنيات والتكنولوجيات.

بالمقابل الجزء الباقي من العالم والمعروف عامّة بالتخلّف والفقر خاصّة في هذا المجال يعاني كثيرا قي تشغيل واستخدام هذه الأنظمة خاصّة المستخدمة منها في التسيير ، حتّى هنا يتجلّى واضحا أهمية المعلومات من جهة وخطورة عدم توفّرها أو تماثلها من جهة أخرى.

لكن المميّز في هذا الأمر أنّ أغلب ومعظم البحوث المتعلّقة بمجال المعلومات في الميدان الاقتصادي تعلّقت بالجانب الجزئي بمعنى انصبّ على مستوى المؤسّسات والمنظّمات ، غير أنّ الأمر على المستوى الكلّي أو بالأحرى الاقتصاد القومي يستدعي

التطرّق إلى إبراز فعالية نظم المعلومات من خلال تأثيرها الكبير على مجال اتّخاذ القرارات الاقتصادية خاصّة الإستراتيجية منها الّتي تهدف في أغلب الأحيان إلى تحقيق التنمية ، وعلى كلّ يمكن ببساطة إبراز ذلك من خلال التأكيد على أنّ الركود في جانب المعلومة القيّمة الّتي تكون قاعدة صلبة لاتّخاذ قرارات التنمية سبب كافي في جعل الاقتصاد يدور في حلقة ركود مزمنة مهما صرفت عليه من ثروات.

ولذلك فإنّ فعالية نظم المعلومات على المستوى الكلّي أكبر من فعاليته على المستوى الجزئي ذلك أنّه لا يمكن أن يتصوّر منظّمات متطوّرة مكوّنة لاقتصاد متخلف وذلك من خلال الارتباط الوثيق بين المعلومات والقرارات والسياسات الاقتصادية الهادفة لتحقيق تنمية.

ولعلّ فقر العالم المتخلّف في هذا المجال طبعه بصفات كإهمال دور فعالية المعلومات والأنظمة المعلوماتية أيضا بدائية النظم المستخدمة زيادة على غياب الشفافية في مجال المعلومات في حالة وجودها ممّا أدّى إلى فقدان الثقة فيها وعدم استغلالها استغلالا أمثلا من خلال الانفصام الحاصل بين الميدانين العلمي (مراكز الأبحاث)، والمجال التطبيقي (مراكز اتخاذ القرارات) على عكس العالم المتطور الذي أصبح يعتمد اعتمادا كبيرا على البحوث والمعلومات الصادرة عن مراكز المعلومات حتّى أنّه أصبح يعدّ موردا ضروريا وإجباريا للتسيير سواء تعلّق الأمر بالمستوى الجزئي أو الكلّي.

الإشكالية :

ولعلّ أهمية هذا الإشكال الّتي تتخبّط فيه الدول المتخلّفة هو الذي دعا إلى طرح عدّة تساؤلات واستفهامات تدور حول هذا الموضوع أهمها :

- ما هو الدور الذي يمكن أن تلعبه نظم المعلومات الاقتصادية في تحقيق التنمية؟ وكيف؟

إضافة إلى ضرورة التطرّق إلى أسئلة جزئية أخرى بهدف التسهيل والتدرّج في الإجابة عن هذا الموضوع على غرار :

- كيف يمكن للتنمية أن تستفيد من نظم المعلومات ؟
- ماذا يقصد بنظم المعلومات بصفة عامّة وتظم المعلومات الاقتصادية بصفة خاصّة؟
- ما هو وزن تخلّف الدول في هذا المجال على قدرتها التقدمية ؟

الفرضيات :

وباعتبار أنّ لكلّ أسئلة أجوبة واقتراحات مبدئية ، قد يتبيّن بعد التحليل إثباتها أو نفيها فعموما يمكن افتراض الإجابات التالية للتساؤلات السابقة كما يلي :

- تعتبر نظم المعلومات المحرّك المركزي والرئيسي في عملية التنمية وذلك من خلال تحليل معناها ودورها سواء على المستوى الجزئي المتمثّل في المنظّمات والوحدات الاقتصادية عموما فهي على هذا المستوى تأخذ دورا مركزيا حيث تستمدّ طاقتها ومادتها الخام من المعطيات والبيانات المتوفّرة والمعبّرة عن حالة أو مشكلة معيّنة تستخدمها كوقود أو طاقة في عملية التشغيل لتخلص في النهاية إلى طرح معلومة أو مجموعة من المعلومات تكون بمثابة الإشارة الموجّهة لقرارات وإجراءات المسيّرين على مستوى هذه الوحدات بهدف تطوير منشآتهم الّتي عامّة ما تهدف إلى تعظيم أرباحهم وبالتالي خلق مساحة في الأسواق تخصّ منتجاتهم ممّا يسمح لهم بضمان إطالة عمر منظّماتهم أطول ما يمكن.

أمّا على المستوى الكلّي فإنّ نظام المعلومات ضروري لرسم السياسات والخطط التنموية الّتي يحاول رسمها متخذي القرار على مستوى الحكومات بناء على استخدام بيانات ومعطيات تصوّر الحالة العامّة للاقتصاد ، وتمكن من ترشيد هذه القرارات والسياسات أكثر ما يمكن خاصّة ، وأنّه في كلّ مشروع حكومي يتمّ اعتماد وتجنيد ثروات كبيرة ومهمّة ولذلك يجدر في هذه العملية الابتعاد أكثر ما يمكن عن الأحكام العشوائية والارتجالية لأنّ مرونة هذه المسألة كبيرة جدّا ولا تقبل المخاطرة وطبعا لا يتمّ ذلك إلاّ من خلال الاعتماد والارتكاز على نظام معلوماتي قوي وصلب يمكنه توجيه قرارات هؤلاء المسيّرين الّتي عامّة تهدف إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية. ولعلّ ما تتخبّط فيه الدول النامية من مشاكل وأزمات ومدى ضعفها في مجال اتّخاذ القرارات خاصّة الإستراتيجية منها بسبب عدم الاعتماد في ذلك على قاعدة معلوماتية متينة إضافة إلى

أسباب أخرى على سبيل الذّكر كعدم تواجد قاعدة الرّجل المناسب في المكان المناسب وغيرها خاصّة فيما يتعلّق بالمستويات العليا ممّا دعا إلى مشكل آخر وهو إعادة ترشيد الحكم La Bonne Gouvernourse .

أيضا نظم المعلومات يضمن ويؤمّن لمتّخذي القرار سلامة تجسيد سياستهم من خلال.

- اعتبار الاقتصاد نظاما مفتوحا أقرب لتفسير التفاعلات والتبادلات الحادثة عالميا حاليا نظرا لدرجة مرونة هذه الاقتصاديات الكبيرة للتحوّلات والتغيّرات الخارجية.
- إنّ بناء نظام المعلومات الكلّية القومية من صلب مهام المحاسبة الوطنية ممّا يستدعي الاهتمام بها بهدف تركيز القرارات والسياسات الكفيلة بتخليص الاقتصاد من حالة الرّكود الطويل الأجل الّتي يتخبّط فيها إذ لم نقل المزمن.
- لعّل أكبر نسبة في فشل السياسات الاقتصادية التنموية هي من مساهمة مساوئ نظم المعلومات السائدة في الدول المتخلّفة من غياب للمعلومات أيضا عدم تماثلها، عدم شفافيتها، ...الخ.

دوافع اختيار الموضوع :

أمّا فيما يتعلّق بالدوافع المهمّة وراء اختيار الموضوع هو أهميته فيما يتعلّق بكلّ مجالات البحث حول المواضيع الاقتصادية الّتي غالبا ما تتطرّق إلى ضعف النظام المعلوماتي (غياب المعلومات ، غياب المؤشّرات ، ...) الذي له علاقة وثيقة بمدى تعقد المشاكل والأزمات من خلال أنّه عادة ما تجرّب عليها سياسات وبرامج في حقيقة الأمر ما كانت تعبّر إلاّ عن تكلفة ثقيلة وباهظة.

- ومجاراة للتطوّرات الحادثة على المستوى العالمي الاهتمام الكبير بظاهرة "اتّساع الفجوة التكنولوجية" رغم ما تنفقه الدول المتخلّفة من ثروات طائلة في سبيل تضييقها ولعلّ أكبر سبب هو افتقارها إلى أيادي ورأسمال بشري مؤهّل في الميادين التقنية والتكنولوجية المرتبطة أساسا بمجال المعلومات من خلال ما هو

رائج حديثا بما يسمّى بـــ "تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات الحديثة" NTIC وفعاليتها الكبيرة على تنمية وتطوير الاقتصاد.

- إنّ الفكرة السائدة والمسيطرة حديثا هي أنّ المعلومة هي مفتاح القرار ومن يملك المعلومة يملك السلطة.

وبهدف توضيح كلّ ذلك والإجابة عن هذه الأسئلة الّتي تدور حول هذا الموضوع وتبسيط جوانبه وعليه في هذا البحث سيتمّ تقسيم هذا البحث إلى أربعة فصول كبرى بهدف توضيح الفهم والإدراك وفق منهج تحليلي استنتاجي عموما وهذا التقسيم هو كما يلي : في الأوّل نتطرق إلى أساسيات نظم المعلومات الذي يضمّ تعار يف وإعطاء مفاهيم المصطلحات المرتبطة بالموضوع كمصطلحات : النظام ، المعلومات ، بيانات ، النظم ، المعلومات ، ...الخ وهذا بغرض إزالة اللبس والإشكال الذي قد يشوب استخدام هذه المصطلحات ممّا يوصل إلى نقطة ثانية وهي نظام المعلومات الاقتصادية الكلّية الذي يتلخّص في المحاسبة الوطنية كوسيلة ونظام معلوماتي عامّة وبالتالي ضرورة الدعوة إلى عملية القياس الاقتصادي، إضافة إلى أدوات التحليل المتمثلة عموما في الاقتصاد الكلي كنموذج تحليلي للظواهر.

حتّى هنا يتمّ التوصل إلى ربط مجالي" المعلومات - الاقتصاد " ، ولكن لم توضّح بعد كيف؟ ممّا يتطلّب فصلا ثالثا يتمّ خلاله التطرّق إلى الغاية من هذه المعطيات الاقتصادية الكلية والمؤشرات الذي طبعا هو توجيه القرار الاقتصادي ما يستلزم إعطاء تعار يف للمفاهيم كالسياسات الاقتصادية.

وختاما يتمّ الربط كلّ ذلك بالواقع من خلال محاولة إسقاط كلّ هذه الدراسات النظرية على الواقع الجزائري وتقييم كلّ القواعد والتوصيات الّتي قد تمّ الحصول عليها في الجانب النظري على الاقتصاد الجزائري من خلال التطرق إلى النظام الجزائري المعني بإعطاء أرقام عن الاقتصاد الجزائري ؟.

الفصل الأوّل

أساسيات نظام المعلومات

الخطأ الذي يقع فيه العديد هو عدم التفرقة بين مدخل النظم والمدخل التحليلي Approche Analytique ، حيث يكمن الاختلاف في أنّ المنهجين يلتقيان في تحليل أيّ إشكال مطروح إلى أجزاء وعناصر إلاّ أنّ الاهتمام الأكبر لمنهج النظم يكمن في تحليل ودراسة العلاقات والتبادلات الحاصلة بين هذه الأجزاء في حين أنّ المنهج التحليلي رغم أنّه هو الآخر يستخدم طريقة تبسيط عناصر المشكل إلى أقصى ما يمكن إلاّ أنّه يهمل العلاقات الداخلية الحاصلة بين هذه الأجزاء والتي أثبت أسلوب النظم مدى أهميتها وفعاليتها إلى التوصّل إلى نتائج أدق.

ومن هنا النتيجة المتوصّل إليها بعد القيام بهذه المقارنة البسيطة هي أنّ :

* في الأسلوب التحليلي : الكلّ يساوي مجموع الأجزاء. في حين أنّه في أسلوب النظم : الكلّ لا يساوي بالضرورة مجموع الأجزاء بل من المفروض يفوق هذا المجموع.

* أيضا في مدخل النظم ومن خلال اهتمامه بالأجزاء والعلاقات يكون أشمل دراسة من المدخل التحليلي الذي قد يغفل حتّى على أحد الأجزاء التي قد تبدو مظهريا أنّها غير ذات أهمية قصوى.

مثلا المدخل التحليلي يحاول التوصّل إلى حل لأيّ مشكل مطروح من خلال تجزئته إلى مكوّنات مثلا عند وقوع أزمة اقتصادية كأزمة 1929 في حين أنّ بالإضافة إلى اهتمام وتركيز مدخل النظم على الأجزاء يهتمّ أيضا بتحليل العلاقات الحاصلة بين هذه الأجزاء الّتي قد يكون الخلل الأكبر واقع فيها سواء كانت هذه العلاقات مباشرة أو غير مباشرة.

2- النظرية العامّة للنظم Théorie Générale De Système :

لقد اهتمّ العديد من الباحثين والمفكّرين ببناء هيكل نظري للأنظمة ومحاولة تنظيمها لإعطائها بعدا أكثر دقّة ولعلّ أبرزهم فون بيرتا لانفي Von Bertallanffy سنة 1930، أيضا بولدنغ Bolding ، ولقد تجسّد ذلك من خلال عدّة مطبوعات صدرت خاصّة بعد الحرب العالمية الثانية ، ومفاد هذا التنظير هو محاولة بناء نموذج تتوحّد فيه

القوانين والقواعد لمختلف الأنظمة المتواجدة في مختلف المجالات وذلك بغضّ النظر عن طبيعتها ونوعية المكوّنات والعلاقات المتبادلة بينها. والهدف من كلّ ذلك هو إيجاد هذه النماذج القابلة للتطبيق والتقييس على مختلف ميادين البحث والدراسة.

وباختصار تهدف النظرية العامّة للنظم إلى اشتقاق واستنباط المبادئ والأسس الكبرى والعريضة الصالحة للأنظمة بصفة عامّة وذلك من خلال التجريد من المميّزات الّتي قد تميّز بين مختلف المجالات ، ممّا يميّزها بأنّها إطار عام تتجسّد خلاله تماثل وتقارب الوسائل والأساليب بين مختلف المجالات والعلوم العلمية والدقيقة منها أيضا الاجتماعية كالاقتصاد.

أيضا تشير النظرية العامّة للنظم على ضرورة الاهتمام بالعلاقات المتبادلة بين الأجزاء بالإضافة إلى الاهتمام بهذه الأجزاء في حدّ ذاتها واعتبارها أنظمة جزئية.

وعموما تنظّم النظرية العامّة للنظم من خلال مدخلين كبيرين.

2-1- مدخل تطوير نماذج عامّة :

يرتكز هذا المدخل على مبدأ أساسه استخلاص الخصائص العامّة للعديد من الميادين من خلال ملاحظة الواقع التطبيقي وبعد ذلك تجسيد هيكل هرمي لمختلف مستويات الأنظمة الّتي ترتّب على أساس شدّة التعقيد فتنتج عامّة عن أجزاء ومكوّنات النظام ، وكخطوة تالية يتمّ تجريدها من الخصائص الّتي تتناقض من تطبيق لآخر وفق المجالات (الطبيعية ، الفيزيولوجية، الاجتماعية ، ...).

وقد صوّر بولدنج Boulding التركيب الهرمي لجميع نظم المعرفة الخاصّة بالعالم كلّه بواسطة النظم الّتي تختلف في الحجم والمجال والوظيفة ودرجة التعقيد من خلال اقتراحه تركيبة نظرية لعلاقات العالم كنظم هرمية لها تسعة مستويات كما يلي[1] :

- الهياكل الثابتة (الستاتيكية) والتي تعرف عامّة بالإطار العام مثل جغرافيا العالم.

[1] – الدكتور : مصطفى حلمي ، أساسيات نظم المعلومات ، ص 16 .

- الأنظمة البسيطة الحركة (ذات التغيّر الشبه أو المنظم) ذات الأصل المحددة مثل المجموعة أو النظام الشمسي.
- الأنظمة ذات التحكّم الآلي والتي يكون فيها إرسال المعلومات هامّا مثل الترمستات.
- النظم المفتوحة ولكنّها تضمن صيانة ذاتية مثل الخلية.
- تظم الوراثة مثل النظام النباتي.
- النظم المتحرّكة ذات الإدراك الذاتي الحسّي مثل النظام الحيواني.
- النظم المتحرّكة الأكثر تطوّرا المميّزة بالشعور والقدرة على التمييز والمعرفة والممثّلة في النظام البشري.
- التنظيمات المختلفة المميّزة بالتفاعل والتبادل مثل النظم الاجتماعية.
- مستوى الخبرة البشرية والذي يشتمل على المتغيّرات ، الثوابت والمجاهيل.

ولتبسيط الأمور يمكن اختصار المستويات التسعة لـ : Boulding في ثلاثة مستويات كبرى في شكل هرمي من خلال الشكل التالي.

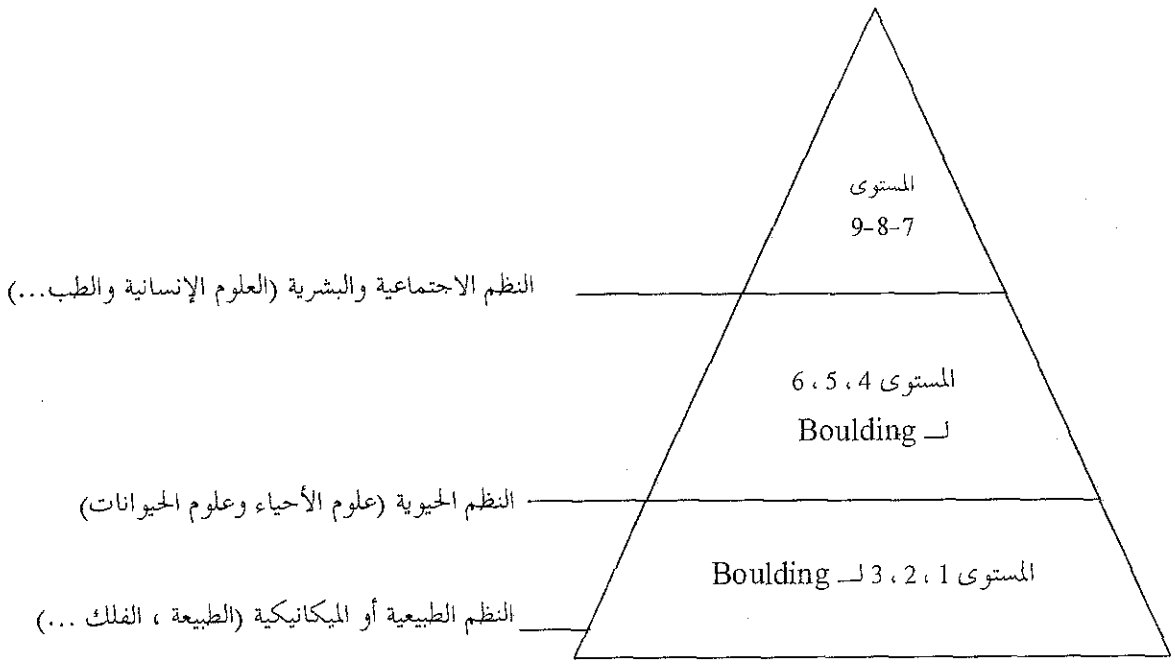

وعن طريق هذا التصنيف ، توضّح النظرية العامّة للنظم قواعد الفهم والتكامل في المجلات المتخصّصة لمختلف مجالات العلم الحديث من خلال محاولة مطابقة الأفكار الّتي من سبيلها إعطاء إمكانية بناء أسس والمبادئ الموحّدة الّتي تقوم على أساسها النظم المختلفة عامّة.

ويبقى التفاعل الديناميكي في جميع المجالات أساس المشكلة القائمة ، وبالتالي تحلّ النظرية العامّة للنظم مشكل إدارة النظم الديناميكية.

وعلى أساس كلّ ذلك ظهرت الحاجة الملحّة إلى استخدام تكنولوجيا النظم بالنظر إلى تعدّد المشاكل والظواهر المطروحة ممّا استدعى إلى ضرورة تطوير الأجهزة والبرامج الجاهزة كأساليب فنية وتقنية لمواجهة هذه المشاكل المعقّدة.

2-2- مدخل مضمون الأنظمة :

يرتكز هذا المدخل على أساس فكرة مفادها تلخيص الخصائص العامّة للأنظمة والتي يمكن تلخيصها من خلال[1] :

- اعتبار النظام مجموعة عناصر متداخلة ومترابطة عادة ما تعتبر نظم فرعية (sous-système).
- وجوب وبعد حدوث التفاعلات والتكامل بين هذه الأجزاء والعناصر إيجاد نظام موحّد موجّه لهدف أو مجموعة أهداف معيّنة.
- ضرورة احتواء النظام خاصّة المفتوح منه على ثلاثة عناصر هامّة تتلخّص في المدخلات ، التشغيل (أو العمليات) ، المخرجات.
- لأيّ نظام موارد ، قد تختلف درجة تركيزها أو حتّى تواجدها من نظام لآخر إلاّ أنّه يجب أن تشتمل ولو على واحد منها ، نذكر منها :

الموارد البشرية ، الموارد المادية (مواد أولية ، ...) ، موارد مالية ، موارد غير مادية مثل البيانات أو المعلومات والبرامج.

[1] – الدكتور : محمد الفيومي ، نظم المعلومات المحاسبية في المنشآت المالية ، ص 73-74 .

الإنسان ، عند العلاقة التبادلية للعناصر الّتي يحتوي عليها ويركّز عليها النظام (العلاقات البيئية ، الأهداف ، الشمولية ،....)".

– تعريف إلياس عوض[1] : من جهته يرى بأنّ النظام :

"مجموعة منظّمة من الأجزاء والعناصر المرتبطة ببعضها بواسطة العلاقات المتبادلة وذلك بغرض تحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف المحدّدة".

ومن جهة أخرى يمكن تعريف النظام بصورة عامّة وفق مدخل النظم : مجموعة من الأجزاء الّتي ترتبط ببعضها ومع البيئة المحيطة ، وهذه الأجزاء تعمل كمجموعة واحدة من أجل تحقيق أهداف النظام.

وعلى كلّ وبعد كلّ هذه التعاريف نرى اختلاف المفكّرين إلاّ أنّنا نرى وبأنّه تلتقي عند مفهوم واحد للنظام وهو أنّ :

النظام : مجموعة من :

1/ العناصر :

بمعنى الأجزاء المادية وغير المادية (مواد، طاقة، معلومات، عمّال، ....) والتي مطلوبة لـــ :

2/ تحويل :

أيّ عملية تحويل المواد الخام إلى منتجات تامّة من وجهة نظر النظام على الأقلّ ، أيضا وجوب احتواء النظام على معلومات ، فهي تسهّل العلاقات المتبادلة فيما بين النظم الفرعية وتساعد على الربط بين هذه الأجزاء من خلال :

3/ العلاقات المتبادلة :

من خلال التنظيم والترتيب ، فمعنى النظام هو ضدّ معنى الفوضى تماما ، ويجب أن يكون متّصف بالفعالية والكفاءة من خلال تناسق أنظمته الفرعية ، فلا يمكن أن

[1] – د . يحي مصطفى حلمي ، أساسيات نظم المعلومات ، ص22 .

نتصوّر نظام فرعي يؤدي وظيفته بمعزل عن غيره بسبب اعتماده على البيانات الواردة من غيره من النظم الفرعية ويمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من العلاقات التبادلية :

* **العلاقات التبادلية المجمعة :**

وهي الصادرة من مصدر مجمع (مشترك) عادة ما يكون رئيسي.

* **العلاقات التبادلية المتعاقبة :**

والتي تشتمل على العلاقات الّتي تعتبر مخرجات نظام فرعي معيّن ، في نفس الوقت تعدّ مدخلات نظام فرعي آخر.

* **العلاقات التبادلية التبادلية :**

تشير إلى أنّ ما يعمله نظام فرعي واحد يؤثّر بالتبادل على نظام فرعي آخر.

4/ الغرض أو الهدف :

وهذا مفروغ منه حيث لا يمكن أن نتصوّر أيّ كيان سواء كان طبيعيا أو اصطناعيا (من إيجاد الإنسان) بدون غرض أو مجموعة من الأغراض.

5/ النظم الفرعية :

مهما يبدو لنا أنّ أيّ نظام صغير إلاّ أنّه في الحقيقة هو مجموعة من الكيانات الجزئية المنتظمة الّتي تكوّن في مجملها النظام ككلّ ، وعادة تتميّز النظم الفرعية المنتمية لنظام موحّد بخواص مشتركة بحكم هذا الانتماء وترتبط هذه النظم الفرعية بعلاقات داخلية تبادلية وعليه يمكن اعتبار النظام بناء هيكلي هرمي ، من جهة أخرى مهما يبدو لنا النظام كبير إلاّ أنّه بالضرورة هو نظام فرعي من نظام كلّي أكبر.

ولتبسيط المفهوم أكثر ، يمكن اعتبار النظام كلّ كيان تتوفّر فيه الخصائص العامّة للنظام والتي نوجزها فيما يلي :

4- **خصائص النظام :**

تختلف آراء المفكّرين في تحديد خصائص النظام ، والذي يصطلح عليه عامّة النظام الجيّد وفق منظور كلّ مفكّر.

• فعلى سبيل الذّكر مولاز "Meleze " يرى بأنّ النظام الجيّد يجب أن ينطوي على أربعة خصائص[1] :

4-1- القدرة على المراقبة :

يعني هنا قدرة نظام القيادة على تثبيت النظام المقاد على الطريقة المرسومة له والمؤدية إلى تحقيق الأهداف.

4-2- التأقلم Adaptation :

بمعنى قدرة تأقلم النظام وتمكّنه من مسايرة التغيّرات الّتي تطرأ على المحيط.

4-3- قوة التعلّم La capacité d'apprentissage :

يقصد بها مدى تمكّن النظام من الاستفادة من كيفية معالجة الحالات الّتي فرضت التأقلم على أساس توظيفها في حالات متماثلة.

4-4- المصداقية :

وتعني الثقة الممنوحة للنظام وتقاس عموما على أساس الأداء والمخرجات.

ونرى فعلا أنّ هذه الخصائص الأربعة واجبة لقيام أيّ نظام وهذا بغية الوصول دائما إلى الأهداف المحدّدة.

• في حين يرى تشرشمان Churchman [2] أنّ خصائص النظام تتلخّص في خمسة خصائص ويعتقد بها العديد من المفكّرين والباحثين الآخرين.

1/ الأهداف :

بمعنى الأغراض الّتي لأجلها وجد النظام أصلا.

2/ البيئة :

وتعني البيئة المحيطة بالنظام وهو معترف بها خاصّة وأنّ أغلب الأنظمة مفتوحة ممّا يستلزم وجوب حدوث التفاعلات بين النظام والمحيط الخارجي.

---

[1] – عبد الرزاق بن حبيب ، اقتصاد وتسيير المؤسّسة ، ص 5 .

[2] – منال محمد الكردي ، جلال إبراهيم العبد ، مقدّمة نظم المعلومات الإدارية ، ص 44.

3/ الموارد :

ونقصد بها عموما ثلاث موارد : موارد بشرية ، موارد مادية ، موارد غير مادية كالبرامج ، المعلومات ، ... الخ.

4/ العناصر :

والمقصود بها هنا هي الأجزاء المكوّنة والتي عادة ما يصطلح عليها الأنظمة الفرعية.

5/ الضبط :

ونعني بها ضبط اتّجاه أنشطة هذه الأجزاء نحو تحقيق التكامل الذي يصبّ من جهته نحو تحقيق الهدف المنشود.

• أيضا يرى Hutchson et Co. Ltd [1] أنّ النظام الفعّال يجب أن تتوفّر فيه الخصائص التالية :

1/ القبول :

حيث يحدّد مدى نجاح النظام على مدى قبوله من قبل العاملين في المنشأة بمعنى ضرورة تحقيق رضى الكلّ بهذا النظام. وعند هذه النقطة يرى وجوب اشتراك العاملين في مراحل إعداد وتصميم النظام لأنّهم ببساطة هم من سيتحمّلون تنفيذ النظام الجديد.

2/ الاقتصاد :

من المنظور الاقتصادي ، النظام كأيّ شيء آخر يجب اقتصاد موارد النظام بمعنى ضرورة أن يحقّق النظام هامش ربح معقول بمعنى لا يعقل استخدام نظام تفوق تكلفة بنائه قيمة الهدف الذي بسببه أنشئ النظام ، وهذا عادة من خلال ترشيد تشييده بحيث مثلا أن تجمع البيانات من مصادرها الأولية بدقّة بحيث تضمن أوّلا مصداقيتها ، أيضا تعتبر كلّ خطوة إضافية بعد المصدر الرئيسي سمسرة. إضافة إلى وجوب تتبّع المدخلات في مراحل سيرورتها داخل النظام بحيث تضمن سلامتها والابتعاد عن الانحرافات.

[1] – الدكتور : يحي مصطفى حلمي ، أساسيات نظم المعلومات ، ص 71/69 .

وعملية النمذجة طريقة ناجحة في فهم وتبسيط التشابكات والتعقيدات الّتي عامّة ما تهدف إلى إبراز العناصر الحيوية ومختلف العلاقات الحاصلة بينها ، وعموما أهمّ النماذج المعروفة هي :

– نماذج نظم التدفق :

يستعمل هذا النموذج في النظم الّتي يحصل فيها تدفق المواد (مثل المؤسسات) ، أو المعلومات (مثل أنظمة التشغيل الآلي للمعلومات ، البحوث...) أو كل هذه الموارد مع بعض وعليه نظم التدفق هي صورة توضّح تدفق هذه الموارد. ووفق هذا النموذج العلاقات بين أجزاء أو عناصر النظام مبيّنة على أساس التّدفق وفق تتابع منطقي ، والأمثلة الشائعة عن نماذج النظم نذكر :

- **خريطة تدفق البرنامج :**

وهي عبارة عن خريطة تتابع العمليات للبرنامج ، تهدف إلى توضيح خطوات حلّ المشكلة المطروحة ، ويكون هذا بواسطة الحاسب من خلال استخدام ترميز خاصّ دولي، ويشكّل في تتابع منطقي متسلسل يطبّق في شكل إعطاء أوامر وتعليمات ، وهو ما يعرف في لغة الإعلام الآلي بالبرمجة Programmation ، وقد تمّ استخدام ذلك واقعيا في شكل برمجة من خلال لغات Langague مثلا لغة الباسيك ، الدالفي ، البسكال ، الكوبول ، الفورتران ، ...

يوضّح هذا النموذج من خلال البرنامج البسيط التالي :

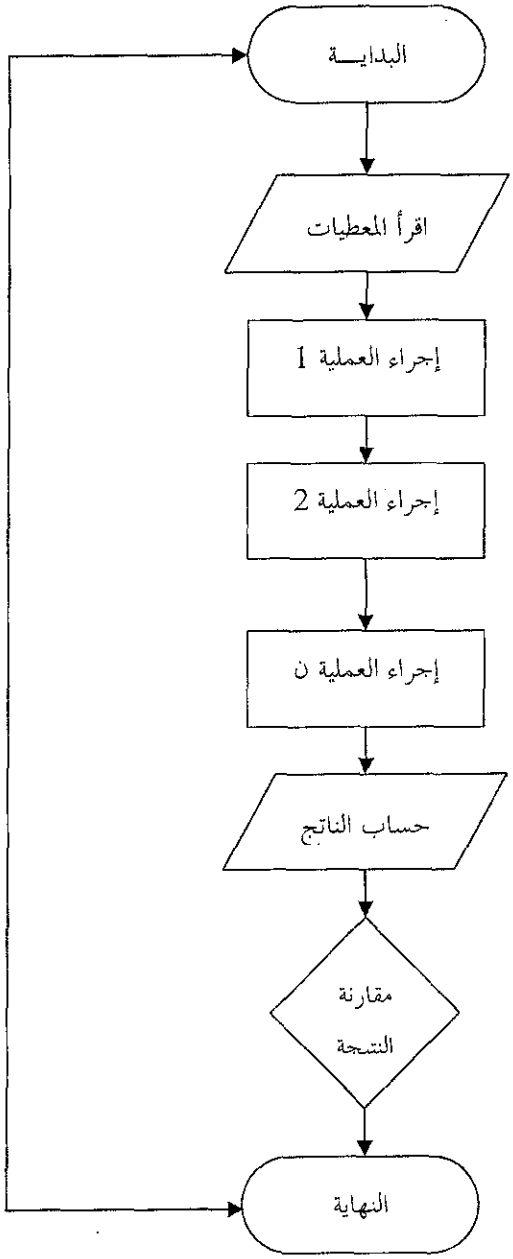

خريطة تتابع العمليات (البرنامج).

5-1- النماذج التخطيطية :

هو عبارة عن بيان ذات بعدين (مستوى) يصوّر عناصر النظام ومختلف العلاقات المكوّنة بين هذه العناصر ، عادة ما يبسّط ويوضّح مختلف النظم الفرعية الهامّة لأيّ نظام

(نظام مختلف أقسام ومصالح المؤسّسات ، الأعوان الاقتصاديين لاقتصاد ما) ، وهو ابسط النماذج على الإطلاق.

2.5- نماذج النظم الستاتيكية :

يطبّق هذا النموذج الّتي يتمّ فيها اعتبار الزمن عامل ثابت وتتمثّل في النظم الّتي تستعرض ازدواج بين عاملين (نظامين فرعين) وفق علاقة تعبّر عن النشاط مثلا علاقة الادّخار بمعدّل الفائدة (النظامين الفرعين هنا هما العائلات ، المؤسّسات البنكية).

ويشيع استخدام هذا النموذج في مراقبة التسيير خاصّة فيما يتعلّق بمقارنة الإنجازات مع التخطيط.

3.5- نماذج النظم الديناميكية :

بعكس النموذج السابق تعنى النماذج الديناميكية بفعالية الزمن وبالتالي فهو أقرب للواقع ، وبالتالي هو يسعى لعرض النظام في شكل ديناميكي متغيّر بالتركيز على مرحلة المعالجة ذات الانضباط الذاتي المصمّمة لمعالجة المدخلات لتنتج مخرجات ، وهو أكثر النماذج شيوعا واستخداما.

6- أنواع النظم :

لقد تمّ تصنيف أنواع النظم وفق عدّة جوانب وذلك من خلال التركيز على صفة معيّنة للنظام في كلّ مرّة مثلا نجد :

1.6- الأنظمة المفتوحة والأنظمة المغلقة Systèmes Fermes/ Systèmes ouverts :

والميزة المرتكز عليها هنا هو مدى تفاعل النظام مع البيئة المحيطة به.

فالنظام المغلق Systèmes Fermés : هي الأنظمة المنفصلة عن البيئة الخارجية ، فالتفاعل منعدم بحيث لا يأخذ منها المدخلات ولا يطرح لها المخرجات ومثال ذلك التفاعل الحاصل في علبة محكمة الغلق (وسط منعزل) ممّا يمنع التأثير فيها أو التأثّر بها ، وتتميّز هذه الأنظمة بأنّها لا يمكن تنظيمها أو التحكّم فيها.

وعلى العكس تماما الأنظمة المفتوحة هي الّتي تمتاز بإجبارية العلاقة مع المحيط الخارجي ، وذلك بالتفاعل الدائم والمستمرّ من خلال المدخلات والمخرجات ، وكملاحظة فإنّ أغلب الأنظمة مفتوحة بعكس الأنظمة المغلوقة النادرة الوجود.

2-6- الأنظمة المجرّدة والأنظمة المادية Abstract Systèmes / Pysical Systèms:

والميزة المعتبرة هنا معنوية أو مادية النظام.

فالأنظمة المجرّدة هي تلك الأنظمة الغير ملموسة واقعيا بل هي بناء ذهني مجسّد في شكل رموز غير ملموسة مثل الأنظمة العددية.

أمّا عن الأنظمة المادية فهي أنظمة ملموسة مجسّدة واقعيا ، وتميّزها صيغة بأنّها تعمل في شكل متكامل بهدف تحقيق هدف معيّن وهي الأنظمة المعرّفة كأنظمة الإعلام الآلي...

3-6- الأنظمة المحدّدة والأنظمة الاحتمالية Déterministic / Ablistic Systems :

ويتمّ التركيز هنا بثبات أو عشوائية القواعد والقوانين الّتي تحكم نشاط هذه الأنظمة ، فالأنظمة المحدّدة هي الأنظمة الممكن توقّع والتنبؤ بمسارها وبالتالي يمكن وصف النظام وأنشطته التشغيلية في أيّ فترة ما ، ومثال ذلك برامج الحاسب لأنّه تعتبر مجموعة من التعليمات المحدّدة والسهلة التنفيذ.

وبعكس ذلك الأنظمة الاحتمالية هي الأنظمة المتميّزة بالعشوائية بمعنى الصعبة التنبؤ بعملياتها مستقبلا ، وذلك بسبب خضوعها لتغيّرات غير مؤكّدة مثلا أنظمة المبيعات.

4-6- النظم المتكيّفة والنظم غير المتكيّفة :

تعتمد النظم المكيّفة على ظاهرة مفادها أنّها تتكيّف أوتوماتيكيا مع البيئة وبالتالي لها درجة تعديل ذاتي عالية جدّا (مثلا الخلية).

وبعكس ذلك الأنظمة الغير متكيّفة هي الّتي تنعدم فيها استطاعة التعديل الذاتي مع التغيّرات الخارجية.

5-6- النظم البسيطة والنظم المعقّدة :

يعتمد في هذا التصنيف على مدى تعقّد عناصر والعلاقات داخل النظام ، فالأنظمة البسيطة هي الأنظمة القليلة والبسيطة العناصر والعلاقات بين هذه العناصر واضحة وسهلة.

في حين أنّ الأنظمة المعقّدة هي الأنظمة ذات التشابك الكبير بحيث يحتوي على أجزاء كثيرة والعلاقات بينها جدّ كبيرة ومتشعّبة ومتشابكة.

7- مكونات النظام :

تلقائيا يتبادر للذهن عند وصف أيّ مركّب بالنظام أن يحتوي على المكوّنات التالية :

7-1- المدخلات :

وتعتبر بمثابة التغذية أو الطاقة المشغلة للنظام ككلّ فلا يمكن أن نتصوّر نظاما من دون مادّة أولية يستهلكها ، وقد تكون المدخلات مواد مادية أولية ، رأس مال ، معلومات أو أيّ شيء آخر ، المهمّ أن يحصل عليه النظام من البيئة المحيطة.

وبالتالي من الضروري أن يستقبل النظام الديناميكي على الأقلّ على شيء من البيئة المحيطة ، وتسمّى بالمدخلات لأنّها تدخل إلى النظام في شكل تدفقات مستمرّة ومنتظمة بهدف تحريك نشاط النظام ويمكن التمييز بين نوعين من المدخلات[1] :

- المدخلات المنتظمة :

وهي المدخلات المنتظمة التدفق الّتي يستقبلها النظام من مصدر معيّن وبالتالي هي أساسية ومعروفة مسبقا وبالتالي هي دائما تخضع لتخطيط مسبق سواء تعلّق الأمر بتوفّرها، تخزينها ، توزيعها ، ....

[1]- د. كمال الدين الدهراوي ، مدخل معاصر في نظم المعلومات المحاسبية ، ص 6/5 .

- **المدخلات العشوائية أو المحتملة Random Imput :**

وهي الخاضعة لتدفق غير منتظم أيضا في أغلب الأحيان ، تكون في شكل مجموعة من البدائل المتاحة من البيئة الخارجية ، وتتميّز بأنّها لها تأثير في كفاءة أداء النظام.

7-2- المخرجات :

بمقابل المدخلات توجد المخرجات وتسمّى بالمخرجات لأنّها تصدر أو تخرج من النظام وبالتالي يمكن اعتبارها ناتج يذهب أو تطرح في البيئة الخارجية وقد تكون المخرجات كالمدخلات في عدّة صور ممكنة مادة نهائية ، منتج وسيط ، خدمة ، معلومات تستخدم في دعم أنظمة أخرى كأنظمة اتّخاذ القرار ، ... وعادة ما تستخدم كبيانات لنظام معلومات آخر ممّا يضمن التسلسل والتناسق الموجود بصفة عامّة.

7-3- المعالجة أو التشغيل :

وتعبّر عن نشاط المنظّمة حيث وأنّه من المنطقيّ أن يوجد نشاط قادر على تحويل المدخلات الّتي عادة ما تكون غير قابلة للاستهلاك النهائي إلى مخرجات تعبّر عن منتوج جاهز لمستعملي النظام ، ونشاط النظام يكون في شكل دورات ومراحل تعبّر عن ديناميكية النظام من تحليل، تخزين، تبويب، ترتيب، ... ممّا يسهّل وييسّر عملية التحويل.

7-4- الرقـــابة :

تجسّد الرّقابة واقعيا في شكل إشراف يحدّد السير والأسلوب الذي يسير وفقه النظام كلّه ، وتقوم الرّقابة بالإشراف على الإطارين النوعية والكمية لتدفق المعلومات أو المدخلات بصفة عامّة وفق عمليات المعالجة ورسم أسلوب التشغيل من خلال وضع مجموعة من القواعد المحدّدة في شكل تعليمات وإجراءات ومسارات الّتي من المفروض أن تتبعها المعالجة.

7-5- التغذية العكسية المرتدّة Feed Back :

يعدّ عنصر التغذية العكسية عنصرا هاما وضروريا في أيّ نظام لأنّه وببساطة هو في حدّ ذاته نظام يشرف على توازن النظام وشرح فكرة التغذية العكسية يمكن في أنّ

نواتج الأنظمة الجزئية تغذّى عكسيا في شكل مدخلات جديدة قد يؤدي إلى تغيّرات أو بالأحرى تعديلات وتصحيحات في مواصلة عملية المعالجة ممّا تغيّر وتحسّن طبيعة المخرجات ، أيضا تساعد التغذية المرتدّة في معرفة مسار النظام من خلال مقارنة ما هو مخطّط مع ما هو محقّق إلى حدّ وقت معيّن ممّا يعزّز أداء النظام من خلال إعادته للمسار الصحيح في حالة حدوث انحرافات. وعليه يمكن اعتبار التغذية المرتدّة نوع من أنواع المدخلات[1] باعتبارها تدفق معلومات يرجع إلى النظام حيث يمكن من خلالها تقييم القرارات السابقة ومعالجتها وإعادة أخذ قرارات أخرى تكون أصحّ.

- أيضا يمكن اعتبار التغذية المرتدّة بمثابة نظام ضابط ذاتي.

ويمكن تصنيف التغذية العكسية إلى نوعين[2] :

- **الاتّصال العكسي السلبـــي Negative Feed Back** :

وهي المعلومات الناتجة عن سير النظام الهادفة إلى مساعدة على إبقاء النظام داخل مدى نشاط بتخفيض تدبدب الأداء حول المعايير الموضوعة ويجري التعديلات اللازمة وفقا للأهداف المحدّدة مسبقا ويتجسّد ذلك من خلال أجهزة الاستشعار الدقيقة الّتي تسعى المحافظة على سيرورة النظام في الاتّجاه الصحيح للهدف. وعادة ما يكون ذلك أوتوماتيكيا وبالتالي هو ذات طبيعة تصحيحية.

- **الاتصال العكسي الإيجابي Positive Feed Back** :

وهو الاتّصال العكسي الذي يؤدي إلى استمرار الأداء والنشاط دون تغيير ويرتكز الاتّصال العكسي الإيجابي على أساس نتائج التجارب السابقة وبالتالي هو يهدف إلى المحافظة على سير النظام في الإطار الذي يبدو نموذجي أو مثالي.

وعليه نلمس جيّدا أنّه من الضروري أن يحتوي النظام على العناصر الأربعة السابقة الذكر والمتمثّلة في المدخلات والمخرجات ، المعالجة ، المراقبة وأخيرا التغذية العكسية أو الاتّصال العكسي المرتدّ.

---

[1] – حسب الدكتور كمال الدين الدهراوي.

[2] – د. محمد الفيومي محمد ، نظم المعلومات المحاسبية في المنشآت المالية ، ص 79 .

8- أهداف النظام :

من الطبيعي أنّ أيّ كيان له هدف أو مجموعة أهداف ، فكيف للنّظام الذي هو تواجد مركّب أن لا يكون له ذلك بغضّ النظر عن نوعية أو طبيعة النظام. فأصلا كلمة النظام منافية تماما لانعدام الهدف ، ويمكن تأكيد ذلك بأخذ مثال واقعي على سبيل الذّكر المؤسّسة كنظام اقتصادي ، أو الاقتصاد الوطني ككلّ.

إلاّ أنّ الجدير بالذّكر في هذا المقام هو تصنيف أنواع أهداف النظام في نظام واحد، فحسب وليام سكوت هناك ثلاثة أهداف رئيسية مرتبطة ومتكاملة فيما بينها وهي :

1 – النمو.

2 – الاستقرار.

3 – التفاعل.

أيضا من وجهة نظر أخرى يمكن تصنيف أنواع الأهداف إلى[1] :

8-1- الأهداف المعلنة Stated Objectives :

والمقصود بها الأهداف الّتي يعلن عليها النظام ، فمثلا الحكومة المسيّرة للاقتصاد قد تصرّح علنيا على مجموعة من الأهداف الّتي تسعى لتحقيقها مثلا إيلاء الاهتمام لقطاع معيّن من الاقتصاد ، تحقيق الاستقرار الاجتماعي ، ... ولكنّ بالمقابل نجد.

8-2- الأهداف الحقيقية Real Objectives :

وهي ببساطة الأهداف الّتي يهدف النظام حقيقة لتحقيقها ولو ضمنيا بمعنى غير مصرّح بها على سبيل المثال وتكملة للمثال السابق تسعى الحكومة إلى تحقيق فوائض معتبرة في الاقتصاد الكلّي بمعنى الأهداف المعلنة أهداف اجتماعية ذو طابع لا ربحي بقصد كسب الثّقة بالمقابل الأهداف الحقيقية اقتصادية ذات طابع ربحي.

[1] – د. كمال الدين الدهراوي ، مدخل معاصر في نظم المعلومات المحاسبية ، ص 9 .

9- وظائف النظام :

حديثا وبعد التزايد الهائل لأهمية النظم أصبح ينظر إليه كوجود يكلّف بمجموعة من الوظائف خاصّة بعد اعتبار التكاليف الهائلة الّتي يصرف لبناء نظام. أيضا باعتبار تقييم النظام ما إذا كان جيّد أم لا ، وذلك بمقارنة ما سطّر للنظام من وظائف وما تحقّق منها حقيقة ولعلّ أهمّ وظائف الزمن الضروري أن يقوم بها النظام تتلخّص فيما يلي[1] :

9-1- تزويد الإدارة بالمعلومات :

لعلّ أهمّ الأهداف الشائعة للنظام هو التزويد بالمعلومات وذلك باعتبار أنّ هذه المهمّة من صلب مهام النظام والمتمثّلة في تحويل البيانات والمعطيات الغير قابلة للاستهلاك إلى معلومات جاهزة قابلة للاستخدام في اتّخاذ القرارات المهمّة خاصّة وبالتالي أن يكون ذلك باستمرار وبالمطابقة مع حاجيات مستخدمي هذه المعلومات وفق الموضوع المطروح، أيضا يجب أن تتميّز بشروط واضحة لعلّ أهمّها : علاقتها الدقيقة بالموضوع (عدم الخروج عن صلب الموضوع) ، الدّقة ، الوقت المناسب ، أن تكون اقتصادية بقدر الإمكان.

9-2- تحديد نقط القرار :

تواصلا مع ما ذكرناه سابقا لا تطلب المعلومات لحدّ ذاتها إنّما هي لتشكّل قاعدة متينة يمكن على أساسها أخذ القرارات المناسبة وبالتالي تعتبر نقط قرار وذلك بهدف توجيه أنشطة النظام الكلّي نحو اتّجاه معيّن.

9-3- تحديد المسؤوليات :

من المنطقي أنّ أيّ تحديد للوظائف والمهام تكون الغاية منه تحديد وتوضيح المسؤوليات ، فالنظام الجيّد هو القادر على التحديد الواضح للمسؤوليات للأنظمة الفرعية من جهة ولكلّ مورد خاصّة الموارد البشرية من جهة أخرى وذلك بهدف التصحيح في أقصى سرعة ممكنة وهذا لكي لا تضيع المسؤولية.

---

[1]- الدكتور : يحي مصطفى حلمي ، أساسيات نظم المعلومات ، ص 75/72 .

9-4- تقييم عناصر التقييم :

تسلسلا للوظائف السابقة فإنّ النظام الجيّد هو القادر على تحديد وبدقّة النقط الّتي وفقها يقيّم أداء النظام وتحديد مدى إنجازاته وذلك من خلال التحديد الجيّد للأهداف العامّة للنظام سواء تعلّق الأمر بالأهداف الاستراتيجية أو التكتيكية.

9-5- القدرة على التنسيق بين النظم الفرعية :

لعلّ من أهمّ الوظائف الرئيسية هو قيام النظام بخلق توازن داخلي كلّي لذاته من خلال التنسيق بين عناصره ، فمن غير اللائق أن يكون كلّ نظام فرعي مستقلّ بذاته ممّا يخلق تناقضات ضمنية وذلك بهدف تجسيد كلّ مثالي بل على العكس يجب أن تتّحد وتتكامل كلّ جهود الأنظمة الفرعية نحو تحقيق الهدف الرئيسي للنظام وعلى سبيل المثال الحكومة مركّبة من مجموعة وزارات لا بدّ تعمل متّحدة لتحقيق الأهداف المسطّرة ، وعليه النظام الحكومي القومي الجيّد هو القادر على تنسيق كلّ هذه الوحدات وتوجيه نشاطها وسعيها نحو تحقيق هدف الدولة.

9-6- تقنين الإجراءات :

إنّ المتعارف عليه هو أنّ أيّ نظام يحتوي على مجموعة من الإجراءات معترف بها وهذا بهدف تنظيم موارده خاصّة منها الموارد البشرية ، وعليه تعتبر هذه القواعد والإجراءات المنظّمة من صلب مهام النظام ، فالقول بالنظام يقود أوتوماتيكيا إلى القواعد والقوانين المنظّمة ، ومن جهة أخرى فالنظام الجيّد هو الذي يضع وبكلّ وضوح وشفافية هذه القواعد والقوانين ممّا يوضّح المسؤوليات ويبرّر الجزاءات والعقوبات ممّا يجعلها تتميّز بطابع الرضى عند الجميع ، وبالطبع فإنّ هذه القواعد والقوانين من المفروض أن تكون هادفة إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمنظّمة ، وذلك من خلال التنسيق بين مختلف أجزائها ومواردها غاية في توجيه أنشطتها في الوقت والزمان المناسبين بغرض رفع كفاءة القرارات المتّخذة خاصّة في البيئة الحالية الكثيرة والسريعة التغيّر وذلك بمنحها قدرة أكبر في التوسع والبقاء من خلال تخطيطها المستقبلي.

10- بيئة النظام :

يقصد ببيئة النظام المحيط المكوّن من كلّ العناصر والعوامل المؤثّرة في هذا النظام بشرط أن لا تكون خاضعة لسيطرة هذا النظام – وإلاّ فتعتبر نظاما فرعيا –.

وإنّ ضرورة تطرقنا لهذه النقطة بالذات كانت بسبب أنّها مهمّة وملحّة في الأخذ بعين الاعتبار عند تحليل أيّ نظام ذلك أنّها تتأثّر به وهذا مهمّ أيضا ، الأهمّ أنّها تؤثّر فيه وفي أنشطته وعليه يمكن استغلالها في تدعيم التوجّه نحو تحقيق الهدف المحدّد ، كما يمكن أن تكون أكبر عائق في وجه ذلك. ولا يتسنّى ذلك بالطبع إلاّ من خلال فرض رقابة وسيطرة تجاه ذلك ممّا يتيح من جهة استغلال الفرص المتاحة لهذه البيئة ومن جهة أخرى تجنّب التهديدات والمخاطر (Menaces).

والقائل بالبيئة أو المحيط يقود بالضرورة إلى حدود النظام وهو إن صحّ القول الخط الفاصل بين المنظّمة أو النظام وباقي العالم الخارجي وعادة ما يكون هذا الخطّ الفاصل متقطّعا ممّا يعكس التأثير المتبادل بين النظام وباقي العناصر الواقعة خارج حدوده وللتمييز ما إذا كانت هذه العناصر تنتمي للنظام أم لا هو سيطرة النظام عليها ، وفي أغلب الأحيان يتمّ تحديد حدود النظام وفق غرض الدراسة أو البحث. فبعض العناصر قد تبدو خارجة ومستقلّة عن النظام عند تناولها ببحث معيّن في حين تبدو أهمّ العناصر عند تناول النظام ببحث مغاير.

وختام هذا المبحث هو أنّه أجدر الإشارة إلى أنّه وبعد حدوث التغيّر الهائل في التكنولوجيا والتقنيات المستخدمة حديثا فرض على المسيّرين وأصحاب القرار الاعتراف بفعالية نظم المعلومات اعتبارها أي نظم المعلومات نظم مستقلّة عن باقي النظم الإدارية والتنفيذية.

أيضا ظهور بكلّ وضوح وجلاء مدى تأثير ذلك على الهياكل التنظيمية والعلاقات المختلفة داخل هذه المنظّمات ممّا دعا إلى ضرورة تخصّص فئة معيّنة من الموارد

البشرية في تخطيط وتصميم وتطوير نظم المعلومات وذلك وفق التغيّر والتبدّل الهائل للمعلومات وهم عادة محلّلو النظم.

وسنتناول في مبحث لاحق المهام والوظائف الحقيقية لهذه الفئة المتخصّصة ، وذلك بعد توضيح عدّة نقط قد تبدو وحتّى الآن غامضة وغير واضحة.

المبحث الثاني : أساسيات المعلومات.

من المفروغ منه هو أن الكل متفق على أننا نعاصر في الوقت الحالي حالة انفجار معرفة وثورة معلومات هائلة حيث أصبح الاتجاه الحالي نحو تقديم بيانات ونظريات وقوانين ومبادئ والفروض الّتي تساعد على تبسيط فهم الطبيعة والبيئة المحيطة بنا بالكشف عن أسرارها وكل ذلك بهدف السيطرة عليها وبالتالي تسخيرها لصالحنا ، حتّى أنّه يمكن القول بأنّ أصبح هناك اعتمادا كبيرا على المعلومات المتكاملة في أداء وظائف المنظّمات سواء تعلّق الأمر بتخطيط ، رقابة وتنسيق ، وبالتالي أخذ القرارات ، ولعلّ أنّ نظم المعلومات ساهمت وبقسط كبير في رفع كفاءة الأداء الإداري للنظم الحديثة.

ويمكن التمييز في هذا الصدد بين أربعة فترات مرّ بها الإنسان حتّى وصل إلى ما هو عليه الآن من تحضّر ورقيّ ويتعلّق الأمر بـــ[1] :

- ثورة المعرفة.
- ثورة التقنية.
- ثورة الاتّصالات.
- ثورة المعلومات.

إلاّ أنّه لا يجب غضّ النظر على أنّ لكلّ ثورة من هذه الثورات كان لها تأثير بليغ على الباقي ، ويمكن بإيجاز توضيح الخواص الأساسية لهذه الثورات حيث تميّزت ثورة المعرفة بتضاعف المعرفة وحصيلة الخبرة ورصيد تجربة ومعلومات البشرية ممّا أدّى إلى تطوير منطق العمل الإداري من خلال تغيير الاعتماد على الأسلوب التجريبي والخطأ والعشوائية في اتّخاذ القرارات نحو الأخذ بالأسلوب العلمي ، بعدها جاءت ثورة التقنية الّتي تجسّدت من خلال سعي الإدارة وراء إنجاز المشروعات التقنية المتلاحقة ممّا خلق

[1] – د. كامل السيد غراب ، د. فادية محمد حجازي ، نظم المعلومات الإدارية ، مدخل تحليلي ، ص 7.

وظائف جديدة كالبرمجة والإحصاء والتحليل الرياضي الاقتصادي ، بعدها جاءت ثورة الاتّصالات الّتي تجسّدت واقعيا في شكل ظهور مفاهيم حديثة في مجال الإدارة لعلّ أهمّها مفهوم النظم والنظم المتكاملة ، بعدها وأخيرا ظهرت ثورة المعلومات والتي تميّزت أساسا في زيادة سرعة معالجة البيانات بالاعتماد على وجه الخصوص على الحاسبات الآلية وزيادة قدرتها وفعاليتها بخفض أقصى ما يمكن تكاليفها.

1- المعرفة والمعلومات :

لقد استغرقت فترة زمنية معتبرة حتّى تضاعفت المعرفة المتاحة حاليا والملاحظ أنّ تضاعف هذه المعرفة كان بشكل متزايد وإنّما بمعدّلات متناقصة ، وهذا من خلال مقارنة السبعينات حيث تطلّب الأمر خمس سنوات فقط ، في حين في منتصف القرن العشرين تطلّب الأمر عشر سنوات كاملة[1].

أمّا العصر الحالي فقد شهد نوع جديد من موارد المؤسّسات ألا وهو مورد المعلومات حيث يعدّ موردا جوهريا بل تعدّى ذلك إلى أنّ ازدهار وتطوّر المنظّمات أصبح يقترن أساسا في اعتمادها على تحليل البيانات والمعطيات ، إضافة إلى أنّ وظيفة المعلومات أصبحت تعدّ أهمّ وأخطر الوظائف التنافسية للمنظمات الحالية ، ولعلّ أبرز أسباب هذا الاعتماد والحساسية تجاه هذا المجال هو حالة الانفجار المعرفي الحديث زيادة على حجم ودرجة تعقّد المنظمات الحديثة وتزايد درجة تخصّصها وتنوّع أنشطتها وأعمالها ، كما لا يفوتنا أنّ تزايد التعقّد التكنولوجي للمحيط الدولي السائد ، كان له القسط الوافر في هذا التأثير ممّا دعا إلى ضرورة الاهتمام بالمستقبل من تخطيط وتصميم المتعلّقة باحتمالات المستقبل الممكنة ، كما هو الشأن تماما بتحليل الواقع المعاش من خلال معالجة الكمّ الكبير والهائل للمعلومات والمعطيات.

أمّا عن الجانب النظري لهذا المجال ، فهو على سبيل الذّكر ما أشار إليه سايمون Simon باسم ثورة المعلومات الثالثة ، وهذا بعد ظهور الطّباعة واللغة المكتوبة بحيث

[1]- د. كامل السيّد غراب ، نظم المعلومات الإدارية ، مدخل تحليلي ، ص 9 .

استطاعت المنظّمات وفقا لهذا التحسّن في الأداء من ضغط التكاليف الّتي أدخلت على تكنولوجيا معالجة البيانات ممّا أتاح لها فرصة الاستمرار على المستوى الاقتصادي لاستخدام المعلومات بل أصبحت أكثر من ذلك مجالا للاستثمار بسبب أنّها وببساطة أصبحت تعدّ موردا يمكن استغلاله وكسب مزاياه.

بل ذهب الأمر إلى أبعد من ذلك حين أصبحت المنظمات تخلق مجالا لمورد المعلومات في ميزانياتها من خلال الإحساس بأثر هذا المورد على سياسات هذه المنظّمة وخططها . وسنتطرّق فيما يلي إلى الأساسيات المتعلّقة بهذا الموضوع.

2- مفاهيم المعلومات والبيانات والمعرفة :

لعلّ الخطأ الشائع كثيرا في هذا المجال هو عدم التفرقة بين هاذين المفهومين من خلال استخدامها في غير أماكنها الصالحة ، فقد يستخدم مصطلح المعلومات بدون دقّة، وقد يستخدم هاذين المصطلحين وكأنّها مترادفين وهذا خطأ في حدّ ذاته.

فالبيانات Data هي الكلمة المعبّرة عن الحقائق الّتي تسجّل ظاهرة أو حدث أو سواء تعلّق الأمر بالحدث الذي وقع في الماضي أو الحاضر أو سيحدث مستقبلا ، ولذلك فالبيانات لا متناهية وتمتاز بالاستقلالية ، وعادة ما تكون البيانات دون دلالة محدّدة ممّا يستدعي تغييرها إلى شكل قابل للاستخدام وذات قيمة ، وعليه عادة ما تعبّر البيانات : "عن أرقام أو رموز أو عبارات أو حقائق أو اصطلاحات تمثّل أفرادا أو أهدافا أو أحداثا أو قيمة أو كميات"[1].

أو بعبارة أخرى يمكن تعريف البيانات بأنّها مجموعة من الحقائق الخام الغير مرتّبة.

في حين أنّ المعلومات هي نتيجة تشغيل البيانات بحيث تنتج المعلومات انطلاقا من البيانات ، فإذا كانت تعبّر البيانات عن جواد خام فالمعلومات هي منتوج تام ، فالمعلومات يجب أن تكون مرتبطة بظاهرة أو حدث معيّن لذلك يجب أن تعتمد كافّة المعلومات على بيانات حقيقية.

[1] – الدكتور : يحي مصطفى حلمي ، أساسيات نظم المعلومات ، ص 82 .

فالمعلومات يمكن تعريفها بأنّها[1] : "نتائج عمليات النماذج ، التكوين ، التنظيم ، أو تحويل البيانات بطريقة تؤدّي إلى زيادة مستوى المعرفة للمستقبل".

فقيمة المعلومات تقاس بطريقة نسبية وفقا لمدى ما تضيفه إلى مستوى المعرفة ، أو بعبارة أخرى يتمّ التركيز على القيمة المضافة أو المتزايدة للمعلومات. وهذه القيمة لا تعتمد فقط على ما تحتويه الرّسالة من معلومات ، ولكن علاقتها بالمعرفة السابق جمعها وتخزينها.

وعليه تعدّ كلّ البيانات حقائق ولكن ليست كلّ المعلومات حقائق بالرّغم من أنّ البيانات تعدّ المادة الخام للمعلومات من خلال عملية التحويل.

ويستخدم لفظ المعرفة Knowledge لوصف مدى فهم الفرد للواقع ، وترتبط عملية المعرفة ارتباطا وثيقا بالعملية التعليمية. فتعدّ العملية التعليمية سبيلا لتحصيل المعرفة أو تعديلها ، وعادة ما يتمّ ذلك من خلال مقدرة العقل البشري ذاته على التجريد من خلال استخدام وسائل رمزية ممّا يؤدي إلى زيادة مستوى المعرفة لدى الفرد.

والجدير بالذّكر هنا أنّ هذا الفرد لا يبحث عن المعرفة لحدّ ذاتها وإنّما الدافع عادة هو استخدام هذه المعرفة في القيام بتصرّف معيّن أو اتّخاذ قرار ما.

أيضا لا يمكن غضّ النظر إلى الإشارة بأنّ خلال القيام باكتساب المعرفة تكون من خلال تلقي العقل البشري مجموعة من البدائل المعبّرة عن الواقع ، وبالطبع يقوم العقل بفحص وتمحيص هذه البدائل ممّا يجعله يقبل ويقتنع بمجموعة محدّدة منها في حين يقوم بالضرورة بإلغاء ورفض الباقي ، وهذا الإطار الذي يقبل منه العقل البشري يعدّ زيادة في مستوى المعرفة وتعدّ هذه العملية عملية التعلّم أو اكتساب المعرفة ، ومن خلال هذا كلّه نخلص إلى فكرة مفادها أنّ البيانات تعبّر عن مجموعة البدائل المعبّرة عن الواقع أو أفراد أو أشياء أو أحداث ومبادئ في حين أنّ المعلومات تعبّر عن نتاج تلك العملية الّتي يتمّ من خلالها تنظيم البيانات بطريقة تؤدي إلى زيادة المعرفة.

[1] – الدكتورة : صونيا محمد لبكري ، نظم المعلومات الإدارية ، ص 106 .

أيضا تتميّز البيانات بأنّها موضوعية باعتبار أنّها تعبير مجرّد للواقع ، في حين تعتبر المعلومات غير موضوعية لارتباطها بالعنصر البشري ممّا يترك عليها لمسة خاصّة قد تختلف من فرد لآخر[1].

إضافة أنّه تجدر الإشارة هنا أنّ أحد أهمّ أسباب الخلط بين مصطلحي البيانات والمعلومات هو أنّه ما يعبّر بيانات لنظام معيّن قد يعبّر في ذات الوقت عن معلومات جاهزة لنظام آخر.

وعموما توجد خصائص ومجالات يمكن خلالها الفصل بين مفهومي البيانات والمعلومات تختصرها فيما يلي[2] :

البيانات DATA	المعلومات Informations
– تمثّل أرقاما أو أعدادا غير مفسّرة.	– تمثّل أرقاما أو أعدادا مفسّرة.
– تمثّل مدخلات نظام المعلومات (مادةI).	– تمثّل مخرجات نظام المعلومات (منتوج تام).
– لا يمكن على أساسها اتّخاذ قرار.	– تعدّ ركيزة اتّخاذ القرار.
– أرقام غير معالجة.	– أرقام تامّة لمعالجة عن طريق النظام.
– غير منظمة في هيكل تنظيمي.	– منظّمة ضمن هيكل.
– قيمتها غير محدّدة.	– محدودة القيمة بالضبط.
– مجال استعمالها غير رسمي.	–تستعمل على المستويين الرسمي وغير الرسمي.
– مصادرها متعدّدة ومتنوعة.	– مصادرها محدّدة ومعيّنة.
– دقّتها نوعا ما منخفضة.	– تتميّز بمستوى عالي من الدّقة.
– حجمها كبير جدّا.	– حجمها صغير نسبيا.
– لا تتطلّب تكاليف معتبرة للحصول عليها أو استخدامها.	– عادة ما تتطلّب تكاليف معتبرة سواء تعلّق الأمر بالحصول عليها انطلاقا من البيانات (تكاليف بناء نظام) أو الحصول عليها جاهزة.

[1]– د. محمد الفيومي محمد ، نظم المعلومات في المنشآت المالية ، ص 39 .

[2] – د. حكمت أحمد الراوي ، نظم المعلومات المحاسبية والمنظّمة ، ص 41/40 .

3- الحصول على المعلومات من البيانات :

وفقا لما سبق ذكره نلمس جيّدا العلاقة المتينة بين إنتاج المعلومات واستخدامات البيانات ، وبهدف تبسيط كلّ هذا فعلى الواحد منّا أن يتخيّل النظام كمصنع أحدث ما يمكن مادته الأولية هي البيانات وإنتاجه هو المعلومات وبطبيعة الحال الإنتاج يتطلّب مجموعة من العمليات الّتي من المفروض أن تكون متكاملة ومتناسقة فيما بينها ، وسنتناول فيما يلي هذه العمليات بالشرح والتحليل :

3-1- الحصول على البيانات :

مضمون هذه الخطوة يتلخّص في عملية البحث على البيانات الخامة وتسجيلها بالنزول إلى ميادين انتشارها مثلا أرقام المبيعات ، عدد العملاء ،...

3-2- اختبار مدى صحّتها Vérification :

والمقصود هنا هو التأكّد من صحّتها من خلال التأكّد من عدّة أشياء تتعلّق بها أهمّها صحّتها الذاتية ، فقد تكون البيانات أصلا زائفة إضافة إلى التأكّد من صحّة تسجيلها بكلّ دقّة ، وعادة ما يتمّ من خلال إخضاعها لرقابة عدّة أشخاص تجنّبا للوقوع في الخطأ.

3-3- التصنيف Classification :

تتعلّق هذه العملية بمحاولة خلق أطر محدّدة يمكن خلالها وضع مجموعة من البيانات ذات الخاصية المشتركة ممّا يعطي معنى لهذه البيانات ، وتعدّ هذه الخطوة أوّل خطوة تكتشف خلالها أهمّية البيانات المحصّل عليها.

3-4- الفرز والترتيب :

تعنى هذه المرحلة بمهمّة وضع البيانات وفق ترتيب محدّد حسب طبيعة هذه البيانات من جهة ، ووفق طبيعة المعلومات المراد الوصول إليها من جهة أخرى ، ويعتبران هذان الحدّان الذي من المفروض العمل وفقهما.

3-5- التلخيص :

تتكفّل هذه العملية أو المرحلة بمهمّة تجميع مجموعة معيّنة من البيانات في بيان أشمل ممّا يقلّل عدد البيانات المتداولة ، ولكن من الضروري أن يكون هذا التلخيص بالمعنى الإيجابي بمعنى عدم إفقاد البيانات قيمتها.

3-6- العمليات الحسابية :

وعادة ما تعبّر عن العمليات المنطقية الّتي تستخدم البيانات مثلا بحساب المتوسّط أو عملية البرمجة الخطّية ، التنبؤ ، ...الخ.

3-7- التخزين :

وتعني هذه المرحلة حفظ البيانات في أوساط يسهّل الوصول إليها عند الحاجة ، تسمّى بأوساط التخزين كالمستندات والملفات ، الأقراص الممغنطة والأشرطة ، ... الخ.

3-8- الاسترجاع :

وفقا للعملية السابقة والّتي هي التخزين من غير المعقول أن تخزّن البيانات بغرض التخزين فقط ، وإنّما الأكيد أنّها ستسترجع عند الحاجة إليها ، ومن الضروري أيضا أن تكون عملية الاسترجاع سهلة بما يسمح الحصول على أيّ جزئية لعناصر البيانات المعيّنة من الوسيلة المستخدمة في التخزين بكلّ سهولة.

3-9- إعادة الإنتاج :

ونعني هنا هو إعادة إنتاج البيانات الأصلية في شكل نسخ بغرض الاستعمال الواسع لنفس البيانات في نفس الوقت أو بغرض ضمان الحفظ والتخزين مثلا ، وعادة ما يتمّ ذلك عن طريق إعادة التسجيل ، النسخ ، ...الخ.

3-10- الانتشار والاتصال :

وهي العملية الأكثر شيوعا ووضوحا في عملية التشغيل حيث تعبّر عن العملية الّتي تتضمّن تحوّل البيانات من مكان لآخر من خلال عدّة طرق ووسائل ، المهمّ أنّ الغرض النهائي منها هو توزيع وتوصيل المعلومات إلى مستخدميها الذين يكونون عادة

في شكل سلسلة مترابطة الأجزاء الشيء الذي يسري في هذه السلسلة الّتي من المفروض أن تكون خاضعة لمراقبة تضمن تدفق هذه البيانات والمعلومات ممّا يحدث تيارا عكسيا يطلق عليه اسم الاتّصال العكسي.

وفيما يلي نموذج مبسّط يلخّص هذه الخطوات والمراحل[1] :

[1] – المصدر : سونيا محمد بكري ، نظم المعلومات الإدارية ، ص 114.

الاتصال والاتصال العكسي للبيانات والمعلومات.

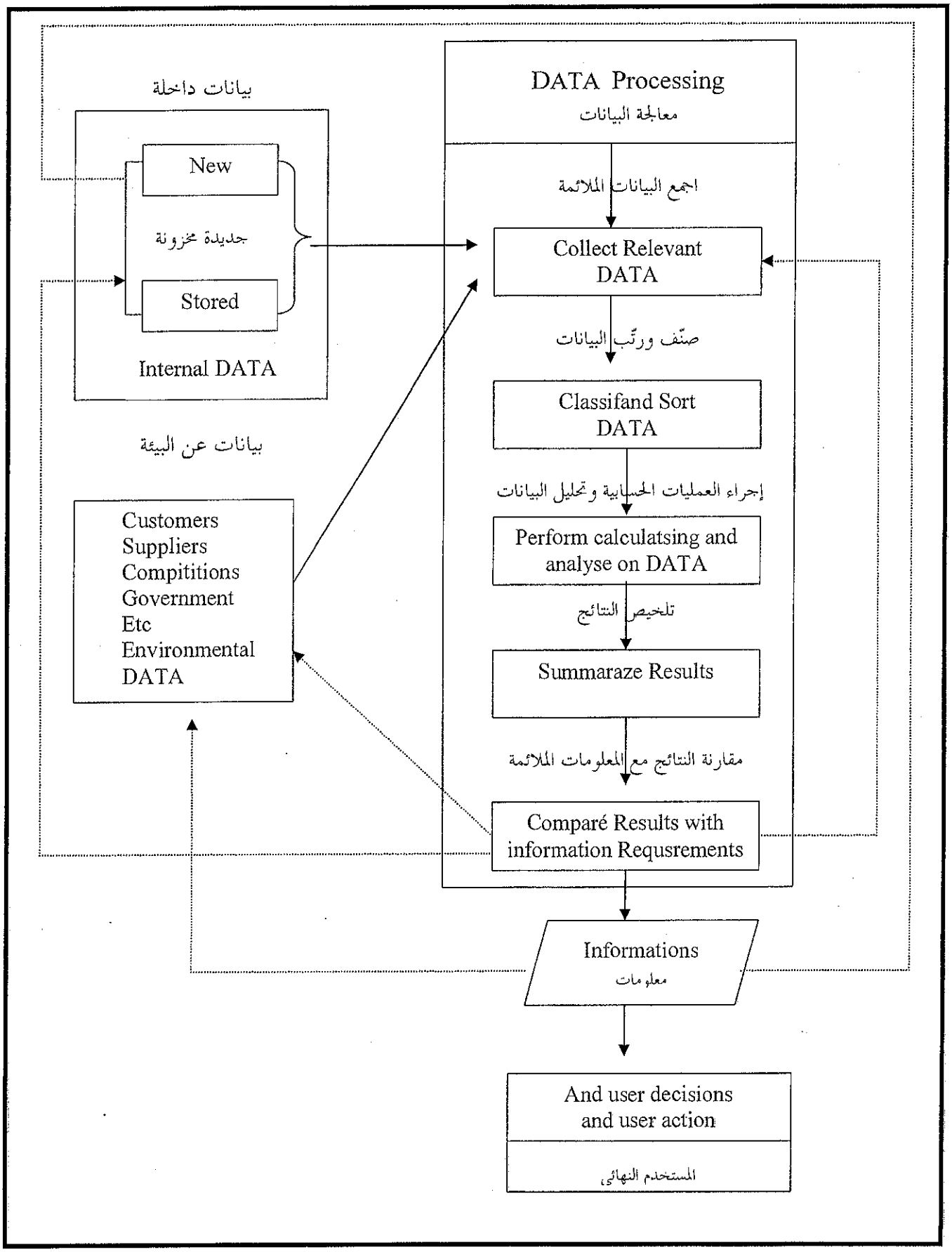

4- نمو تقنية المعلومات :

يرجع تاريخ أهميّة المعلومات إلى منتصف القرن العشرين من خلال اقتران عصر المعلومات بظهور الحاسبات الآلية في الأسواق حيث تمكّنت هذه الأخيرة من القيام بالعمليات الحسابية في أجزاء من الألف من الثانية ، وتمثّلت هذه الحسابات آنذاك في الحسابات الآلية ENIAC ، وقد كان سابقا يتمّ إجراء نفس العمليات الحسابية لمدة 300يوم ، بعدها تطوّرت هذه الحاسبات فأصبحت سرعتها تقاس بأجزاء المليون من الثانية ممّا دفع إلى تطبيقها في ميادين هامّة مثل التطبيقات التجارية من خلال إعداد الموازين ، ... ممّا قلّص وقت الاستخدام ، وعليه تمّ تعويض إدارة المنظّمات الذي كان قائما على أساس استخدام الحدس والتخمين على إدارة واتّخاذ القرارات الإدارية ، يتمّ على أساس المعلومات الناتجة عن المعالجة باستخدام الحاسبات الآلية.

ونتيجة لذلك تزايدت معالجة البيانات بالحاسبات الآلية مليون مرّة خلال القرن العشرين.

وبالتوازي فإنّه نتيجة لهذا الاهتمام الواسع والكبير باستخدام هذه الآلة نتج من جهة أخرى اهتمام واسع بإنتاج وتطوير هذه الآلة ممّا صغّر حجم الحاسب الآلي حتّى أصبح الآن Micro-ordinateur ، وازدادت الثقة بالحاسبات الآلية ممّا حسّن إنتاجه المبرمجين ، وتوسّعت كثيرا دائرة استخدامها في وقت قصير جدّا رغم التكلفة المعتبرة لهذه الآلات والبرامج إلاّ أنّه لوحظ أنّه بالمقابل من ذلك استمرّت تكلفة المعلومات بالانخفاض عبر السنين ، في حين استمرّ تزايد الإنفاق الكلّي على معالجة البيانات ممّا دفع إلى اعتماد ذلك كمؤشّر في الحياة الاقتصادية ، واعتبار المعلومات موردا من موارد التنظيم. من خلال استخدامها في مجال قياس فعالية الأداء المالي للمنظمات من خلال منح عدّة أطراف سواء كانت داخلية (مصالح وأقسام المنظّمة) ، أو خارجية (مصالح الضرائب ،

المساهمين ، المؤسّسات المالية ، الحكومة ، ...) ، صورة واضحة وصادقة وشفافة عن المنظّمة وبكلّ ما يتعلّق بها[1].

حتّى أنّه تمّ خلق مصلحة جديدة في المنظمات تهتمّ بهذا المورد الاقتصادي يصطلح عليها اسم "إدارة البيانات" أو "إدارة المعلومات" وقد تعلّق اتّخاذ القرار تعلّقا كبيرا بالمعلومات المنتجة في هذه المصلحة.

5- طرق تشغيل البيانات :

وفقا لتطوّر ونمو المعلومات فإنّ طرق استخدام واستغلال البيانات من أجل إنتاج المعلومات المطلوبة شهد تطوّرا ونموا هو الآخر انطلاقا من استخدام الورق والقلم وأساليب الحساب التقليدية وصولا إلى التكنولوجيا في مجال الأجهزة ممّا أظهر طرق حديثة ومتطورة لتشغيل البيانات ، ويمكن أساسا تصنيف هذه المراحل في أربعة طرق[2].

* الطريقة اليدوية.
* الطريقة الإلكتروميكانيكية.
* طريقة البطاقات المثقبة.
* طريقة الحاسبات الإلكترونية.

إلاّ أنّه ما يجدر ذكره هنا أنّ كلّ طريقة من هذه الطرق شهدت الأخرى مراحل نمو وتطوّر كما هو الأمر بالنسبة للطريقة الأخيرة ، والتي هي معروفة جيّدا.

5-1- الطريقة اليدوية Manual :

تعتمد هذه الطريقة اعتمادا كبيرا على العنصر البشري في تشغيل البيانات باستخدام أدوات بسيطة أمثلة الورق ، القلم ، المسطرة ، ....

5-2- الطريقة الالكتروميكانيكية Electromechanique :

هنا تمّ المزج في استخدام العنصر البشري جنبا إلى جنب مع الآلة أمثلة أجهزة النسخ ، أجهزة التسجيل ، ...

---

[1] – د. كامل السيد غراب ، فادية محمد حجازي ، نظم المعلومات الإدارية – مدخل تحليلي ، ص 1019.

[2] – د. يحي مصطفى حلمي ، أساسيات نظم المعلومات ، ص 93 .

5-3- طريقة البطاقات المثقبة :

تعتمد هذه الطريقة على تثقيب البطاقات حيث يتمّ تسجيل كافة البيانات المتعلّقة بشخص ، ظاهرة ، موضوع ، ...الخ على بطاقة ، وتعتبر هذه البطاقة سجلاّ يمكن تجميعها وفق معيار محدّد في ملف. وعادة ما يتكوّن نظام البطاقات من الأجهزة التالية :

- آلة تثقيب البطاقات.
- آلة النسخ.
- آلة المراجعة.
- آلة الحساب.
- آلة الفرز.

5-4- طريقة الحاسبات الإلكترونية :

تتلخّص هذه الطريقة عموما في استخدام مجموعة من الأجهزة تصنّف وفق مهامها إلى مجموعات كما يلي :

- أجهزة الإدخال : كلوحة المفاتيح ، الفارة ، ...
- أجهزة التخزين : الأقراص الممغنطة ، الوحدات المركزية ، ...
- أجهزة الإخراج أو العرض : الشاشة ، آلات الطبع ، ...

ومن خلال ذلك يتمّ تنفيذ التعليمات والأوامر المعطاة للحاسب الإلكتروني ، ويعتمد في ذلك على دقّة وصحّة البيانات الداخلية ، وأهمّ خصائص هذه الطريقة هو تمتع الحاسبات الإلكترونية بقدرات هائلة لتشغيل البيانات مقارنة بباقي الطرق المذكورة.

وعامّة يمكن تلخيص خصائص كلّ الطرق في الجدول التالي[1] :

العوامل	يدويا Manual	الإلكتروميكانيكية Electrome chanique	تثقيب البطاقات Pinchel Card	الحاسب الآلي Computer
1- الاستثمارات المبدئية.	منخفضة	متوسطة	متوسطة	مرتفعة
2- تكلفة الإنشاء	منخفضة	متوسطة	مرتفعة قليلا	مرتفعة
3- التحوّل	منخفض	متوسط	متوسط	مرتفعة
4- مهارة اليد المستعملة	منخفضة	متوسطة	متوسطة	مرتفعة
5- التكاليف المتغيّرة	مرتفعة	متوسطة	متوسطة	منخفضة
6- القدرة على التعديل	مرتفعة	منخفضة	متوسطة	متوسطة
7- المرونة	مرتفعة	منخفضة	متوسطة	منخفضة
8- تعدّد الاستخدامات	منخفضة	منخفضة	متوسطة	مرتفعة
9- سرعة التشغيل	منخفضة	منخفضة قليلا	متوسطة	عالية
10- القدرة الحسابية	منخفضة	منخفضة	متوسطة	عالية
11- رقابة العمليات	منخفضة	منخفضة قليلا	متوسطة	عالية
12- تحديد الأخطار	منخفضة	متوسطة	متوسطة	عالية
13- صنع القرار	متوسّطة	منخفضة	متوسطة	عالية
14- مستوى الانحلال	منخفضة	متوسطة	متوسطة	عالية
15- مستوى الأتوماتيكية	منخفضة	متوسطة	متوسطة	عالية

مقارنة بين طرق التشغيل لتقييم أداء الطرق وفقا للعوامل المستخدمة

وعموما هناك مجموعة من الملاحظات الّتي يمكن تسجيلها بخصوص ارتباطها بطرق تشغيل البيانات :

- تعدّ طريقة البطاقات المثقبة من الطرق المعقّدة بباقي الطرق وإنّما استخدمت لأنّها سجلت تخفيضا في مستوى التدخل اليدوي مقارنة بالطريقتين اليدوية والإلكتروميكانيكية ممّا سمح بتوزيع المعالجات المؤداة على البيانات المجمّعة.

[1]- د. سونيا محمد البكري ، نظم المعلومات الإدارية ، ص129 .

- سجل التقدم التكنولوجي من خلال اختراع الحاسبات الصغيرة استخداما واسعا في شتّى المجلات ممّا أدّى إلى التخلّص التدريجي من استخدام البطاقات المثقبة وأصبحت الطريقة الأساسية لمعالجة البيانات.
- الأكيد أنّه مهما حدث من تطوّر في استخدام الآلات والأجهزة إلاّ أنّه لا يمكن مطلقا الاستغناء على العنصر البشري.
- تتنوع طرق المعالجة والتشغيل وفقا للأهداف المرجوّة وعليه يعتمد قرار استخدام طريقة ما أو مجموعة من الطرق على اعتبارات اقتصادية ومتطلّبات التشغيل للحصول على المعلومات المطلوبة وعناصر الأداء المتعلّقة بكلّ طريقة من الطرق ، وبالتالي نلمس ضرورة إعداد دراسة جدوى باعتبارها مشروعا لتحديد عناصر التقييم المتصلة بالموضوع ومن ثمّ يمكن الأخذ بعين الاعتبار نقطتين هامتين في ذلك هما :

*** متطلبات تشغيل البيانات :**

ويتماشى هذا وفق اعتبارات مثلا :

1 – حجم البيانات.

2 – درجة تعقد عمليات التشغيل.

3 – عنصر الزمن.

4 – العمليات الواجب إجراؤها على البيانات.

وغالبا ما يسيطر أحد هذه الاعتبارات على الموضوع المطروح من خلال تأثيره الكبير على العملية خاصّة المرتبطة منها بعملية اتّخاذ القرار في اختيار الطريقة الأنسب لتشغيل البيانات.

فقد يسيطر الحجم الزمني مثلا على مراكز اتّخاذ القرار في شركات الطيران في برمجة الرحلات.

والجدير بالملاحظة والإشارة هنا هو أنّ تناسب هذه الاعتبارات فيما بينها يكونان طرديا ، ففي أغلب الأحيان تزداد درجة تعقّد البيانات تماشيا مع ارتفاع حجمها ، أيضا

يضيق الزمن المسموح به للمعالجة والأكيد تبعا لذلك كلّه يزيد حجم العمليات المطلوب إجراؤها وتطبيقها على هذه البيانات والمعطيات. والمهمّ هنا أنّ كلّ هذا يدفع إلى استخدام الطرق الأكثر آلية وتقدّم ، ولعلّ ذلك هو أكبر سبب ودافع إلى التفكير في تحديث وتطوير الطرق والوسائل المستخدمة[1].

*** إمكانيات الأداء :**

من المنطقي أنّه كما تمّ سابقا تحديد متطلّبات التشغيل بغرض تحقيق المعلومات المستهدفة يجب تحديد وبدقّة تقييم إمكانيات الأداء المتاحة.

واعتبارا لذلك هناك مجموعة من الأبعاد والمحددات المرتبطة بكلّ طريقة من طرق التشغيل على حدا ، وعموما تستعرض في :

أ / **الاستثمار المبدئي** : ويعبّر عن الإنفاق المبدئي اللازم لإنجاز وسائل الطريقة .

ب/ **الإعداد** : ويمثّل تكلفة إعداد وتجميع البيانات بصفة أولية.

ج/ **التمويل** : وهو تكلفة تشغيل وحدة البيانات بواسطة الطريقة الجديدة.

د/ **تأهيل اليد العاملة** : عادة ما تتطلّب طريقة التشغيل تأهيلا وتخصّصا يطبعها ، يتمّ ذلك من خلال تدريب وتعليم الأفراد العاملين على المستوى.

ه/ **التكاليف المتغيّرة** : وهي تلك المتعلّقة بتكلفة وحدة بيانات المرتبطة بتغيّر حجمها.

و/ **التكاليف المعيارية** : المقصود بها هو تغيّر مقدرة تشغيل البيانات بهدف تحقيق توازنها مع متطلّبات التشغيل.

ز/ **المرونة** : وهي القدرة على تغيير الأسلوب والنمط المستخدم في التشغيل لتحقيق تكافؤ مع التغيّر والتبديل في المتطلّبات.

ح/ **التنوع** : وهي استطاعة الأداء على منح مجموعة أكبر من الخيارات والمعلومات.

ط/ **سرعة التشغيل** : تعبّر عن الزمن المستغرق لتحويل البيانات إلى معلومات.

[1] – د. يحي مصطفى حلمي ، أساسيات نظم المعلومات ، ص 110/100.

ي/ **القدرة الحسابية** : تمثّل احتواء ومقدرة الأداء على القيام بأكبر مجموعة من العمليات الحسابية خاصّة المعقّدة منها والتي تتطلّب وقتا.

ك/ **الرقابة** : تعني القدرة الرقابية على خطوات ومراحل التشغيل الّتي تضمن صحّتها.

ل/ **الكشف والتصحيح الذاتي للأخطاء والانحرافات** : تتّحد في مقدرة وكفاءة عناصر الطريقة المستخدمة في تحديد الخطأ وتصحيحه.

ن/ **مقدرة اتّخاذ القرار** : المقصود بها هو الاستطاعة على الاختيار بين البدائل.

ص/ **التدهور في النظام** : هو مدى تأثير تعطّل أو غياب أحد عناصره على الاتّجاه العام لعمل الأداء.

ض/ **مستوى الآلية** : تمثّل مستوى آلية الأداء[1].

6- حداثة علم المعلومات :

تزايد الاهتمام بمعالجة المعلومات مع بداية القرن العشرين ودخل مفهوم النظم إلى الحياة العملية ممّا أظهر حقل جديد لعلم حديث متعدّد الفروع يعرف بـــ "علم المعلومات" ، وقد ارتبط هذا العلم الناشئ ارتباطا شديدا بعلوم الحاسوب والمكتبات والاتّصالات واللغات وعلم النفس .

وقد بدأ علم المعلومات الحديث في الولايات المتّحدة الأمريكية خلال الخمسينات، وتركّز الاهتمام على دراسة جمع المعلومات ومعالجتها وتوزيعها خاصّة في المجالات والميادين السالفة الذّكر عن طريق استخدام وتطوير التقنيات والوسائل الحديثة للاتّصال كأجهزة الإعلام الآلي بأنواعها ولواحقها ، وقد تجسّد ذلك فعلا وبشكل رسمي في بداية الستينات على إثر انعقاد مؤتمرين لهذه الغاية حيث حدّد خلالهما تعريف علم المعلومات على أنّه [2]: "العلم الذي يبحث في ماهية المعلومات وسلوكها ، والقوى الّتي تحكم تدفق المعلومات ، والوسائل الّتي تعالج المعلومات من أجل الولوج إليها واستخدامها الاستخدام الأمثل" (Brtanica 1992).

---

[1] – د. يحي مصطفى حلمي ، أساسيات نظم المعلومات ، ص 110/100.

[2] – الدكتور : سليم إبراهيم الحسنية ، نظم المعلومات الإدارية ، ص 49/46 .

وتحليلا لهذا التعريف يتوضّح التعامل والتداخل الواسع لهذا العلم الحديث الناشئ مع باقي الفروع والعلوم الأخرى على وجه الخصوص منها العلوم الدقيقة كالرياضيات ، والإحصاء ، وعلوم الحاسوب والاتّصالات.

وعلى كلّ ما يمكن التركيز عليه هنا أنّه يمكن تقسيم التطوّرات الحضارية للبشرية من خلال الأسماء التي أطلقت على هذه المحطّات والعصور مثلا العصر الحجري الذي سمي كذلك نسبة لاستخدام الإنسان الأحجار كأداة ، العصر الزراعي من خلال سيطرة الزراعة على موارد المجتمع ، الثورة الصناعية أمّا العصر الحديث فهو عصر المعلوماتية أو ثروة المعلومات ، حيث يعرف العصر الحديث تنافس دولي حاد. تعدّ المعلومات فيه المادة الأولية المحدّدة للنشاط الإنساني سواء تعلّق بميادين السياسة ، الإدارة والتربية ، الصّحة ، التجارة والاقتصاد ، بل تعدّى ذلك إلى اعتبار المعلومات مادة أولية للبحث العلمي وبالتالي العنصر المحرّك للتقدّم نتيجة للتوسّع في سوق المعلومات (بنوك المعلومات ، شبكات الاتّصال خاصّة العالمية منها ممّا دفع إلى الاعتماد على هذا العنصر كعنصر في تحديد درجة التقدّم).

ومن خلال ذلك كلّه بدأ يعتمد اقتصاد المجتمعات المتقدّمة على الصناعات المعلوماتية أكثر من باقي الصناعات.

وعليه تتسابق دول العالم خاصّة المتقدّم منه فيما بينها لوضع استراتيجيات وخطط وسياسات وطنية بغرض تحويل مجتمعاتها من المجتمعات التقليدية الصناعية على المجتمعات الحديثة المعلوماتية. وعلى غرار اليابان الذي سعى منذ السبعينات إلى وضع استراتيجية للقضاء على الأمية المعلوماتية وأكّد على أنّ الاقتصاد الياباني يعتمد ابتداء من مطلع سنة 2000على الإنتاج المعلوماتي وصناعة المعرفة وقواعد المعطيات والبيانات ، ...

بريطانيا من جهتها اعتمدت بمطلع على استراتيجية تنافسية الغاية منها تشجيع صناعة المعلوماتية والتعجيل وتسريع حوسبة المجتمعات.

بعدها خلال منتصف الثمانينات بادرت فرنسا إلى وضع خطّة استراتيجية مماثلة ، وعموما العصر الحديث المعلوماتي يتّسم بـــ[1] :

- اعتبار المعلومات موردا أساسيا لأيّ نظام وعليه النظر إليها على أنّها مادة أولية كباقي المواد.
- تطوّر تقنيات وتكنولوجيا المعلومات من خلال التطوّر الهائل للحواسب ، أجهزة الاتّصال ، ووسائل التخزين والبرمجيات ، ...الخ.
- ظهور أقسام وكلّيات متخصّصة في البحث وتطبيق هذا المجال.
- الانفجار والاستخدام المعلوماتي في كافة أوجه الأنشطة.
- اعتبار المعلومات عنصر من عناصر القوة وارتباطها بالسلطة والمشاركة في اتّخاذ القرارات.

7- اقتصاديات المعلومات :

باعتبار المعلومات وكما سبق الإشارة إليه موردا من موارد التسيير إلاّ أنّ هذا المورد ليس كباقي الموارد (البشرية ، المادية ، المالية ، ...) ، فهو مثل العلامة التجارية ، الشهرة ، ...

المهمّ هنا أنّ باعتباره موردا فمعنى ذلك أنّ له قيمة وتكلفة خاصّة به أو بالأحرى يجب أن يكون له عائد وتكلفة مرتبطة بكلّ منهما ممّا يقود إلى ضرورة جعل التكلفة أقل ما يمكن مقابل رفع العائد أكبر ما يمكن ممّا ينتج عنه خلق هامش ربح معتبر.

وفي حالة اعتبار هذا المورد موردا غير ملموس ، فإنّ حساب التكلفة والعائد تكون عملية صعبة ومعقّدة بسبب أنّ هذه العملية ذاتها تتطلّب توظيف موارد ملموسة مثل البشرية منها وغيرها.

[1]- الدكتور : سليم إبراهيم الحسنية ، نظم المعلومات الإدارية ، ص 49/46 .

وعليه فإنّ أيّ منظمة وبازدياد الحاجة إلى المعلومات مطالبة بضرورة إحداث توازن بين تكاليف الحصول على المعلومات ، وبين العائد المنتظر من استخدام هذه المعلومات.

وعموما يمكن توضيح اقتصاديات المعلومات من خلال توضيح من جهة التكاليف ومن جهة أخرى العائد.

7-1- التكاليف :

رغم اختلاف وزن وثقل تكاليف المعلومات من منظمة لأخرى وذلك بالنظر إلى أهميتها للمنظمة أيضا بالنظر إلى مجموعة من العوامل الأخرى كحجم المنظمات طبيعة نشاطها طريقة ونمط إدارتها ،...الخ.

فعلى سبيل المثال قد تكون ضرورة قصوى لاستخدام المعلومات في إدارة بعض الأنظمة مما يدفعها إلى استخدامها رغم أنّه قد تكون تكاليفها مرتفعة نسبيا.

والمهمّ هو أنّه يجب الأخذ بعين الاعتبار أنّه ورغم التغيّر في كلّ هذه العوامل إلاّ أنّه للمعلومة تكلفة يجب قبلا مقارنتها بالعائد الذي يجب أن يكون وبالضرورة دوما أعلى، وعموما يمكن تصنيف التكاليف والأعباء الممكن تحمّلها نتيجة لاستخدام البيانات بغرض الحصول على المعلومات :

* تكاليف الإنشاء Startup costs
* تكاليف التطوير Development costs
* تكاليف التشغيل Operating costs

أيضا يجب الإشارة على أنّه هذه التكاليف تتغيّر وفقا للطريقة المستخدمة كما أشرنا إليه سابقا في عنصر سابق.

7-2- العـــائد :

كما هو الأمر في تقدير تكاليف المعلومات فنفس الشيء بالنسبة لتقدير عائدها ، فالغرض من المعلومات كما هو معروف هو المعرفة ورفع الخبرة ممّا يؤهّل إلى تحسين

التصرّف وبالتالي أخذ القرارات المناسبة. وقيمة المعلومة لا يحدّدها إلاّ المستفيد منها ، أيضا تعتمد على تكلفة الحصول عليها.

8- مصادر المعلومات :

يتمّ تصنيف المعلومات وفقا لعدّة معايير ، فقد يتمّ تصنيفها بالنظر إلى انتمائها أو عدمه إلى النظام ، فيتمّ التصنيف إلى :

- مصادر داخلية : تأتي من داخل النظام.
- مصادر خارجية : تأتي من المحيط الخارجي للنظام.

أيضا يمكن التصنيف وفقا لقرب المعلومات من مصادر الإنتاج ، فيتمّ على أساسها التصنيف إلى[1] :

8-1- المصادر الأولية (الرئيسية) Primary source :

ويتمّ الحصول على المعلومات والقول بأنّها من مصادرها الأولية عند الحصول عليها عن طريق :

- الملاحظة Observation
- التجارب Experiment
- البحث الميداني Survey
- التقدير الشخصي Subjective estimation

والمميّز لهذه المصادر أنّها تعبّر عن معرفة أولية يتمّ خلالها التحكّم في متغيّرات ذات أهمية.

إلاّ أنّ ما يعتبرها هو أنّها تتأثّر في الضعف الإنساني كضعف الملاحظة ، التميّز.

[1] – الدكتورة : سونيا محمد البكري ، نظم المعلومات الإدارية "مفاهيم أساسية" ، ص 144.

2-8- المصادر الثانوية Seconday Source :

وهي على عكس المصادر السابقة ، فالمصادر الثانوية تعنى بأنّها ليست أصل والمصدر الأول للمعلومة ممّا يعني أنّها تكون قد استعملت سابقا وغالبا ما نحصل عليها من :

- المطبوعات والمنشورات.
- المصادر الخارجية للمعلومة.
- الأجهزة الحكومية ، ... الخ.

وفي أغلب الأحيان تكون المعلومة أكثر أهمية وفعالية عندما تكون من المصادر الرئيسية ، أيضا تكون ذات تكلفة أغلى عند الحصول عليها من هذا المصدر ، ويكون حجمها محدودا في حين أنّ المصادر الثانوية يعطي معلومات بأقل تكاليف أيضا بأحجام أكبر نسبيا ، المهمّ أنّ من مصادر البيانات الأولية والثانوية تمدّ الإدارة والمشروعات بمعلومات مفيدة خاصّة وأنّها ضرورية لرفع وزيادة المعرفة الّتي تمنح القدرة على حلّ المشاكل من خلال توجيه أنشطة اتّخاذ القرارات.

9- أصناف المعلومات :

إنّ مجال المعلومات مجال واسع جدّا وبالتالي يمكن تصنيفها على عدّة أوجه بالنظر لعدّة اعتبارات وفقا للنظرة الّتي ينظر إليها وعموما يمكن تصنيفها إلى :

9-1- المعلومات الرسمية والمعلومات الغير الرسمية :

عند هذا الحدّ يتمّ التفريق بين نوعين من المعلومات بالنظر إلى المصدر الرئيسي لتدفق المعلومات ، ويعدّ هذا التصنيف أكثر الطرق شيوعا وانتشارا ، فالنظام يحتاج إلى هاذين النوعين من المعلومات وإنّما يعدّ المسار التدفقي الرسمي للمعلومات ، شريان التدفق للمعلومات الرئيسية في المنظمات ، وهذا ما يعبّر عن رسمية وأهمية هذه المصالح والوظائف في مختلف التنظيمات المتطوّرة والحديثة ، إلاّ أنّه لا يجب غضّ النظر على أنّ أيّ نظام ومهما بلغت درجة تطوّره تعتمد اعتمادا كبيرا على المعلومات الغير الرسمية

كمصدر لا بديل له. وتعبّر المعلومات الرسمية عموما عن القوانين المنشورة للمنظّمة كالحكومة أمّ المعلومات الغير الرسمية فهي تتضمّن الأداء والأفكار والخبرات الشخصية وحتّى الشائعات. وفي أغلب الأحيان ما يتكامل هذان النوعان وتعتمد قيمة وفائدة هذه المعلومات غير الرسمية على المستفيد نفسه.

9-2- تصنيف المعلومات وفق الزمن :

يمكن اعتماد عنصر الزمن في تصنيف أنواع المعلومات وذلك بالنظر لعلاقة المعلومات بالوقت. فعادة ما تسمّى المعلومات المرتبطة بزمن مضى بالمعلومات التاريخية ، فهي تعبّر في مضمونها عن أحداث وظواهر من المفروض أن تكون مهمّة ومفيدة ، تستخدم كدرس أو تجربة يستفاد منه.

من جهتها المعلومات الّتي تعكس الوقت الحالي تعرف أنّها معلومات رقابية ، الغاية منها تتبع سير العمليات بهدف السيطرة وإدراك الاتّجاه العام للأنظمة.

أمّا المعلومات المرتبطة بالزمن المستقبلي فهي تعبّر عن المعلومات التخطيطية التنبئية ، الهدف منها هو رسم البرامج والمخطّطات الّتي ستجري في إطاره الأعمال المبرمجة.

وهنا نلمس أنّ أيّ نظام يحتاج إلى المعلومات في أيّ فاصلة من فواصل الزمن المستمرّ الّتي يجب استغلالها إلى أقصى مدى ممكن.

أيضا تساعد هذه الأنواع من المعلومات في مقارنة المعلومات الفعلية بالمعلومات الّتي تعكس التوقعات والتنبؤات وعليه يمكن تلخيص هذا التصنيف في الجدول التالي[1] :

النظام / الوقت	الماضي	الحاضر	المستقبل
إدارة النظام	تاريخي	رقابي	تخطيطي
عمليات النظام	ما قد يحدث ؟	ما يحدث ؟	ما سوف يحدث ؟

[1]- د. سونيا محمد البكري ، نظم المعلومات الإدارية ، "مفاهيم أساسية" ، ص 151 .

9-3- تصنيف المعلومات وفقا لطبيعة الوظيفة :

يتم استخدام هنا التصنيف عادة في المؤسسات والمنشآت وذلك لأنها تعبّر عن نظام مركب من مجموعة من المنظمات الفرعية هي الأقسام والوظائف الخاصة بها ممّا ينسب إلى المعلومات المطلوبة من طرف كل قسم.

ولكن هذا النوع من التصنيف تنسب له عيوب كثيرة على سبيل الذكر أن نوعا محددا من المعلومات يكون مطلوبا وضروريا لوظائف عديدة من الوظائف على سبيل المثال معلومة المشتريات تهم وظيفة الإنتاج ، الوظيفة التجارية ، وظيفة المالية ،... الخ.

9-4- المعلومات الوصفية والمعلومات المتغيرة :

يمكن التصنيف على وجه استخدام هذه المعلومات والمعنى الحقيقي لها ، فالمعلومات الوصفية هي التغيّر مثلا المعلومات الّتي تصف ظاهرة أو حدث معيّن ، وتتميّز هذه المعلومات بالثبات وعدم التغير مثلا : أسماء العملاء...الخ في حين تعبّر المعلومات المتغيّرة عن المعلومات الّتي تعكس التغيّر والتبدّل مثل : ساعات العمل ، الأوامر ، مبيعات فترة معيّنة ، ....الخ ، فعلى سبيل المثال لو أخذنا فاتورة مورّد معيّن يمكن التصنيف للمعلومات فيها :

- اسم المورّد — رقم حسابه البنكي — رقم السجل التجاري — رقم تعريفه الجبائي — معلوماته الشخصية (العنوان ، الهاتف ،...).

هذه المعلومات تعبّر عن معلومات وصفية في حين أنّ :

- أسماء المواد - أسعارها الفردية - مجموع الفاتورة.

تعبّر عن معلومات متغيّرة قد تتغير من تموين لآخر لنفس المورّد.

9-5- المعلومات المتوقعة والمعلومات غير المتوقعة :

تسمّى المعلومات المتوقعة كلّ المعلومات الّتي تعبّر عمّا نتوقّعه فتساهم هذه المعلومات في تصميم وتقويم البدائل وفي التطبيق والتقويم ، أمّا المعلومات الغير متوقعة أو الفجائية فهي الّتي تنبّه خاصّة في التنبيه بوجود عطل أو مشكلة ما.

10- خصائص المعلومات الجيّدة :

اعتبارا للحجم الهائل المتداول للمعلومات من جهة أيضا الأخذ بعين الاعتبار التكلفة المهمّة لهذا المورّد ، فإنّه من الضروري أن تتوفّر الخصائص التالية في المعلومة الجيّدة[1] :

10-1- إمكانية الحصول عليها Accessibility :

هو شرط يشير إلى سهولة وسرعة الحصول على المعلومات وإنّ هذه السرعة يمكن قياسها عن طريق قياس الزمن الذي يتمّ استغراقه وبالتالي يمكن تقييم هذه الزمن بقيمته النقدية.

10-2- الشمول Comprihensiveness :

تشير هذه الخاصية إلى درجة كمال المعلومات وتعني أن تكون المعلومات شاملة لجميع متطلّبات ورغبات المستفيد ، وعليه يجب أن تكون كاملة دون زيادة ودون نقص إيجاز يفقدها معناها. وإنّ تحديد هذه الدرجة صعب حيث لا يمكن التعبير عنه كمّا.

10-3- الدقّـــة Accuracy :

تعني هذه الخاصية الصورة الصحيحة للمعلومة بحيث تكون خالية من الخطأ وهذه الخاصية لها أهمية قصوى في تصوير واقع الأحوال فيمكن الاعتماد عليها في تقدير الاحتمالات ، وكثيرا من مفاهيم الصّحة يمكن أن تقاس كميّا حيث يمكن تحديد معدّل الخطأ (صحّة المعلومة).

10-4- الملائمة Appropriateness :

تشير هذه الخاصية إلى مدى توافق المعلومة مع المطلوب حيث يجب أن تكون المعلومات ملائمة للموضوع محلّ البحث وبالتالي ملائمة للغرض المعيّن (الاعتماد على المعلومة).

---

[1] – د. سونيا محمد البكري ، نظم المعلومات الإدارية " مفاهيم أساسية ".

ومن ثمّ يصبح من الضروري التخطيط لاستخدام هذا المورد بدقّة وذلك بسبب أنّ المعلومات تمنح لمتّخذي القرار مجموعة من البدائل واحتمالات النجاح بالنسبة لكلّ بديل.

وختاما يمكن القول أنّ الغرض الأساسي للمعلومات إضافة إلى زيادة المعرفة بالنسبة للمستفيد هو التزويد بالمعلومات الّتي تساعد على تجنّب احتمالات الفشل وتقلّل من البدائل الكثيرة المتاحة لحلّ المشكلة وتحديدها في عدد محدود ممّا يسهّل مهمّة متخذي القرار.

المبحث الثالث : نظم المعلومات.

في المبحثين السابقين تمّ التعرّف على مصطلحين هامين في هذا الموضوع هما النظم بعدها المعلومات وكلّ المفاهيم المتعلّقة بهما.

وفي هذا المبحث سوف يتمّ التعرّض لمفهوم نظم المعلومات كمصطلح متكامل ، ولعلّ أهمية هذا الموضوع تكمن في كون أنّ أيّ نظام كان لا يمكن أن يخلو من نظام المعلومات ، أيضا يمكن أن يكون النظام بذاته وبكامله نظام معلومات بمعنى أنّ الغرض والنشاط الرئيسي للنظام كلّه هو إنتاج المعلومات انطلاقا من البيانات بهدف تلبية الاحتياجات المختلفة من المعلومات.

ونظام المعلومات عند هذا الحدّ يشبه إلى حدّ ما نظام الإنتاج الذي يقوم بتحويل المواد الأولية إلى منتوج نهائي صالح وقابل للاستهلاك ، ومن خلال أنّ نظام المعلومات يقوم بتحويل البيانات والمعطيات الخام إلى تقارير يمكن استخدامها.

ولقد وجدت نظم المعلومات بمفهومها هذا البسيط مع بداية تحضّر الإنسان البدائي بهدف سدّ حاجاته للبقاء والاستقرار ، وقد اقترنت اقترانا كبيرا بالمعرفة وتطوّراتها ومثال ذلك رصد الإنسان لأحوال الجوّ ، الوقت ، البحث عن الغذاء كلّ ذلك يتطلّب جمع معطيات بعدها تعالج وتستخدم في اتّخاذ قرار معيّن.

لاحقا وبعد قيام ثورة المعلومات الّتي تعود عموما لاكتشاف الوسائل والأدوات المسجّلة للمعرفة والخبرة الإنسانية وهنا ظهرت هذه الوسائل بغرض فصل المعرفة عن الإنسان للتخزين (كالحفظ سابقا) ، فجاءت في البداية فكرة تسجيل البيانات والمعارف والمعلومات بغرض الإبقاء عليها حتّى بعد وفاة الإنسان.

ودليل ذلك هو حفظ السومرين قبل 5000 عام نصوصهم المتعلّقة بأمور الإدارة والتجارة وشؤون الدولة على القطع الطينية. بعدها جاء الورق في عهد الحضارة المصرية

واليونانية والرومانية ، والحضارة الإسلامية باكتشاف صناعة الورق والنسخ. وكلّ هذه النظم كانت تستخدم المبادئ الحديثة نفسها من جمع ، تخزين ، ومعالجة وتوزيع.

حتّى جاء مفهوم نظام المعلومات كعلم هامّ ومستقلّ بمفهومه الحديث والمتطوّر.

1- مفهوم نظام المعلومات Système d'information :

نظام المعلومات هو كلمة مركّبة من مصطلحين هما نظام ، المعلومات ، ويعود مفهومه الحديث إلى النصف الثاني من القرن العشرين ويدلّ على النظام الذي يقوم يدويا أو آليا بجمع البيانات وينظّمها ويخزّنها ويعالجها ويعرضها بإحدى الوسائل الكتابية ، المرئية أو الصوتية.

ويمكن تعريف النظام بصفة عامّة أنّه مجموعة من المركّبات والإجراءات (مادية ، غير مادية) ، الّتي توجد بينها علاقة قائمة تهدف إلى تحقيق هدف أو أهداف معيّنة ممّا ينطوي عليه وجوب القيام بمجموعة من الأنشطة الّتي تمكّن من تحقيق هذه الأهداف ، وعليه يمكن القول بأنّه شبكة من الإجراءات والأنشطة المترابطة والمتناسقة والمتكاملة فيما بينها بغرض الوصول لنقطة محدّدة.

ولتبسيط الأمور لو أخذنا أيّ تنظيم نجده ضمنيا يهدف إلى تحقيق غرض معيّن مثلا :

نظام إنتاجي (مؤسّسة إنتاجية) تهدف إلى تحقيق الأرباح عن طريق ممارسة مجموعة من الأنشطة (تحويل المواد الأولية إلى منتج نهائي).

النظام البنكي يهدف إلى تحقيق الأرباح من خلال التشغيل الفعّال والكفء للأموال المودعة والمدّخرة. وهكذا بالنسبة لباقي المنظّمات الأخرى ، إلاّ أنّ الشيء الذي يجمع كلّ ذلك هو وجود ثلاثة أنظمة فرعية لأيّ من هذه الأنظمة تساهم في تحقيق الهدف العام للنظام الشامل[1] تتلخّص في :

[1] – د. أحمد بسيوني شحاتة ، د. إسماعيل إبراهيم جمعة ، د. زينات محمد كرم ، نظم المعلومات المحاسبية من شركات التأمين والبنوك التجارية ، ص 36/33 .

1-1- نظام العمليات Operation subsystem :

يتضمّن جميع الأفراد والأنشطة والتدفقات المادية الّتي تتعلّق بصورة مباشرة بأداء الوظيفة الرئيسية للتنظيم مثل : الإنتاج ، التجارة ، ...

1-2- نظام الإدارة Managment subsystem :

يتضمّن كلّ فرد من الأفراد والأنشطة المتعلّقة بتسيير النظام من تخطيط ، رقابة وقيادة ، واتّخاذ القرارات اللازمة لتشغيل النظام الكلّي.

1-3- نظام المعلومات Information subsystem :

ويعبّر عن مجموعة الأفراد والمواد والأفكار والإجراءات والأنشطة الّتي تتعلّق بجمع وتشغيل البيانات بالطريقة الّتي تلبي الاحتياجات من المعلومات الرسمية للتنظيم من خلال تلبية الاحتياجات من المعلومات المحاسبية والتشغيلية لجميع المستويات.

- **التعريف الفني لنظم المعلومات** [1]:

يعرّف فنيا نظام المعلومات على أساس أنّه مجموعة من الإجراءات الّتي تقوم بجمع واسترجاع وتشغيل وتخزين وتوزيع المعلومات لتدعيم اتّخاذ القرارات والرقابة في التنظيم.

إنّ البعد الحقيقي لنظم المعلومات الحديثة هو استخدام تقنيات المعلومات الّتي تسمح بواسطة الحواسيب بجمع كمية هائلة من البيانات وتخزينها ومعالجتها بسرعة هائلة وبدقّة متناهية.

- **المفهوم الموسع لنظم المعلومات** :

يعتبر التعريف الفني لنظم المعلومات تعريفا ضيّقا باعتبار أنّها تصوّره في شكل مجرّد ، فالواقع أنّ نظم المعلومات تتطلّب موارد.

[1]- د. سونيا محمد البكري ، نظم المعلومات الإدارية ، ص 14.

ويمكن بشكل شامل تعريف نظام المعلومات[1] كما يأتي : "نظام المعلومات هو مجموعة من الأفراد ، التجهيزات والإجراءات والبرمجيات وقواعد البيانات تعمل يدويا أو ميكانيكيا أو آليا على جمع المعلومات وتخزينها ومعالجتها ومن ثمّ بثّها للمستفيد".

ويمكن باختصار تصميم نظام المعلومات لاقتصاد دولة ما باعتبارها نظام كما يلي:

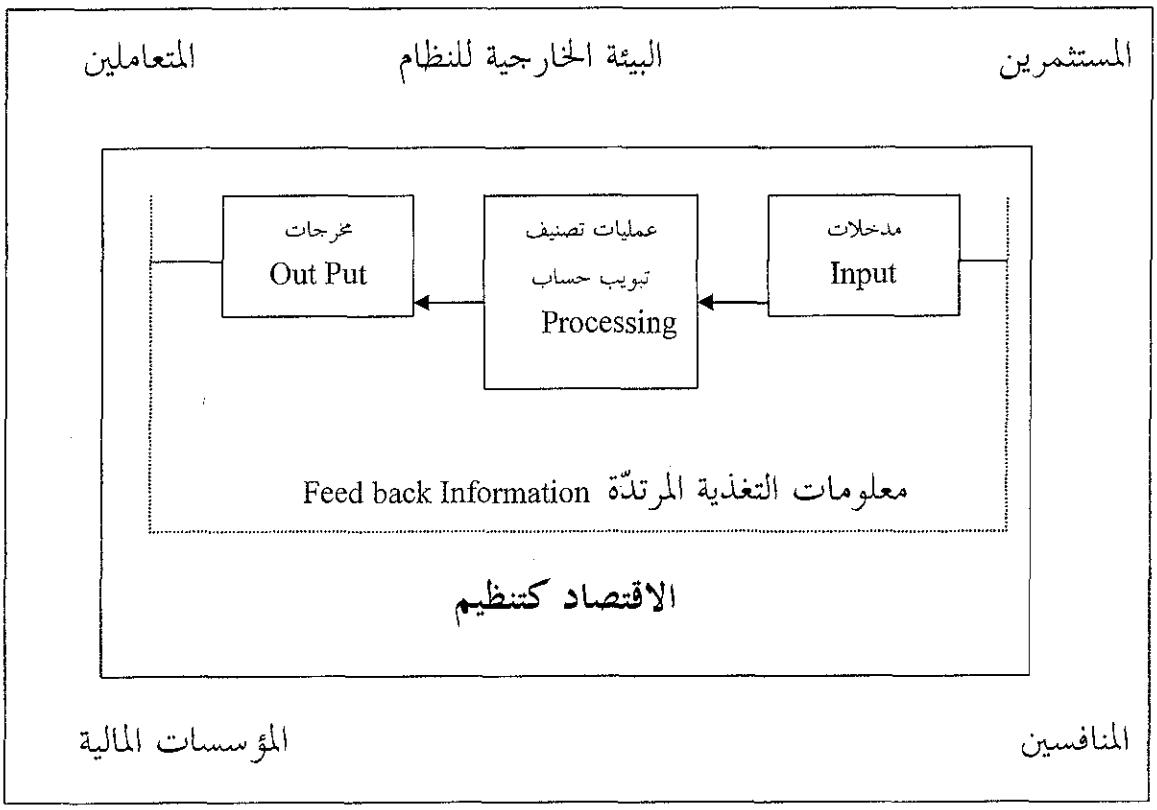

- **نظم المعلومات من المنظور الإداري** Managment Level System :

إداريا تعدّ نظم المعلومات أكثر من مجرّد نظام كباقي الأنظمة مكوّن من مدخلات وتشغيل ومخرجات ، بل يتعدّى مفهومها إلى أنّ تعبّر عن حلّ تنظيمي وإداري مبني أساسا على تكنولوجيا للمعلومات بغرض مواجهة التحديات المفروضة من البيئة الخارجية للنظام.

[1] – د. سليم إبراهيم الحسنية ، نظم المعلومات الإدارية ، ص 42 .

إنّ هذا المفهوم يفرض فهما وإلماما واسعا بالتكنولوجيات الحديثة للمعلومات ممّا يتيح إمكانية فهم الأبعاد التنظيمية والإدارية وتكنولوجيا المعلومات كنظام متكامل.

واعتبارا لكلّ ذلك يمكن لمس النواحي الرئيسية لنظام المعلومات من المنظور الإداري والمتمثّلة في :

- **التنظيم** :

إنّ القول بالتنظيم يقود آليا إلى موارده المتمثّلة في الأفراد والإجراءات والسياسات التنظيمية والموارد المادية من تجهيزات ، وسائل ، ...الخ.

إنّ المميّز للتنظيم الرسمي هو تعدّد المستويات وبالتالي الكفاءات والتخصّصات ممّا يقود إلى تقسيم المهام وبالتالي الوظائف والمسؤوليات ، وعادة ما يتمّ شغل هذه المناصب والوظائف باستخدام خبراء وأخصائيين في هذه الاختصاصات إضافة إلى تدريبهم وتكوينهم ممّا ينتج عنه بناء هيكل تنظيمي لهؤلاء الأفراد في مستويات تنظيمية تأخذ شكلا هرميا تتمثّل قاعدته في المنفذين.

إضافة أنّ التنظيم يتطلّب أنواعا من الأفراد ذات الكفاءة العالية وذو المعرفة مثل : التقنيين ، والمهندسين ، والباحثين ، والمسؤولين عن تشغيل البينات والعاملين في مجال المعلومات من جهة أخرى ينتج عن تباين هذه المستويات وبالتالي الكفاءات وجهات نظر يترتّب عنها سياسات تنظيمية.

- **الإدارة** :

يقوم المسؤولون في النظام المتمثلون في المدراء بإدراك التحديات البيئية وبالتالي التهديدات والمخاطر أيضا الفرص المتاحة ممّا يرغمهم رسم وتصميم السياسات والاستراتيجيات الكفيلة لمواجهة هذه التحديات ويتمّ ذلك من خلال تخصيص الموارد البشرية ، المالية اللازمة لذلك وهنا يظهر بكلّ وضوح تأثير نظم المعلومات في النظام الكلي ، فهو المرآة العاكسة للرغبات ، الدوافع والأهداف المرغوبة والمطلوبة ممّا يدعو إلى استخدام تكنولوجيا متطوّرة لهندسة التنظيم الذي ترتبط ارتباطا وثيقا بأسس وقواعد اتّخاذ القرارات المناسبة خاصّة الاستراتيجية منها.

– التكنولوجيا :

تعدّ تكنولوجيا المعلومات سبيلا مهمّا وواجبا للتكيّف مع الغير ، إضافة أنّها تخلق تماسكا وتناسقا داخل النظام ككلّ عن طريق توضيح نقط الرقابة والمتابعة عن طريق آلية النظام Hardware ، والبرامج Software ، وأجهزة التخزين Les de stockage supports وتكنولوجيا الاتصالات Technologie de télécommunications .

2- المركبات الأساسية لنظام المعلومات :

إنّ تبسيط صورة نظام المعلومات تتلخّص في تركيبه من خلال العناصر التالية :

2-1- المدخلات :

تتمثّل مدخلات نظام المعلومات في البيانات والمعطيات والتي يتمّ استخدامها كمادة أولية بواسطة النظام وعموما يمكن الحصول على البيانات :

– يدويا – شبه آليا – آليا.

وتعدّ هذه المصادر أولية أو أصلية للمدخلات في حين يوجد مصدر آخر يتمثّل في المصادر الثانوية للبيانات.

2-2- قاعدة البيانات :

إنّ التعريف الشاسع لقاعدة البيانات هو أنّها مخزن لجميع البيانات الهامّة[1] ، ويمكن ببساطة النظر إلى قاعدة البيانات أنّها مجموعة من الملفات الّتي تحتوي البيانات المتعلّقة بأنشطة المنظمة.

2-3- الرقابة :

تعدّ الرقابة الوسيلة المساعدة لتجنّب الأخطاء خلال سير عملية تشغيل المدخلات إضافة إلى الحرص على عدم التكرار ، وتصحيح هذه الأخطاء والانحرافات ، وإنّ عملية الرقابة المطبّقة على الإجراءات التنفيذية تسهّل وتخلق التنسيق بين مختلف أجزاء النظام.

[1] – د. يحي مصطفى حلمي ، أساسيات نظم المعلومات ، ص 172/171 .

2-4- الإجراءات :

تعبّر الإجراءات عن الموارد الغير مادية للنظام ، فهي مجموعة الأساليب والخطط والبرامج الموضوعة لتنفيذ النظام منذ بداية استعمال المدخلات إلى غاية الوصول إلى مخرجات والمتمثّلة أساسا في المعلومات المطلوبة.

2-5- المخرجات :

تمثّل المخرجات النتائج والمنتوج النهائي للنظام وتشترط فيها أن تكون معبّرة عن المعلومات الّتي تكون مطلوبة من طرف المستخدمين وعادة ما تكون في شكل تقارير أو معطيات تمكّن من توضيح الصورة حول الظاهرة أو المشكلة المطروحة.

2-6- التغذية العكسية Feed back :

تعبّر التغذية العكسية عن المعلومات الّتي تعود إلى التنظيم وتسير وفق اتّجاه عكسي لسير البيانات وهي عاكسة لمدى تحقيق الأهداف والنتائج ومدى تناسق وتناسب الأنظمة الفرعية فيه والمخرجات الخاصّة الّتي من المفروض أن تتطابق مع المعلومات والاحتياجات المطلوبة من مراكز اتّخاذ القرار.

وبالتالي التغذية العكسية أو الاتّصال العكسي تضمن وتؤمّن تعديل سلوكات وسير المدخلات من خلال الحرص على تصحيح الأخطاء والانحرافات الممكن أن يتعرّض غليها النظام.

3- مداخل نظم المعلومات :

إنّ مجال نظم المعلومات واسع التطبيق وذلك باعتبار مدخل النظم حيث وفي مختلف المجالات الّتي تعتمد على تطبيق المعرفة لمختلف العلوم تعتبر الظواهر والأحداث نظام يحاول تحليلها وتبسيط فهمها من جهة أخرى هذه المعلومة تساهم في دراسة وفهم نظم المعلومات ، وبالتالي صنّفت هذه العلوم خلال مداخل أهمّها المدخل الفني والمدخل السلوكي والمدخل الفني الاجتماعي.

3-1- المدخل الفني Technical Approch :

اعتمدت نظم المعلومات اعتمادا كبيرا على المدخل الفني خاصّة خلال المراحل الأولى من خلال مساهمة علوم الحاسب الآلي وعلوم الإدارة وبحوث العمليات ، فقد ساهمت علوم الحاسب الآلي بالنظريات المتعلّقة بطرق الحسابات والتشغيل والتخزين والبثّ للمعلومات. من جهتها علوم الإدارة ساهمت ببناء وتطوير نماذج اتّخاذ القرارات وسبل الممارسة الإدارية ، أمّا بحوث العمليات فوفرت الطرق والأساليب الرياضية لتعظيم النتائج.

وعليه المدخل الفني يرتكز على استخدام الطرق الرياضية والتكنولوجية المادية ولذلك تسمّى فنية.

3-2- المدخل السلوكي :

يركز هذا المدخل على الجانب السلوكي لنظم المعلومات ، وبالتالي يتطرّق إلى معالجة المشاكل السلوكية مثل الاستخدام الأمثل للنظام وتأثير النظم المستخدمة للعمال والمجتمع ومثال هذه العلوم ، العلوم الاجتماعية النفسية الّتي تتطرّق إلى ردود أفعال الأفراد داخل النظام وأمّا علم الاجتماع فينظر إلى الآثار الاجتماعية الناتجة عن تطبيق النظام.

3-3- المدخل الفني الاجتماعي :

إذا كان المدخل الفني يعتمد على الجانب التقني للنظام ، والمدخل السلوكي يعتمد على النواحي السلوكية لإمكانية تطبيق هذه النظم ، فإنّ المدخل الفني الاجتماعي يحتوي على المدخلين السابقين في آن واحد ، فهو يعتمد على الجانب التكنولوجي والسلوكي لتحقيق فعالية النظام ككلّ ممّا يستوجب ضرورة ملائمة التكنولوجيات المستخدمة لاحتياجات النظام الذي يفرض من جهته وجوب تدريب وتعليم الأفراد مع هذه التقنيات الحديثة ممّا يتيح الاستخدام الأمثل للتكنولوجيا المتاحة بغرض ضمان الكفاءة.

4- أنواع نظم المعلومات :

يمكن تصنيف أنواع أنظمة المعلومات وفق عدّة اعتبارات ، فبالنظر إلى الوظائف خاصّة على مستوى المؤسّسات يتمّ تصنيف نظم المعلومات إلى :

4-1- نظم المعلومات المرتبطة بالتنظيم :

وتتلخّص نظم المعلومات المرتبطة بالتنظيم على البناء التنظيمي وبالتالي نظام المعلومات مصمّم بغرض معالجة احتياجات التنظيم الرسمي من المعلومات ، والهدف النهائي لهذا النوع من الأنظمة هو نشر وبثّ معلومات في شكل توجيهات تنظيمية وتعليمات واضحة من الإدارة العليا من خلال التقارير والقوانين المستخدمة أساسا في تطبيق الإجراءات اللازمة وتطبيق النظم الرقابية داخل النظام ، أيضا تهدف أساسا إلى السيطرة على النظام ممّا يساعد على تحقيق الأهداف.

4-2- نظم معلومات الموارد البشرية :

يهدف هذا النوع من النظم إلى توفير جوّ اجتماعي داخل العمل من خلال توفير الاحتياجات وخلق قنوات اتّصال بين العنصر البشري للنظام ، ولهذا النوع من النظام أهمية كبرى على سبيل المثال عن طريق ، هذا الاتصّال يتمّ تجاوز الصعوبات الّتي قد تتلقى المنفذين والعمال بصورة عامّة عن طريق طلب المساعدة من الغير.

4-3- نظم المعلومات المرتبطة بالحاسب :

إنّ الحاسب الآلي أصبح وسيلة أساسية في نشاط نظم المعلومات وذلك بهدف رفع الكفاءة العملية لهذا المجال ، حيث أصبح ضروريا لإجراء وتنفيذ كافة الأنشطة خاصّة تلك الّتي يستحيل تنفيذها بطرق أخرى.

وعموما تستخدم نظم المعلومات مجموعة من الموارد الأساسية :

أ) الموارد البشرية :

الأمر المفروغ منه أنّ أيّ وسيلة أو طريقة ومهما بلغت من تطوّر تتطلّب يد عاملة مشرفة على تنفيذها، وعموما يمكن تصنيف هذه اليد العاملة في خمسة مجموعات كبرى:

*** مجموعة إدارة الموارد البشرية :**

عادة ما تشتمل هذه المجموعة مدير نظام المعلومات ، وتهدف هذه الإدارة خاصّة إلى توحيد جهود العمال في مختلف الأقسام من خلال التنسيق بينهم ، ويمكن عامة تلخيص مهام الإدارة في :

- تخطيط ورقابة كافة الأنشطة والمهام المرتبطة بنظام المعلومات.
- أداء الوظائف الأساسية المتعلّقة بتسيير (توجيه ، تنسيق ، تنظيم ، متابعة ، واتّخاذ القرارات) النظام المعلوماتي.
- لعب دور الوسيط بين نظام المعلومات والمستخدمين لهذا الإنتاج.

*** مجموعة تطوير النظم :**

تتلخّص مهام وواجبات هذه الفئة في تحليل وتصميم وتنفيذ وتقييم نظم المعلومات بغرض تعظيم استخدام إنتاج نظام المعلومات.

*** مجموعة تخطيط البرامج :**

وفقا لمهام هذه المجموعة يمكن تصنيفها بدورها إلى :

- مخطّطو برامج النظم :

مهمّتهم إنشاء وصيانة نظم التشغيل والبرامج الجاهزة للنظم الفنية الأخرى المتعلّقة بوظائف الحاسب.

- مخطّطو برامج التطبيقات :

مهمّتهم تكمن في تصميم وترميز واختبار وتنفيذ برامج الحاسب بغرض تطبيقات مستفيد معيّن ومحدّد ، وهذه البرامج هي المعروفة والمكتوبة بإحدى لغات البرمجة Langage de Programation .

-مخطّطو برامج الصيانة :

وهم المكلّفون بصيانة البرامج من خلال إجراء وإحداث التغيّرات في برامج التطبيقات.

ولكن يمكن أن نجد أشخاصا يقومون بكلّ هذه الوظائف إلاّ أنّه من الناحية النظامية من المفروض وجود أربعة مجموعة إضافة إلى الإدارة.

وتتضمّن هذه الوظائف المتعلّقة بهذه البرامج كافّة البرامج التالية على التوالي :

- برامج إنشاء ومراجعة ملفات البيانات.
- برامج فرز ملفات البيانات.
- برامج تعديل ودمج ملفات البيانات.
- برامج معالجة ملفات البيانات.
- برامج استرجاع وإعداد تقارير النتائج.

*** مجموعة تشغيل الأجهزة :**

تتضمّن هذه المجموعة كافة الأفراد القائمين بتشغيل أجهزة الحواسب ولواحقه بغرض حفظ وصيانة ملفات البيانات المخزّنة والمسجّلة ، وبالتالي حفظها وترتيبها في أمكنتها الخاصّة[1].

*** مجموعة تجهيز البيانات :**

تمثّل هذه المجموعة مجموعة الأفراد القائمين بإعداد المستندات الأصلية للبيانات وترميزها وتسجيلها في الأوساط الخاصّة بها مثل البطاقات ، الأشرطة ثمّ مراجعتها بغرض التأكّد من سلامتها وبالتالي منحها أكبر قدرة من الثقة.

ب) الأجهزة :

باختصار يتركّب الحاسب الإلكتروني من أربعة أجهزة أساسية :

- وحدات الإدخال : مثل وحدات قراءة البطاقات المثقبة أيضا لوحة المفاتيح.
- وحدات التشغيل المركزية : وتتكوّن بدورها على ثلاثة وحدات وهي وحدة التخزين المركزية ، وحد التحكّم ، وحدة الحساب والمنطق.

[1] – د. سونيا محمد البكري ، نظم المعلومات الإدارية " مفاهيم أساسية ".

• وحدات الإخراج : مثل شاشة الحاسب ، وحدة الطباعة أيضا وحدة إخراج البطاقات المثقبة ، أيضا أجهزة الرسم البياني.

• وحدات التخزين الثانوية : مثل الأشرطة الممغنطة ، الأقراص الممغنطة ، ...

ج) البرامج الجاهزة للحاسب Logiciel :

وفقا للتطوّر الكبير الحاصل في مجال الحواسب تطلّب الأمر تحضير برامج جاهزة تحتوي علة كافة أنواع البرامج الّتي تدبر وتنظم وتراقب أجهزة الحاسب ممّا يساعد على أداء الوظائف ومثل البرامج في الأجهزة كمثل الروح في الجسد ، بمعنى أنّ الأجهزة عبارة عن جماد لا قيمة له ولا فائدة بدون هذه البرامج ، أيضا لا يمكن تطبيق هذه البرامج إذا لم توجد هذه الأجهزة.

وعلى العموم يمكن تصنيف البرامج الجاهزة للحاسب وفق صنفين.

- برامج تطبيقات الحاسب :

وتعني برامج تطبيقات الحاسب البرامج الّتي تمكن من إدارة التطبيقات الخاصّة المحسوبة، ويمكن بدورها تصنيفها وفق مجموعتين.

- برامج التطبيقات العلمية :(العمليات الكثيرة والمعقّدة).

تطلب أداء عدد كبير وضخم من العمليات الحسابية والمنطقية تصميم برامج خاصّة به والتي تميّز المجال العلمي كالتطبيقات الإحصائية والرياضية والهندسية ، وغالبا ما يتمّ إعداد هذه البرامج بلغة الفورتران ، ويعدّ الحاسب وسيلة تكنولوجية متطوّرة لحلّ مثل هذه المشاكل.

- برامج التطبيقات التجارية :(البيانات الكثيرة).

في هذا المجال المشكل المطروح غالبا هو تواجد كمّ كبير من البيانات في حين أنّ عدد العمليات يكون قليل نسبيا ، ومثال ذلك تطبيقات البنوك وإعداد الأجور ، مراقبة المخزون ، والتسويق والمبيعات ، ... وعادة ما يتمّ إعداد هذه البرامج بلغة الكوبول.

- برامج نظام الحاسب :

وتعنى برامج نظام الحاسب كافّة البرامج الّتي تدبّر وتراقب أجهزة الحاسب ممّا يتيح تنفيذ العمليات ، ومن جهتها يمكن تصنيفها هي الأخرى وفق صنفين :

- لغات تخطيط برامج الحاسب : Langage .

وتعبّر عن كافة الإشارات والرموز المستخدمة في وصف الأوامر المعطاة لإعداد برنامج ما.

- نظم التشغيل :

وتعبّر هذه النظم على المجموعة المتكاملة من البرامج الجاهزة المصمّمة بواسطة شركة ما منتجة بهدف تشغيل وإدارة مختلف الأجهزة وبالتالي التنسيق بين مختلف وحدات ولواحق الحاسب الإلكتروني من خلال مراقبتها وذلك منذ الإدخال إلى غاية الإخراج أو التخزين ، وتساعد هذه النظم على خفض درجة تدخل العنصر البشري وبالتالي رفع مستوى الأوتوماتيكية والآلية إلى أعلى درجة ممكنة ، وذلك من خلال تبسيط وتسهيل تخطيط البرامج لمختلف الوظائف المتعلّقة بالحاسب ، وينتج عن ذلك زيادة كمية العمل الّتي تمكّن من رفع إنتاجية وفعالية نظم الحاسب بصفة عامّة[1].

- نظم مراقبة الإدخال والإخراج :

وتمثّل مجموعة البرامج الفرعية الّتي تؤدي جميع وظائف الإدخال والإخراج ويمكن تصنيفها إلى قسمين طبيعية ومنطقية ، حيث تتكفّل نظم مراقبة الإدخال والإخراج الطبيعية ببدء عملية الإدخال أو الإخراج من خلال الفترات إلى وحدة التشغيل المركزية.

في حين يتولّد نظام مراقبة الإدخال والإخراج المنطقي عن طريق أوامر الإدخال أو الإخراج الموجود في برنامج التطبيقات المخطّط من قبل المبرمج.

[1] - د. يحي مصطفى حلمي ، أساسيات نظم المعلومات ، ص 112/102.

وعموما يقوم هذا النوع من النظام بصفة عامّة بمهمّة جدولة المدخلات والمخرجات ، وتصحيح الأخطاء وفق الصفات المنطقية للغات البيانات ممّا يساعد على تبسيط كبير في عملية إعداد البرامج لهذه التطبيقات.

- نظم مراقبة اتّصال البيانات :

تقوم الوحدة الطرفية لاتّصال بعملية الفحص الأوتوماتيكي لجميع الأنشطة وهو المعروف بانتخاب وإعداد صفوف حركة المدخلات والمخرجات الأوتوماتيكي. وعموما يتكوّن نظام التشغيل عددا من أجزاء البرامج المخزّنة في مختلف أوساط التخزين والذي يتمثّل :

- برامج التحميل الابتدائي.
- البرنامج المشرف.
- برامج مراقبة العمل.
- برامج معالجة اللغة (لغة الحاسب).

4-4- نظم المعلومات الإدارية :

إنّ الاستراتيجية الحديثة لتكنولوجيا الحاسبات مثل البرمجة المتعدّدة ونظم التشغيل المتعدّدة ونظام الوقت الحقيقي Real-time ، والتدخّل الفعّال لعنصر الزمن سهّل للإدارة إنجاز أعمالها بطريقة أفضل وأسرع بهدف الحصول على النتائج والطريقة المطلوبة في المكان والوقت المناسب.

وعلى العموم نظم المعلومات الإدارية يشتمل نظم المعلومات المرتبطة بالحاسب المصمّمة أساسا بهدف تزويد الإدارة بالمعلومات الضرورية الفورية التي تساعد في ترشيد وتوجيه عمليات اتخاذ القرارات، ممّا يتطلّب تشغيل فوري للبيانات الواردة إلى الإدارة للحصول على المعلومات التي هي أساس وقاعدة اتّخاذ القرارات.

وعليه نرى بأنّ نظام المعلومات نظام لدعم اتخاذ القرارات الإدارية ، وبالتالي اعتماد عنصر المعلومات موردا كباقي الموارد المالية ، المادية ، والبشرية ، وبالتالي نظم المعلومات الإدارية يجيب عن التساؤلات كيف يتمّ إنجاز الأعمال ، فهو يشتمل النظامين، نظام الأعمال ونظام المعلومات ممّا يدفع إلى ضرورة توفير المعلومات لإعطاء الإدارة فكرة واضحة عن العمليات التي تتمّ في المنظمات ممّا يساعد على القيام بوظائفها وتحقيق الأهداف.

وعليه يمكن تقسيم أيّ منظمة إلى ثلاثة نظم فرعية :

* النظام الإداري * النظام التنفيذي * النظام المعلوماتي

ويمكن أن تكون هذه النظم مندمجة فيما بينها وبالتالي لا ترى بوضوح إلاّ أنّه في بعض الحالات تكون منفصلة وبالتالي واضحة.

المهمّ وحتى هنا يبدو وبكلّ وضوح فعالية نظم المعلومات على كافة المستويات التسييرية.

5- قاعدة البيانات :

وفقا للتطوّر الهائل الحادث في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتّصال خاصّة على مستوى الإدارة وبكلّ ما يتعلّق بها من عمليات ومراحل التسيير من تخطيط ، تنسيق ، ورقابة ، واتّخاذ القرارات ، تعتمد اعتمادا كبيرا على منتوج نظم المعلومات خاصّة الإلكترونية منها من معلومات متنوعة ، ونتيجة للزيادة الكبيرة في كمية البيانات المتاحة بالمقابل الحاجة الملحّة لاتخاذ القرارات بكلّ دقّة وفي زمن قليل جدّا ، استدعى الأمر بناء قواعد للبيانات تمكّن من تخزين هذا الكمّ الهائل من البيانات تيسر التعامل معها بطريقة سهلة منظّمة ودقيقة.

ووفقا لما سبق ذكره يمكن الخروج بتعريف لقاعدة البيانات باعتباره مصطلح مرتبط ارتباطا كبيرا بالموضوع.

عرّف **مارتن** قاعدة البيانات بأنّها : "مجموعة البيانات المرتبطة والمخزّنة معا لخدمة تطبيق أو عدّة تطبيقات بالأسلوب الأمثل"[1].

أمّا **ديت** فيعرّفها بأنّها : "مجموعة من البيانات المخزّنة على أوساط تخزين البيانات الخاصّة بالحاسب الإلكتروني الخاصّة بمشروع أو تطبيق معيّن لتحقيق التنظيم الأمثل لملفات هذه البيانات الّتي تتيح إمكانية استرجاعها بواسطة نظم استرجاع المعلومات المختلفة والتي يمكن من خلالها عرض وتلخيص وتداول المعلومات بسرعة وكفاءة عالية مع توفير الحماية والضمان ضدّ فقد هذه المعلومات أو تلفها بواسطة المستفيدين"[2].

وباختصار يمكن تلخيص العناصر الأساسية لقاعدة البيانات :

* **حقل البيانات** : ويتمثّل في التعبير عن مفردات معيّنة مثل السنة ، نسبة المديونية ، ...
* **سجل البيانات** : وتعبّر عن مجموعة من البيانات من السجلات المستخدمة والمرتبطة بينها.
* **ملف البيانات** : من جهته يعبّر عن مجموعة من السجلات المستخدمة والمرتبطة.
* **قاعدة البيانات** : وبالتالي قاعدة البيانات هي التعبير عن ملف أو أكثر من ملفات البيانات المستخدمة في التعبير عن بيانات ذات طبيعة مشتركة.

مثلا : لو أخذنا جدولا يعبّر عن تطوّر المديونية الجزائرية وفق الزمن ، وأيضا طبيعة هذه المديونية.

- فإنّ الجدول يعبّر عن قاعدة بيانات.
- كلّ سطر من سطور الجدول (السنة ، حجم المديونية ، حجم الديون القصيرة المدى لهذه السنة ، ...) تعبّر عن ملف.
- أيضا السنة، حجم المديونية أو السنة، حجم الديون قصيرة الأجل،... تعبّر عن سجلات.

[1] – نفس المرجع السابق ، ص 105.

[2] – نفس المرجع السابق ، نفس الصفحة.

- كلّ مفردة من هذه البيانات منفردة ، السنة ، حجم المديونية، ... الخ تعبّر عن حقل البيانات.

خصائص قاعدة البيانات :

أوتوماتيكيا يقود مفهوم قاعدة البيانات إلى مفهوم آخر وهو إدارة قاعدة البيانات هذه ممّا يتطلّب تمثيل هيكل تنظيمي منطقي للبيانات من جهة والعلاقات الحاصلة بينها من جهة أخرى، والمعروف أنّ لكلّ نظام خصائص وعليه يمكن تلخيص قاعدة البيانات كنظام فيما يلي :

1/ الحدّ من التكرار :

إنّ التطوّر الهائل الحاصل في تكنولوجيا المعلومات الحديثة حتّى الآن يهدف أساسا إلى تطوير استخدام الأساليب الفنية لقواعد البيانات بغرض الإنقاص أكبر ما يمكن في تكرار البيانات ، وذلك نظرا للزيادة المستمرة والدائمة في حجم البيانات ، وإذا كان هذا هو الهدف إلى حدّ الآن فهو ليس هدفا في حدّ ذاته ، وإنّها بغرض تحقيق أهداف خلفية أخرى كتقليل الوقوع في حالة واحتمال الوقوع في تعارض أو تكرار أو تناقض المعلومات بعضها البعض ممّا يسهّل عملية التحكّم في عملية عدم الثبات الذي تحدثه كثرة البيانات المتكرّرة أيضا لتحقيق الهدف الموالي.

2/ التكلفة ↘ Coût :

النظرة الاقتصادية لقاعدة البيانات كأيّ نظام آخر تهدف في جوهرها إلى إنقاص إلى أدنى حدّ ممكن تكاليف إقامة هذه القاعدة مثلا من خلال عدم التكرار.

3/ الأداء↗ Performance:

في الجانب المقابل لإنقاص التكلفة يجب الاستغلال الأمثل لهذا النظام حيث يمكن ومن خلال وقت الاستجابة الملائم إجراء التعديلات المناسبة ممّا يتيح الوصول إلى الهدف المراد بأقلّ انحرافات وتجاوزات ممكنة.

4/ القدرة على البحث :

لا يمكن تصوّر قاعدة بيانات لا تتيح الاستفادة والعودة لهذه البيانات بالوقت والسرعة المناسبين خاصّة في حالة القرارات الغير مبرمجة والغير متنبأ بها ، وعليه يجب على قاعدة البيانات المحوسبة أن توفّر طريقة بحث سريعة. ويعتمد في الواقع ذلك اعتمادا كبيرا على طريقة تنظيم البيانات ، وهنا نلمس خاصيتين مهمّتين لقاعدة البيانات هما : السرعة والمرونة المناسبة مع طلب المستخدمين للبيانات.

5/ تمثيل الهيكل الأساسي للبيانات :

وهو ببساطة القدرة على تمثيل الهيكل المنطقي للبيانات والمعلومات أيضا توضيح التفاعلات الحاصلة بينها وفقا للعلاقات.

6/ التكامل :

من الضروري ضمان التكامل بين أجزاء قاعدة البيانات الذي يضمن التخزين والتشغيل الأمثل والمفيد.

7/ الأمن والسرية :

في إطار ما يتعلّق باستخدامات بيانات ومعطيات قاعدة البيانات يتطلّب الأمر حماية البيانات ، والحفاظ عليها يمنحها طابع السرية وهذا بالنظر لأمية وقيمة البيانات المخزّنة وفعاليتها في توجيه اتّخاذ القرارات الّتي عادة ما تكون على أساس تنافسي ، أيضا يرتبط هذا المفهوم ارتباطا وثيقا باستخدام المنتوج المعلوماتي من جانبه التجاري ممّا يستدعي الحماية من القرصنة والسرقة ، وبالتالي فقدان القيمة التجارية للبيانات والمعلومات.

8/ البعد الزمني لقاعدة البيانات :

عند خلق برامج جديدة والتي ترتبط زمنيا بالحاضر من الضروري أن تكون مسايرة وموائمة للبرامج السابقة وبالتالي الارتباط الزمني بالماضي ، هذا ما يمنح إمكانية تحديث البيانات السابقة ويجعلها قابلة للتكيّف مع البرامج الجديدة.

من جهة أخرى من الضروري أن ترتبط قاعدة البيانات بالمستقبل ، وهذا من خلال تخطيط قاعدة البيانات بطريقة تتيح إمكانية إدخال التغيرات والتحديثات فيها بدون اللجوء إلى تعديل البرامج.

9/ تكييف قاعدة البيانات :

تهدف هذه الخاصية أساسا إلى تطوير أداء قاعدة البيانات بمعنى تعديلها بحيث تتكيّف مع استخدامات الحاسب ممّا يخفّض التكلفة إلاّ أنّ ما تجدر الإشارة إليه هنا أنّه في بعض الأحيان تتكلّف هذه العملية مبالغ أكثر إذا لم تكن هناك البرامج الجاهزة الملائمة باعتبار ما تتطلّبه من اختيار للبيانات الموجودة وحمايتها من الفقدان والتلف والضياع.

10/ نقل البيانات Data Migration :

يعني هذا المصطلح في لغة تكنولوجيا المعلومات التوفيق بين تخزين البيانات ، وبين نسبة الطلب أو الإقبال عليها ، فهذه العملية قد تتمّ بشكل أوتوماتيكي في الأنظمة الآلية، وهذا المصطلح نتج عن طبيعة ونوع البيانات المستخدمة ، فهناك بعض البيانات الّتي يتكرّر الطلب عليها في حين توجد فئة أخرى تستخدم خلال فترات متباعدة نسبيا.

11/ البساطة :

من الضروري استخدام أساليب خاصّة بالرؤية المنطقية للبيانات بحيث يجب أن تكون مبسّطة ومنظّمة ، وإنّ درجة تعقيد العلاقات بين عناصر البيانات ينتج عنه تعدّد المؤشّرات ، وإنّ تعدّد المؤشّرات يصوّر تعقّد الأمور ممّا يسبّب صعوبة تمثيل منطق البيانات بوضوح.

12/ تحسين لغة المستفيد :

لعلّ أهمّ هدف لإقامة قواعد البيانات هو توسيع استخدامها لأكبر مجال ممكن ممّا يتيح الفرصة أمام المستخدم النهائي للاستفادة من البيانات دون الحاجة إلى الرجوع إلى إعادة كتابة البرامج من جديد ، وبالتالي رفع التكاليف ممّا يدفع إلى وجوب الاهتمام

بتصميم جيّد لقواعد البيانات ، ومعالجتها ممّا بسهّل عملية استخدامها وبالتالي تحقيق أقصى استفادة ممكنة.

وبالنظر إلى خصائص قواعد البيانات يمكن استخلاص الأهداف الجوهرية الّتي يهدف إليها تنظيم قاعدة البيانات :

أهداف تنظيم قاعدة البيانات :

يهدف مصمّمو قواعد البيانات إلى مجموعة من الأهداف[1] :

1- تحقيق سهولة استخدام والمرونة المطلوبة وسرعة وقلّة التكاليف في استخدام برامج الحاسب.

2- تنويع طرق استخدام البيانات وتوسيع إلى أقصى حدّ ممكن المستخدمين.

3- توضيح البيانات المتاحة.

4 – تبسيط طرق استخدام البيانات.

5 – تسريع التعامل مع البيانات سواء تعلّق الأمر بالاستخدام ، تصحيح البيانات ، والبرامج.

6 – إتاحة إمكانية تغيير وتعديل البيانات المكوّنة للقاعدة.

7 – خفض تكاليف استخدام البيانات وتكاليف تغييرها.

8 – التحكّم في تزايد البيانات من خلال البحث في إيجاد الاستخدامات الجيّدة للبيانات الموجودة.

9 – دقّة البيانات من خلال تطبيق رقابي على القاعدة ممّا يؤكّد وجود البيانات في نفس المرحلة من التحديث ممّا يضمن عنصر الثبات وتكامل البيانات.

10 – توفير البيانات في الوقت والمكان المناسبين عند الطلب لمختلف المستخدمين ولكن بالطريقة الّتي لا تؤثّر على سرية البيانات.

[1] – د. يحي مصطفى حلمي ، أساسيات نظم المعلومات ، ص 200.

11 – ضمان سرية أو خصوصية البيانات ممّا يعرقل تداول البيانات خارج المجال المسموح به رسميا.

12 – توفير حماية للبيانات من التلف والضياع وسوء الاستخدام ، وكلّ ما يتسبّب من إحداث أضرار بالبيانات.

13 – التحكّم في تكرار البيانات.

14 – نمذجة وتنميط البيانات في أشكال تسهّل التعامل وسهولة القراءة بين المستخدمين.

6- نظم المعلومات والخطوات التسييرية :

ارتبطت نظم المعلومات ارتباطا وثيقا بالتسيير وبالتالي بكلّ مرحلة من مراحله ، ويمكن توضيح ذلك بالتفصيل.

6-1- نظم المعلومات والتخطيط :

يعدّ التخطيط نشاطا أساسيا مطلوبا باستمرار في جميع وكافة المستويات التنظيمية، وكما هو معروف التخطيط مرتبط بالمستقبل وبالتالي فهو نشاط يتطلّب ويعتمد اعتمادا كبيرا على المعلومات ، وبحجم كبير تصوّر الماضي والحاضر والتنبؤات الممكنة بالمستقبل ، والتخطيط يعني إعداد خطّة أو برنامج يمكن اعتبارها معلومة هامّة بالنسبة لجميع المستويات. وعليه يمكن اعتبار وظيفة التخطيط أنّها مستهلك ومنتج في نفس الوقت بمعنى أنّها تستمدّ المعلومات والبيانات اللازمة والمطلوبة لعملية التخطيط من نظام المعلومات ثمّ من جهة أخرى التزويد بالمنتوج المتمثّل في المخطّط الّتي وببساطة يعبّر عن مجموعة معلومات هامّة يمكن الاستفادة منها ، ويمكن وباختصار تلخيص الخطوات الأساسية للتخطيط وهي :

أ– تحديد الهدف الرئيسي والأهداف الثانوية وربطها بالخطط الطويلة والقصيرة الأجل.

ب– تحديد الأنشطة والأحداث اللازمة لتحقيق الأهداف المحدّدة.

ج– تعبئة الموارد اللازمة لتأدية الأنشطة (تخطيطها).

د– تحديد الفترة الزمنية اللازمة لتأدية هذه الأنشطة وفقا للموارد المتاحة الممكن تعبئتها.

هـ- ترتيب تنفيذ الأنشطة طبقا لتسلسل حسب الخطّة.

أيضا يمكن إضافة إلى القيام بهذه الخمسة خطوات الاستفادة من الثلاث خطوات الثالثة الأخيرة كمعايير رقابية في عملية تنفيذ الخطّة.

6-2- نظم المعلومات والرقابة :

بعد تخطيط وبرمجة الأنشطة وطرحها في مجال التطبيق ممّا يستدعي وجود نظام رقابي فعّال لمتابعة سير هذه الأنشطة حيث يضمن سلامة تنفيذ الخطّة من خلال اكتشاف الانحرافات والأخطاء بالطريقة والسرعة المناسبتين ، وبالتالي يتيح إمكانية اتّخاذ والقيام بالإجراءات الضرورية الفورية لمواجهتها ، ويمكن تلخيص خطوات الرقابة في ثلاثة خطوات:

أ/ التعرّف على ما يتمّ فعله وتنفيذه واقعيا.

ب/ مقارنة التنفيذ الفعلي بالخطوات المخطّطة.

ج/ إجراء الأنشطة اللازمة لتصحيح مسار التنفيذ وفق الاتّجاه المحدّد.

6-3- نظم المعلومات واتخاذ القرار :

يعدّ اتخاذ القرار من أهمّ العمليات الشائعة على كافة المستويات وفي كلّ المراحل، إضافة إلى أنّ لاتخاذ القرار حساسية كبيرة تجاه المعلومات المتاحة لمتخذي القرار بمعنى أنّ اتخاذ القرار هو عملية الاختيار بين أفضل البدائل المتاحة لحلّ المشكلة المطروحة من خلال تحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف المحدّدة.

وباختصار يشتمل اتخاذ القرار على أربعة عناصر :

أ/ **النموذج** : وهو الصورة الكمية والكيفية (النوعية) للمشكلة.

ب/ **المعايير** : وتعبّر عن الأهداف المطلوبة تحقيقها من متخذ القرار (وفرقته).

ج/ **القيود** : وتشمل كافة العوامل الّتي يمكن مصادقتها والتي تعرقل سير برمجة العمل.

د/ الاختيار الأمثل : من المنطقي أنّه بعد الوصف الكمي والنوعي للمشكلة وتحديد المعايير والعراقيل أن يتوصّل متخذ القرار إلى مجموعة من البدائل المتاحة ممّا يستدعي ضرورة اختيار البديل الأمثل.

وفي هذا الصدد يمكن التمييز بين نوعين من القرارات :

- القرارات المبرمجة : وهي الّتي تحصل وفقا للمشاكل المبرمجة.
- القرارات غير المبرمجة : وهي القرارات الّتي تحصل بشأن المشاكل الغير مبرمجة بمعنى غير المتوقعة.

أيضا يرتبط القرار بمستويات عديدة عادة ما ترتبط بالمستويات الإدارية وهي :

- المستوى الاستراتيجي وهو الذي يشتمل على المخطّطات الاستراتيجية والتي تتمّ برمجتها في المدى الطويل.
- المستوى التكتيكي : وهو أقل تعقّدا من المستوى السابق وهي ترتبط بالبرامج المتوسطة الأجل.
- المستوى الفني : وهي القرارات الروتينية.

خلاصة الفصل الأوّل :

خلال الفصل الأول تمّ التطرق إلى كافة المفاهيم المتعلّقة بنظم المعلومات إلى حدّ ما. ومن خلال ذلك تمّ تبسيط هذه المفاهيم وإزالة كلّ الغموض الذي قد يحيط بالموضوع. أيضا ومن خلال هذا التطرق دائما تبدو في كلّ مرّة أهمية هذه المفاهيم في الدراسات والبحوث الحديثة خاصّة وأنّ العصر الحالي يتميّز بالسيطرة المعلوماتية على كافة أوجه الأنشطة العلمية أو الإنسانية منها على حدّ سواء.

فالاقتصاد على سبيل الذكر حاليا يعرف باقتصاد المعلومات ، من جهة أخرى تبدو وبكلّ وضوح ضرورية وإجبارية التطرق إلى كلّ الأساسيات المرتبطة كالبيانات ، قاعدة البيانات ، أنظمة المعلومات ...الخ.

من جهة أخرى من المنطقي عند التطرّق إلى جانب المعلومات يقود هذا الموضوع إلى ضرورة التطرّق إلى المناهج الحديثة لمعالجة هذا الميدان انطلاقا من الطريقة أو المنهج اليدوي إلى غاية الوصول إلى الحاسبات الإلكترونية الصغيرة (Micro -ordinateur) ، وكلّ ما يتعلّق به من تكنولوجيات حديثة للإعلام والاتّصال.

إلى حدّ هنا استطاع مجال المعلوماتية فرض نفسه كقطاع ضروري وحسّاس يمكن عن طريقة اكتساب مكانة تنافسية للمنظمات مهما كان حجمها وعليه.

ومن خلال كلّ ذلك تمّ إثبات أنّ إضافة إلى ضرورة اهتمام المنظّمات الاقتصادية بالاستراتيجية المعلوماتية في تحديد أنشطتها التسييرية سواء تعلّق الأمر بالتسيير على المستوى الجزئي Micro- économique أو المستوى الكلي من خلال الاعتبار الحديث للحكومات كمؤسّسة عظمى خاصة بعد الأزمة العالمية الاقتصادية سنة 1929 وبالتالي ضرورة تدخل الحكومة. تماما كما هو الأمر بالأمر بالنسبة للاهتمام بالجانب المادي من رأس المال والمواد الطبيعية والموارد البشرية.

بل تعدّى الأمر إلى ضرورة تدخّل هذا المجال الذي يعتبر حديث إلى حدّ ما في تسيير باقي الموارد الملموسة والمشار إليها سابقا.

وبالتالي الفصل الموالي سوف يتمّ من خلاله التطرّق إلى الاقتصاد الكلي كنظام وبالضبط إلى محاسبة الوطنية كنظام معلوماتي لتسيير هذا النظام.

الفصل الثاني

نظام المعلومات

الاقتصادي الكلي

مقدمة :

تعتبر إشكالية إنتاج المعطيات الاقتصادية الكلية من خلال نظم الحسابات الاقتصادية من أهمّ الإشكاليات أهمية خاصّة خلال بداية الألفية الثالثة والقرن الحادي والعشرين ، والمعروف بقرن الاقتصاد الجديد أي اقتصاد المعلومات. ممّا دفع إلى ضرورة الاهتمام والتكفّل الفعّال بعملية تقدير وتطوير البيانات الإحصائية الخاصّة ، وتعتبر هذه الوظائف من مهام وصلب موضوع الوظائف الرئيسية والخدمات الجليلة الّتي تقدّمها الإدارة الإحصائية في الدول.

من جهة أخرى تعتبر أيضا جزءا أساسيا له ارتباط عضوي وثيق بعملية إعداد وتقدير بيانات الحسابات الوطنية ومكملاتها.

وعليه سعت الدول المتقدّمة الغربية إلى تطوير أنظمتها المحاسبية الوطنية لإعطاء وإنتاج معطيات اقتصادية كلية Macroéconomique Données تتميّز بالدّقة والمصداقية تسمح لها بمعرفة كلّ صغيرة وكبيرة حول اقتصادياتها بل ذهبت إلى أبعد من ذلك من خلال اعتبارها لهذه المعطيات كمنتوج يساهم في تشكيل الثروة الوطنية.

في حين يشاهد وبكلّ وضوح ضعف هذا المجال في الاقتصاديات المتخلّفة من خلال إهمالها الواضح لجانب إعداد التقارير الإحصائية الدقيقة الّتي من قدرتها منح توجيه للمخطّطات والقرارات التنموية ولعلّ ذلك من أهمّ أسباب تعطيل الكثير من البرامج التنموية المقدّمة في شكل وصفات تصحيحية من المؤسّسات المالية العالمية. ذلك أنّه وببساطة لا يمكن أن يتصوّر علاج أيّ مشكلة إذا لم يسبق تحديدها وتحديد كل ما له علاقة بها مسبقا وبكلّ دقّة.

فكثيرا ما تضعف الدول المتخلّفة عن تحديد حجم مشاكلها المطروحة ممّا يزيد في تعقيدها أكثر وبالضرورة لا يمكن ربط هذا الضعف إلاّ بمجال نظام المعلومات المحاسبي الوطني لهذه الدول ذلك أنّه الجهاز المباشر لإنجاز وإنتاج هذه المعطيات والتقارير في شكل مؤشّرات ذات دلالة دقيقة وواضحة ومحدّدة من قدرتها توجيه المخطّطات والقرارات الاقتصادية الكلية.

وعليه فإنّ النظرية الاقتصادية كأيّ نظرية علمية هي بناء تبسيطي تجريدي منطقي وعقلاني مجاله الأحداث والظواهر الاقتصادية الناتجة عن أنشطة الأفراد والجماعات دون إهمال للعلاقات الحاصلة بين هذه المركّبات الّتي بدورها تخلق المحيط.

وعموما يمكن التفريق بين نوعين من البناءات النظرية وفقا لمواضيع الدراسة ، وهما : النظرية الاقتصادية الجزئية Microéconomies ، والنظرية الاقتصادية الكلية Macroéconomies .

2- الفرق بين نوعي النظرية الاقتصادية :

تتكفّل النظرية الاقتصادية الجزئية بدراسة سلوك الوحدات الاقتصادية بشكل منفرد كالمستهلك ، المنتج ، أو المشروع ، المستثمر ، المدّخر ، العامل ، ... الخ أيضا تتطرّق إلى مختلف العلاقات الحاصلة بين هذه المركّبات والمتمثّلة في العلاقات الحاصلة في مختلف الأسواق الّتي يتمّ فيها التبادل لعوامل الإنتاج. والهدف الرئيسي لهذه النظرية هو تفسير آلية تشكّل الأسعار والأسعار النسبية ، أيضا إلى التخصيص الأمثل لعوامل الإنتاج الّتي تعتبر ناذرة ممّا يتطلّب عقلانية في توزيعها بين مختلف الاستعمالات.

أمّا النظرية الاقتصادية الكلية فهي تعنى بفهم وتفسير آلية تحديد المجتمعات Agrégats بصورة كلية مثل الإنتاج الكلّي أو الدخل القومي الوطني ، حجم العمالة ، المستوى العام للأسعار ، ...الخ. وعليه لا تهتمّ النظرية الاقتصادية الكلّية بدراسة الأفراد ، وإنّما تهتمّ عادة بالطلب الكلّي والعرض الكلّي وحجم الادّخار والاستثمار الكليين.

وعليه ينتج عن هذه الوحدات المجمّعة الضخمة علاقات هامّة : كحجم الاستخدام ، مستوى البطالة ، التضخّم ، تراكم رأس المال ، حجم التمويل ، نسبة توزيع الدخول ، والكتلة المالية والنقدية المتداولة ، حالة ميزان المدفوعات ، ...الخ.

3- منهجية التحليل الاقتصادي :

باعتبار أنّ الاقتصاد هو علم إنساني يميل كثيرا للاستخدام الوسائل الدقيقة في تحاليله خاصّة العلمية منها كالرياضيات والإحصاء ، ...الخ بهدف تفسير الأحداث

والوقائع الاقتصادية بحيث يلجأ إلى عزل أسباب الظاهرة ، واختيار أهمها ، ووضعها في نموذج وغالبا ما تستخدم الصياغة الرياضية في هذه العملية الّتي تسمّى النمذجة أي بناء النموذج (كالمعادلات ، الدوال ، البيانات ، ...الخ).

3-1- النمذجة :

المقصود عامّة بالنموذج هو تبسيط الوقائع ووضعها في عدد من المتغيّرات Variables الهامّة والتي لها تأثير كبير وارتباط بالظاهرة ، موضوع الدراسة والتي تعبّر عن الظاهرة الأساسية. وعادة ما يفضّل المحلّل الاقتصادي ويركّز على متغيّر واحد مثل السعر، وذلك على الأقل في المرحلة الأولية من تحليله ، وعلى أساس ذلك يقوم بتتبّع الاتّجاه العام لظاهرته وفق تغيّرات باقي المتغيّرات الداخلة في تفسير ظاهرته أو إشكاله المطروح. وعند القول بأنّ الاقتصادي قد اعتمد على استخدام متغيّر واحد أو أحد من المتغيّرات في تفسير مشكلته ، فمعنى ذلك ليس القصد أنّه قد حذف باقي المتغيرات ، وإنّما اعتبرها ثابتة خاصّة في الأجل القريب أو القصير ممّا يدفعه إلى بناء حائط يحميه من كلّ ما قد ينتقده بحيث يصبح تنظيره خاطئا في أيّ وقت يتمّ فيه تغيير أحد المتغيرات الّتي اعتبرها هو ثابتة. وذلك وفق قاعدة تعارض نموذجه مع ما يراد البرهان عليه[1].

ولكنّ الجدير بالاهتمام هو ضرورة بناء نماذج اقتصادية قادرة على تفسير الظواهر المطروحة ، وإلاّ فإن عجزت فيجب بناء غيرها وإهمالها ، إضافة إلى إمكانية وجود أكثر من نموذج واحد للدراسة لنفس الظاهرة ، وعليه فالنماذج تتعدّد بتعدّد الظواهر ووضعيتها المختلفة ومدى أهمية كلّ عامل من العوامل المؤثّرة في الظاهرة في الصياغة النهائية للنموذج.

وعليه يمكن تعريف النموذج بأنّه ربط بين بعض الظواهر الاقتصادية وفق علاقات سببية أو بمعنى آخر هو تقدير وضع ما على أساس وضع آخر من خلال تبسيط الوقائع المعقّدة.

[1] – د. محمد شريف إلمان ، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية – ص 10/5.

مثلا ربط الاستهلاك بالدخل أو الدخل المتاح. $C = f\ (yd)$

أيضا ربط الإنتاج بعاملي رأس المال والعمل. $P = f\ (L , K)$

وعليه النموذج هو صياغة رياضية في شكل متغيرات بأنواعها وأوسطة.

3-2- أنواع التحاليل الاقتصادية :

يستخدم في هذا المجال الاقتصادي ثلاثة أنواع ممكنة من التحاليل الاقتصادية خاصّة بالنظر إلى عنصر الزمن خاصّة. وعموما تتمثّل هذه الأنواع في :

* التحليل الساكن : Analyse Statique.

يتميّز هذا النوع من التحليل باعتبار أنّ العلاقة السببية الحاصلة بين المتغيرات التابعة والتغيرات المستقلة علاقة مستقلة عن الزمن أي أنّ الزمن خلالها ساكن ، وقد استخدم هذا النوع من التحليل في التحليل الكلاسيكي حيث يتحدّد توازن السوق في لحظة معيّنة.

* التحليل الساكن المقارن : Analyse statique comparative .

يعرّف هذا النوع من التحليل بأنّه : "مقارنة حالتين لهما نفس العلاقات السببية ولكن قيمة المتغير الخارجي قد تغيّرت بمعنى أنّها تتغيّر من حالة إلى أخرى"[1].

وقد استخدم هذا النوع من التحليل في التحليل الكينـــزي.

* التحليل الحركي أو الديناميكي : Analyse Dynamique.

وهو التحليل الذي يستخدم التغيّر الزمني للمتغيّرات بمعنى أنّه توجد فجوة زمنية أو فارق زمني حاصل بين التغيّر في قيمة المتغيرات المستقلة والمتغير التابع ، ويفرق بين نوعين من التحليل الحركي ، فهناك التحليل المستمر والتحليل على فترات ، فالتحليل على فترات Analyse par période يعتبر الزمن كتدفق مقسّم إلى فترات متتالية ذات مدّة محدودة ومتساوية وثابتة حيث تؤخذ كوحدة للقياس ، أمّا التحليل الحركي المستمر Analyse Continue ، فيعتبر مرور الزمن مستمر.

[1] – د. محمد شريف إلمان ، تعريف Alphandery مقتبس من كتاب محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية ، ص 15.

4- مميزات التحليل الاقتصادي الكلّي :

من المنطقي أن يتميّز التحليل الاقتصادي الكلي بمميّزات هامّة تتعلّق خاصّة بالظواهر موضوع دراسته ، ويمكن من جهة أخرى النظر لهذه المميّزات بأنّها مراحل أساسية وضرورية لبناء النماذج الاقتصادية الكلية أهمّها :

4-1- الظواهر الاقتصادية الكلية :

من المعروف سالفا أنّ موضوع دراسة وبحث النظرية الاقتصادية الكلية يرتبط بالمشاكل الاقتصادية في شكل كلّي وجماعي ، ولعلّ أهمّ مواضيع هذه الدراسات والبحوث تدور حول معالجة موضوع من المواضيع التالية : البطالة ، التضخّم ، المستوى العام للأسعار ، أيضا تقلبات النشاط الاقتصادي ، المبادلات الاقتصادية ، توزيع الدخول إضافة إلى مستوى المديونية والتنمية الاقتصادية زيادة على مواضيع هامّة أخرى.

4-2- المتغيرات الكلية :

يتعلّق الأمر هنا أساسا بحساب مستويات الدخل أو الإنتاج الوطني أو القومي وحالة الاستثمار الكلّي ، مستوى الاستهلاك العام ، زيادة إلى حجم العمالة وكمية النقد المتداولة في الاقتصاد ، المستوى العام للأسعار زيادة إلى معدّلات الصرف للعملة الوطنية.

وعليه يمكن التمييز هنا بين الظواهر الاقتصادية الكلية والمتغيرات الاقتصادية الكلية حيث أنّ الظواهر عادة ما تعبّر عن المشكلة موضوع الدراسة كالبطالة مثلا ، في حين أنّ المتغيرات الاقتصادية الكلية تتكفّل بحساب مؤشّرات وإعطاء أرقام عن حجم هذه الظواهر والمشاكل مثلا من خلال حساب حجم العمالة للاقتصاد الوطني[1].

. ومن خلال هاتين المرحلتين يمكن بناء نماذج التحليل الاقتصاد الكلي من خلال المرور بثلاثة مراحل :

[1] – د. محمد شريف إلمان ، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية – ص 17/16.

* تهتمّ المرحلة الاولى بتصنيف الوحدات الاقتصادية (أو ما يعرف بالأعوان الاقتصاديين) Les agents économiques. ووحدها هذه المرحلة تطلّبت بحوث ودراسات عديدة ، ففي مرحلة قسم الاقتصاد (أو المجتمع) إلى وحدات أو طبقات فعلى سبيل الذّكر :

– صنف Quesnay المجتمع إلى ثلاثة طبقات وفق لمنظور وظيفي يتعلّق أساسا بدورها وفعاليتها في إدارة وإعادة الإنتاج ، فحسبه هناك طبقة المنتجون المتمثّلة في الزرّاع ، الطبقة العقيمة والمتمثلة في طبقة الحرفيون ، والطبقة المالكة.

– من جهته Ricardo وفق منظور توزيع الدخل قسّم بدوره المجتمع إلى ثلاثة طبقات ، تتمثّل في الإجراء المتمثلة في العمال ، أصحاب الأرباح الممثّلون لطبقة أصحاب رؤوس الأموال ، وأخيرا أصحاب الربع الذين يقدمون الراضي.

– أمّا Marx ومن خلال مدخل إنتاجي قسّم المجتمع الرأسمالي إلى طبقتين علما أنّ الطبقة العاملة أي أصحاب الجهود البدنية خاصّة مقابل تلقي أجور ، وطبقة الرأسماليين المستأجرون لهؤلاء العمال ، والموظفون لأموالهم مقابل استيلائهم على فائض القيمة المتمثّلة في الأرباح من خلال بيع السلع المنتجة.

حديثا خاصة بعد حدوث الأزمة الاقتصادية العالمية 1929 وبمجيء Keynes خاصّة ، ومن خلال تخطي الاعتبارات الكلاسيكية السابقة كالإنتاج والتوزيع بل ذهب إلى الأخذ بعين الاعتبار الشكل الوظيفي لمختلف الوحدات الاقتصادية مثلا مقياس استقلالية اتخاذ القرار فيما يتعلّق بالطلب النهائي ، ومن الشائع استخدام خمس طبقات أو بالأحرى الأعوان الاقتصاديين المتمثّلون في :

– المشاريع الإنتـــاجية ⟵ الاستثمار I والإنتاج P.

– العـــــائـــلات ⟵ الاستهلاك C والادخار S.

– الإدارات العمومية والدولة ⟵ الإنفاق العمومي G وإعادة توزيع المداخيل،...

– القطـــاع الخارجي ⟵ الاستيراد والتصدير.

– المؤسسات المالية.

وعامّة تتلخّص هذه القطاعات في الوحدات الاقتصادية المعتبرة من المحاسبة الوطنية.

* تهتمّ المرحلة الثانية بتحديد المتغيرات الّتي تؤخذ بعين الاعتبار في النموذج أيضا تصنيف نوعية كلّ متغيّر فيها : المتغيرات الداخلية ، المتغيرات الخارجية ، أو المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة ، المتغيرات المفسرة ، ...الخ.

* تتلخّص مهمّة المرحلة الثالثة بتحديد العلاقات الحاصلة بين مختلف المتغيرات المكوّنة للنموذج بصفة عامّة ، وعلى العموم يوجد ثلاثة أنواع محتملة في النموذج هي[1] :

أ) **علاقة التعريف** : Relation de Définition

ويعبّر هذا النوع من العلاقات عن تعريف طرف من المعادلة الثاني من خلال علاقة التكافؤ الحاصلة بينهما ، وعليه تكون هذه العلاقة ثابتة وبديهية ومحقّقة دائما.

ب) **علاقة السلوك** : Relation de Comportement

يتميّز هذا النوع من العلاقات بأنّه يبيّن تأثير المتغيرات على سلوك أو قرارات الأعوان الاقتصاديين من خلال العلاقات السيكولوجية الموضوعة طبعا. وعليه فهي وصف سلوكي في شكل دالة ، وعليه تتحدّد قيمة المتغيرات الداخلية فيه وفقا وتبعا للمتغيرات الخارجية الّتي عادة ما تعبّر القيود التقنية أو المؤسسية Contraintes Technique ، Contraintes Institutionnelles.

ج) **علاقة التوازن** : Relation d'équilibre

مفاد هذه العلاقات هو التعبير الواضح عن شروط التوازن ، فاقتصاديا عادة ما يبدأ التحليل من حالة التوازن وعليه توضع مبدئيا علاقة توازن كفرضية وببساطة هي تعبير في شكل علاقتين سببيتين ، وتسمّى عادة بالمعدلات البنيوية Equations structurelles باعتبار أنّها تشكيل لبنية النموذج[2].

[1] – نفس المرجع السابق بتبع.

[2] – نفس المرجع السابق.

5- تطور التحليل الاقتصادي الكلي :

لقد استخدمت كلمة Macro-économique لأول مرة من طرف المفكّر الاقتصادي النرويجي "R. Frish" ، وكان ذلك سنة 1933 غلاّ أنّ ذلك لم يعبّر فعلا عن تحليل بالمعنى الحقيقي. فقد استخدمت سابقا بعض المفاهيم المعبّرة عن الصورة الكلية لظاهرة اقتصادية ما على سبيل الذّكر استخدام التجاريون مفهوم الميزان التجاري الذي يعرف أنّه أحد الظواهر الكلية لاقتصاد دولة ما من خلال تعبيره عن صورة التجارة الخارجية لها.

أيضا توجد اعترافات كثيرة بتصورات بعض الاقتصاديين الذي كانت في صورة كلية مثلا الفرنسي P.P.DE Boisguillebert ، قد استخدم مفاهيم التحليل الاقتصادي الكلي من خلال تصوّره للدائرة الاقتصادية Circuit Economique الذي تمكّن من تحديد الدخل الوطني وفق ثلاثة جوانب وهي : الإنتاج ، الدخل ، والإنفاق الّتي تعبّر عن أساس عمل المحاسبة الوطنية الحديثة.

إضافة إلى استخدام المدرسة الطبيعية Ecole Physiocrate للجدول الاقتصادي الكلي Tableau Economique (F. Quisnay) من خلال تصويره لدورة الإنتاج ، وإعادة الإنتاج للناتج الوطني وكيفية توزيع الإنفاق بين الطبقات الثلاثة الاجتماعية المعتبرة عندهم ، وعليه يعتبر الجدول الاقتصادي أوّل نموذج دقيق ومتماسك للدورة الاقتصادية الكلية.

إلاّ أنّ التحليل الاقتصادي الكلي قد اعتبر كنموذج بأتمّ معنى الكلمة ، قد ظهر فعلا خلال القرن التاسع عشر على يد D. Ricardo و K.Marx من خلال عنايتها الواضحة بالناتج الاجتماعي وتوزيعه بين الطبقات الاجتماعية أيضا اهتمامهم بإشكال التنمية الاقتصادية ، إضافة إلى عدم إهمال مساهمة A.Smith ، في هذا النوع من التحليل حيث اتّسمت بحوثه ودراساته بالشمولية من خلال تعابيره الخاصّة مثلا "ثروة الأمم". إلاّ أنّه خلال المدرسة الكلاسيكية الحديثة حلّ التحليل الاقتصادي الحدّي (الجزئي) محلّ

التحليل الاقتصادي الكلّي ، فخلال الخمسينات من القرن التاسع عشر تمّ إحلال ذلك على يد الفرنسي Du pus والألماني Von Thünen والإنجليزي W.S.Jevons وغيرهم من C.Wabras و W.Pareto ، Marshall ، I. Fisher بدلا من تحليل Ricardo وMarxn وعرفوا بالمدرسة الكلاسيكية الحديثة Neo-classique ، وسيطرت على التحليل الاقتصادي ستين سنة (1870-1930) ، وقد استطاع هذا النوع من التحليل باختلاف الطرق المستخدمة خلاله (طريقة التوازن العام Equilibre générale لـــ L.Walras ، طريقة التوازن الجزئي Equilibre Partielle لـــ A.Marshall) من التطرق المعظم المشاكل الاقتصادية : كالبطالة ، المالية العامّة ، واقتصاد الرفاهية (Pigon) أيضا النظرية الكمية (Fisher) إلى حين حدوث ما يعجزها عن تفسير كلّ الحوادث الاقتصادية وهي الأزمة أو بالأحرى الأزمات الحاصلة بعد الحرب العالمية الأولى خاصّة منها الأزمة العالمية لسنة 1929 ، الذي أحدثت انقلابا في اقتصاد الولايات المتّحدة الأمريكية وامتدادها إلى باقي بلدان العالم خاصّة الأوروبية منها وإخلالها الواسع لسوق العمالة ورؤوس الأموال ممّا أدّى إلى إبطال فرضية أنّ النظام الاقتصادي الرأسمالي يوجد دائما في حالة التوازن ، بمعنى توازن الاستخدام الكامل لوسائل الإنتاج خاصّة سوق العمل زيادة إلى إبطال فرضية تدخّل الآليات المصحّحة الذاتية Mécanismes Auto-Régulateurs المعبّرة عن آليات السوق (العرض والطلب والأسعار) المعروفة باليد الخفية لـــ A.Smith الذي استدعى بدوره إلغاء تدخّل الدولة في المجال الاقتصادي باعتبار أنّها تؤدي إلى نقص كفاءة النظام الذاتية.

لكن على عكس كلّ ذلك أدّى استمرار الأزمة وتفاقم آثارها خلال فترة أطول من اللازم خاصّة فيما يتعلّق بالبطالة والسياسات الاقتصادية القائمة على تدخّل الدولة أدّى إلى تكوين أرضية خصبة لنظرية جديدة تناقض كلّ ذلك ، تختصّ خاصّة بالتحليل الاقتصادي الرأسمالي من خلال توفير ظرف مناقضة استغلّها الاقتصادي الشهير J.M.Keynes في بناء نظريته في العمالة والنقد والفائدة من خلال نشره لكتاب Théorie Général de l'emploi , et l'intérêt de la Monnaie سنة 1936 .

وبذلك استطاع من إعادة استخدام التحليل الاقتصادي الكلّي إلى الميدان ممّا كوّن نظرية اقتصادية كلية حديثة.

إلاّ أنّ الجدير بالذكر في هذا المقام هو الإشارة إلى التيارات الفكرية الاقتصادية الّتي تطرّقت قبل Keynes إلى النظرية النقدية الكلية الحديثة وغيرها من الطرق الاقتصادية الكلية أمثال السويدي K.Wicksell (1926-181) من خلال كتابه Interest and Prices والأمريكي J.M.Clarck المعاصر لكنز ، إضافة إلى الإسباني Bernacer .

وعليه يمكن ملاحظة أنّ الاقتصاد الكلّي الحديث هو مساهمة من عدّة مفكّرين إلاّ أنّه ينسب عادة إلى Keynes وعموما يمكن تلخيص مبادئ نظريته في خمسة نقاط :

1- هدم فكرة سيادة النظام الاقتصادي الرأسمالي حالة توازن الاستخدام الكامل بل على العكس تماما يعرف الاقتصاد عادة حالة التوازن الغير الكامل Equilibre de sous emploi وهو السائد عادة في اقتصاديات الولايات المتحدة الأمريكية والبلدان الرأسمالية المصنّعة عامّة مع إمكانية وجود حالة الاستخدام الكامل ، ولكلّ تعدّ عرضية وغير دائمة إضافة إلى إمكانية وجود حالة الاستخدام الزائد équilibre de sur-emploi ، ومن خلال تطرّق Keynes إلى كلّ هذه الحالات الممكنة جعل من النظرية الجزئية (Micro) حالة خاصّة من النظرية الاقتصادية الكلية من خلال اعتبار حالة النظرية النيوكلاسيكية حالة خاصّة للنظرية الكينزية (حالة التوازن).

2- اعتماد هذه النظرية على التحليل القصير الأمد كما يقول كينز لأنّ في الأجل الطويل سنكون كلّنا ميتون ، بعكس الكلاسيك الذين اعتمدوا الأجل الطويل ، وعليه اهتمّ بمشكلة تشكّل الدخل الكلّي وتقلبات النشاط الاقتصادي وتفسير البطالة ، ومن خلال ذلك هدم فكرة المنافذ لـــ J.B.Say فعوض التسوية عن طريق الأسعار وضع تسوية عن طريق الكميات.

3- التأكّيد على فكرة فعالية النقد واستبعاد فكرة حياديته حيث يعدّ النقد نشطا ومؤثّرا في الحركية الاقتصادية ، وبالتالي على المتغيّرات الحقيقية ، وبذلك تمكّن Keynes من الحصول على التوازن الكلّي عن طريق توازن القطاعين في آن واحد.

4- الفكرة الأساسية أيضا في الفكر الكيتزي هو الإلحاح على ضرورة تدخّل الدولة يشكل فعّال من خلال السياسات الاقتصادية الّتي تهدف إلى إرجاع الاقتصاد إلى حالة توازن الاستخدام التام. خاصة تأكيده على فعالية سياسة النفقات العمومية Dépenses Publiques في تنشيط الاقتصاد من خلال تحفيز الطلب الكلّي.

5- بغرض إظهار توازن الاستخدام الغير الكامل يتمّ اختيار وعزل عدد محدود من المتغيرات الكلية الهامّة والعناية ببعض الوحدات الاقتصادية إضافة إلى إعطاء أفضلية لبعض العلاقات السلوكية للنموذج.

بعد ذلك ولأنّ الفكر الكيتزي جاء باقتراحات جديدة لإنقاذ النظام الرأسمالي خاصّة خلال الفترة ما بين الحربين العالميتين جاءت تيارات واتّجاهات عديدة حاولت تطوير هذه النظرية من خلال التعمّق في مضامينها ، ويمكن عموما التطرّق إلى ثلاث اتّجاهات أساسية : التيار النيوكيتزي ، التيار النقدي والتيار الاندماجي[1].

– التيار النيوكينـــزي :(الكينـــزي الجديد) Le Courant Néo-keynésien

أهمّ سمات هذا التيار هي بقاؤه وفيا لأفكار كينـــز من خلال اعتبار دائما لفرضياته الأساسية خاصّة. وأهمّ رواد هذا التيار Kaldor – Pasenitti – Harrod – Domar – Robinson . بما فيها الأفكار المتعلّقة بالنمو الاقتصادي.

– التيار النقدي : Le Courant Monétariste

يعتمد هذا المذهب أساسا على فلسفة نيوكلاسيكية محضة مثلا عدم إمكانية وجود الاقتصاد الرأسمالي في حالة التوازن غير الكامل أهمّ رواد هذا التيار M.Frideman الذي أخذ بعين الاعتبار آثارا الذمّة أو الثروة Patrimoire ،ويسمّى هذا التيار بهذه التسمية اعتبارا لإعطائه أهمية قصوى وبالغة للنقد ، أيضا تسمّى بالنظرية الكمية الجديدة Théorie Néo-Quantitative المطوّرة من قبل Frideman سنة 1957.

[1] – نفس المرجع السابق.

وعلى عكس مبدأ النظرية الكيترية في تدخّل الدولة التيار النقدي يضعون ثقتهم في آليات السوق وبالتالي معارضتهم لتدخّل الدولة في تسيير الاقتصاد. وبالتالي يشككون في فعالية السياسة المالية بل يؤمنون كلّ الإيمان في السياسة النقدية ممّا يدعو إلى تشديد الرقابة على الجهاز المصرفي بمراقبة معدّل نمو الكتلة النقدية بالاعتماد على نظرية التنبؤات المسبقة العقلانية Théorie des Anticapations Rationnelles المطوّرة من قبل Sargent و Wellace (النقديون الجدد)[1].

– **التيار الإنماجي** : (دمج النظريتين النيوكلاسيكية والنظرية الكيترية).

تسمّى أيضا بتيار الأسس الاقتصادية الجزئية للاقتصاد الكلي ، وجاء من خلال محاولة بعض الاقتصاديين دمج النظريتين بهدف محاولة استيعاب النظرية الكيترية للنظرية النيوكلاسيكية ، أهمّ مؤسّسي هذا التيار R.W.Clower (1965) و A.Leijohufvad (1968) ، وقد عرف هذا التيار عدّة تسميات كنظرية اللاتوازن Théorie de déséquilibre، ونظرية الأسس الاقتصادية الجزئية للاقتصاد الكلي :

Fondements Microéconomie de la macro économie ، وعليه الميزة العامّة الّتي تطبع هذا الاتّجاه أو التيار هي تحليل سلوك الوحدات الاقتصادية لضبط وتبرير العلاقات الكلية.

6- نماذج التحليل الاقتصادي الكلّي :

إنّ الشائع هو استخدام طريقتان في التحليل الاقتصادي الكلي هما على التوالي طريقة التوازن العام وطريقة الدائرة الاقتصادية الكلية.

6-1- طريقة التوازن العام (الكلي) :

المعروف أنّ مجال التحليل الاقتصادي بصفة عامّة هو الاقتصاد كلّه ، إلاّ أنّ الاختلاف بين النوعين من التحليل هو أنّ النظرية الجزئية (الحدية) تعتني بتحليل عدد كبير من الأسواق بما فيها وسائل الإنتاج والأصول المالية والموارد البشرية ، ...

---

[1] – د. محمد شريف إلمان ، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية.

د. عبد الناصر العبادي ، عبد الحليم كراجة ، محمد الباشا ، مبادئ الاقتصاد الكلّي.

في حين أنّ النظرية الاقتصادية الكلية تهتمّ بتحليل عدد محدّد من الأسواق بعد قيامها بعملية التجميع لمختلف الأسواق ، وعليه تستخلص أنّ الاقتصاد ككلّ طبعه حالة التوازن في حالة توازن هذه الأسواق الّتي تعبّر عن أجزاء له ، مع الأخذ بعين الاعتبار أنّ هذه الأسواق غير معزولة عن بعضها البعض بل العكس تماما هي شديدة الترابط والتشابك فيما بينها ، فهي تتأثّر ببعضها البعض تأثيرا كبيرا ، وفي حقيقة الأمر هذه الطريقة مشتقّة من نظرية Walras الخاصّة بالتوازن الاقتصادي العام الّتي تدخل ضمن النظرية الاقتصادية الجزئية ، وحسب Shumpeter في تحليله لفكرة Walras أنّها اعتبار الاقتصاد كلّ لا يمكن وصف وتحليل أي جزء منه بمعزل عن باقي الأجزاء الأخرى ممّا يمنحه صفة التنسيق والترابط العام ، وذلك في ظلّ فرضيات بسيطة تتلخّص في[1] :

سيادة المنافسة الحرّة ، المرونة التامّة والكاملة للأسعار ، ...الخ.

من جهة كلية يتمّ الربط بين مختلف هذه الأسواق الجزئية الّتي عادة ما تمثّل في أربعة أسواق كبرى هي :

* سوق السلع والخدمات * سوق العمل
* سوق النقد * سوق الأصول المالية

وتشكّل هذه الأسواق اقتصاد كلي الذي يعبّر عن التفاعلات الحاصلة فيه ، وعليه يحصل التوازن الاقتصادي الكلي عندما تتوازن هذه الأسواق الأربعة أو بالأحرى يكفي أن تتوازن ثلاثة أسواق منها وفقا لقانون Walras من خلال إهمال عادة سوق الأصول المالية ويعتبر ضمنيا.

2-6- طريقة الدائرة الاقتصادية :

تعدّ طريقة الدائرة الاقتصادية من أهمّ الطرق الشائعة في التحليل الاقتصادي الكلّي المتعلّقة بأنشطته ومركّباته (أعوانه).

[1] – د . محمد شرف غلمان ، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية.

وبالتالي تعرف بأنّها طريقة ملائمة لتحليل ودراسة المشاكل الاقتصادية ذات الطابع الكلّي كحجم الإنتاج والدخل الكليين ، الكتلة الإجمالية النقدية ، توزيع المداخيل، نسب التضخّم ، البطالة ، وحجم المديونية ، ...الخ.

وتعدّ طريقة الدائرة الاقتصادية طريقة لها جذور تاريخية معتبرة مثلا استخدام F.Quesnay. لهذه الطريقة من خلال تصوّره للنظام الإنتاجي الرأسمالي ، إضافة إلى استخدام Marx لهذه الطريقة من خلال دائما تصويره لدوره رأس المال بالنسبة للنظام الرأسمالي.

كما تجدر الإشارة إلى فعالية هذه الطريقة في التحاليل الاقتصادية الحديثة ، وإذ لم يكن استخدامها علنيا عند Keynes حيث كانت ضمنية إلاّ أنّها سادت وكانت واضحة بعد ذلك خاصّة عند الفرنسيين أمثال : B.Schmitt (1979) ، A.Parguez (1985) ، أيضا A.Berrére (1990) ن F.Poulon (1982) ، وعلى العموم اتّسمت أعمال هؤلاء الباحثين أنّها مشتقّة من "النظرية العامّة للعمالة والنقد والفائدة"1936[1] .

أمّا عن استخدام هذه الطريقة عند المدرسة الريكاردية الجديدة Néo Ricardienne بزعامة P.sraffa و J.Robinson مع N.Kaldor حيث ارتكزت أعمالهم عموما حول الفكر الكيتري إلاّ أنّهم أهملوا عامل النقد في أعمالهم ، وعلى العموم الفكرة الرئيسية للدائرة الاقتصادية تتلخّص في التمثيل البياني البسيط :

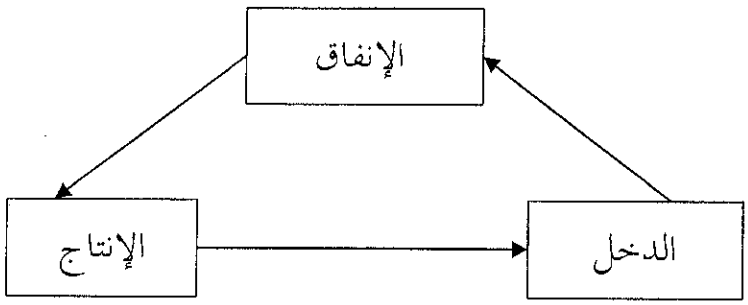

[1] – د . محمد شرف غلمان ، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية، ج 1 ، ص 61/59 .

وفي حقيقة الأمر تعدّ هذه الفكرة فكرة F.Quesnay ، والتي استخدمها الباحثون الاقتصاديون بعد ذلك بتصوير كلّ قطب في مجمعات اقتصادية معيّنة ، وتفسير هذا البيان تتلخّص في التصوّر التالي :

يعدّ الإنفاق الطاقة اللازمة والمحرّكة للإنتاج من جهة أخرى.

يعدّ الإنتاج جهازا أو مصنعا لخلق الدخول ، والتي تسمح بدورها أي الدخول مفعلا محفّزا وضروريا للإنفاق حيث لا يتصوّر إنفاق بدون دخل ، وبذلك تكون الحلقة كاملة.

من جهة أخرى تعدّ هذه الأقطاب الثلاثة مظهرا من مظاهر الدخل الوطني والمستخدمة خاصّة عند Boisguillebert ، والتي لا تزال مستخدمة إلى حدّ الآن في المحاسبة الوطنية.

*** المقارنة بين طريقتي الدائرة الاقتصادية والتوازن الكلّي** [1]:

طريقة التوازن العام	طريقة الدائرة الاقتصادية
- التصور المثالي للمجتمع يتحدّد نشاطه بعوامل خارجية تستبعد فيه إمكانية حدوث الأزمات. - ارتباط مختلف الأنشطة في علاقة تكافؤ بحيث يمكن عزل أيّ سوق في التحليل من خلال عدم تأثيره على الباقي. - حيادية عنصر النقد.	- التصور المادي للمجتمع المحدّد بقوانين معيّنة ومحدّدة يجب الكشف عنها بمعنى أنّه نظام مغلق قابل للتحكّم فيه من خلال التحكّم في قوانينه. - إمكانية حدوث الأزمات والانحرافات. - ترابط مختلف الأنشطة أيضا التأثير المتبادل فيما بينها. - اعتبار فعالية بل الفعالية القصوى لعنصر النقد.

[1] - المرجع السابق ، ص 59.

من جهة أخرى تجدر الإشارة إلى أنّ دعم اختلاف الطريقتين (طريقة التوازن العام وطريقة الدائرة الاقتصادية) حيث يكمن الاختلاف أساسا في مفهوم السوق كأداة للتحليل.

إلاّ أنّ الطريقتين تعدّان طريقتان متكاملتان من خلال اعتبار :

نظرية التوازن الحديثة تعتبر أن التوازن لا يكون آنيا لجميع الأسواق بل يكون وفق ترتيب معيّن ومنظّم عادة هو :

سوق رأس المال ⟵ سوق العمل ⟵ سوق السلع والخدمات

تلاقي الطريقتين عند أنّ طريقة الدائرة تعتبر وتدمج النقد في الاقتصاد بشكل كامل ومنتظم إلاّ أنّها تعتبر النفقات ، بالقيمة وعليه أخذ أثر الأسعار بعين الاعتبار وهو ما يمثّل نقطة قوة طريقة التوازن.

نظرا لأهمية المعطيات الاقتصادية الكلية يتبيّن سبب الاهتمام بها منذ القدم وحتّى العصر الحديث رغم أنّ العصر الحديث هو عصر يدمج النظريتين الكلية والحديثة ويأخذهما على نفس القدر من الأهمية في التحاليل الاقتصادية ، وذلك بكلّ ما للطريقتين من مناهج وطرق إلاّ أنّ المهمّ هنا هو معالجة المعطيات الاقتصادية الكلية الذي يكون في شكل مؤشّرات توضّح الحالة الحقيقية للاقتصاد القومي بصورة عامة وشاملة.

إلاّ أنّ التطرّق إلى التحليل الاقتصادي الكلي لا يمنح هذه المؤشّرات والمعطيات المراد الحصول عليها والتي ينظر إليها كقاعدة معلوماتية لازمة وضرورية لبناء القرارات الاقتصادية الكلية خاصّة المتعلّقة منها بالجانب التنموي ، والتي من خلالها يتمّ التحديد الدقيق للحالة الحقيقية والواقعية للاقتصاد ، بل هو مجال خصب لتحليلها ومقارنتها مع المنطق.

ممّا يستدعي التطرّق في نفس الفصل إلى مبحث ثاني يتمثّل في أساسيات ومعطيات المحاسبة الوطنية والتي تعدّ واقعيا ، وبمعنى الكلمة قاعدة معلوماتية للمؤشرات الاقتصادية الكلية.

المبحث الثاني : المحاسبة الوطنية

نظرا للأهمية الكبرى للمعطيات الاقتصادية الكلية كمؤشرات في توجيه وتحديد السياسات الاقتصادية على المستوى القومي ، اهتمّت الدول بصفة عامّة والدول الصناعية بصفة خاصّة بتطوير أنظمتها المحاسبية الوطنية حيث تعدّ هذه الأخيرة قاعدة معلوماتية متينة لبناء المخطّطات التنموية خاصّة في إطار التغيّر الكبير والهائل الحاصل في المجالات الاقتصادية والمتميّزة بالعالمية.

وترسيخا لذلك شهد القرن العشرين تطوّرا كبيرا في أساليب دراسة وقياس الدخل القومي خاصّة خلال الفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، ولعلّ أبرز سبب وراء هذا الاهتمام هو الارتباط الكبير بين الحسابات القومية وطرق رسم السياسات المالية والاقتصادية والاجتماعية بغرض تحقيق تنمية قومية شاملة. بعد سنة 1957 أصبحت معظم دول العالم تعتبر من أهمّ وظائفها القيام بحسابات الدخل القومي ، إضافة إلى اهتمامها بتوفير المصادر الأولية للمعلومات ، وكذلك استخدام تقديرات الدخل القومي في التحليل الاقتصادي ، ممّا دفع إلى بروز معاهد ومؤسّسات متخصّصة في هذا المجال من خلال إنتاج المؤشّرات والتقديرات الاقتصادية الكلية.

ونظرا إلى أنّ الوظيفة الأساسية للمحاسبة هي قياس نتائج النشاط الاقتصادي سواء على المستوى الجزئي (الوحدات الاقتصادية) أو على المستوى الكلّي.

وعليه تهتمّ المحاسبة الوطنية من خلال اعتبارها أحد فروع الدراسة المحاسبية بقياس النشاط الاقتصادي للدولة ككلّ وللقطاعات الّتي يتكوّن منها خلال فترات دورية منتظمة عادة ما تكون سنة ثمّ يتمّ تسجيلها وتحليلها ممّا يمكّن من دراستها واستخدامها كأساس للتخطيط والمتابعة واتخاذ القرارات الاقتصادية.

ومن جهة أخرى يتمّ الربط بين الحسابات المتعلّقة بالوحدات الاقتصادية والحسابات المتعلّقة بالقطاع الكلّي القومي.

وعليه سيتمّ التطرّق للمفاهيم الأساسية المتعلّقة بالمحاسبة الوطنية خلال هذا المبحث.

1- أهمية نظم المحاسبة الوطنية (القومية) :

خلال سنة 1993 عُدّل نظام المحاسبة الوطنية للأمم المتّحدة لسنة 1968 SCN.ONU ولقد تطلّب هذا التعديل عمل خمس منظمات دولية هي صندوق النقد الدولي FMI ، والاتحاد الأوربي UE ، إلى جانب منظّمة التعاون والتنمية الاقتصادية O.C.D.E ، والبنك الدولي B. M ، طبعا مع منظّمة الأمم المتّحدة O.N.U ، وأن دلّ ذلك عن شيء فإنّما يدلّ على أهمية هذه العملية ، فقد شاركت هذه المنظّمات الدولية بخبراتها وإمكانياتها المادية والتكنولوجية المتطوّرة ، وقد استغرق ذلك مدّة سبعة سنوات كاملة.

هذا الاهتمام الملحوظ من الدول الغربية يكفي لوحده لإبراز مدى أهمية نظام المحاسبة الوطنية ممّا يستدعي ضرورة نشر ثقافة التعامل بالرقم المحاسبي كمنتوج استراتيجي هام يدخل بدوره في إنتاج القرارات الاقتصادية الكلية.

على مستوى الأدبيات الاقتصادية والبحث العلمي يعدّ هذا المجال أي إنتاج هذه الأرقام المحاسبية من صلب مهامها واهتمامها في آن واحد.

تاريخيا ظهرت المحاسبات بمختلف أنواعها عبر تاريخ البشرية كتلبية لمتطلبات أملتها تطورات الوحدات الاقتصادية المعبّرة عن شخصيات طبيعية أو اعتبارية تستطيع أن تشكّل مركزا لقرارات اقتصادية تتعلّق بعمليات اقتصادية مثل الإنتاج والاستهلاك والتراكم ، ...الخ.

ففي بداية الأمر كان الأمر عبارة عن ممارسة البشرية للنشاط الاقتصادي بسيطة كالصيد والزراعة ، أيضا كان مجال التبادل ضيّقا حيث هذا المنتوج كان يوزع على مستوى القبيلة أو العشيرة ، بعد ذلك شهد تطوّر البشرية خاصّة الجانب الاقتصادي ممّا صاحبه إنشاء وتطور الوحدات الاقتصادية حجما ونشاطا ممّا دعا إلى حاجة مسك

دفاتر، وقد سمّيت هذه الدفاتر بمحاسبة المؤسّسة Comptabilité d'entreprise ، وهي دفاتر تصف وضعية المؤسّسة وتستخدم في اتخاذ القرارات المستقبلية للمؤسّسة.

خلال القرن العشرين الذي شهد ظهور الدولة الاشتراكية بعد ثورة 1917 في روسيا برزت مهمّة الدولة المتمثّلة في التحكّم في العملية الاقتصادية ، من جهة أخرى ظهور الدول المستقلّة وبالتالي ظهور مهمّة تسيير العملية التنموية من خلال السياسات الاقتصادية والتخطيط.

بعد الأزمة الاقتصادية العالمية سنة 1929 وما نتج عنها من إعادة اعتبار للتحليل الاقتصادي الكلّي على يد كينـــز الذي كان من أهمّ ما توصّل إليه هو وجوب تدخّل الدولة في الحياة الاقتصادية بعكس ما كان سائدا من قبل ، حيث اعتبار الدولة حيادية كلّ هذه الأسباب أسندت للدولة مهمّة توجيه الاقتصاد الكلّي الوطني وتسييره ، هذه المهمّة جعلت الحكومات وأجهزتها تعبّر عن وحدة اقتصادية عملاقة هي الاقتصاد الوطني. ولقد تجسّد ذلك فعلا من خلال التعبير الكميّ في إنتاج معطيات رقمية تصف وتصوّر الواقع الاقتصادي الوطني من خلال استخدامه كأداة لتحليل وبناء السياسات وتهيئة الخطط لتطوير وتنمية هذا الهيكل.

2- موضوع وتعريف المحاسبة الوطنية :

تهتمّ المحاسبة الوطنية بمجال بنية وهيكل الاقتصاد بالنسبة للبلد ممّا يتيح رؤية واضحة وواقعية لإطارات هذه الدولة الّتي تمنحهم القدرة على اتّخاذ القرارات الّتي ترسم الإطار العام للمنحنى الاقتصادي والاجتماعي.

إنّ الحاجة المتزايدة للمعلومات الكلية في شكل مؤشّرات تمّ إدراكها من قبل أجهزة الصحافة بأنواعها خاصّة منها المتخصّصة في مجال معالجة المشاكل الاقتصادية بهدف بناء إعلام اقتصادي لهؤلاء الإطارات.

من جهة أخرى وبهدف إشباع هذه الحاجة من الإعلام تمّ اللجوء إلى الممثلين الاقتصاديين من خلال مصادر متعدّدة أصلها المحاسبة الوطنية الّتي تحتلّ مركزا هاما نظرا لطبيعة الأهداف الّتي ترمي إليها.

وعلى العموم هناك تعاريف عديدة للمحاسبة الوطنية على سبيل الذّكر : "يعرّف إيدي ويك المحاسبة القومية بأنّها " تهتمّ بالتبويب الإحصائي للأنشطة والمنشآت عن طريق تقديم المساعدة لتفهّم عمليات الاقتصاد ككلّ"[1].

كما يعرّفها ينال Yenal Oktay بأنّها " عبارة عن أداة قياس وتحليل للنشاط الاقتصادي الكلّي"[2].

أمّا المؤتمر الدولي لكتاب المالية العامّة فيعرّف المحاسبة الوطنية بأنّها : "وسيلة اصطلاحية تسمح بتصوير جداول محاسبية تشتمل على مقادير كمية لإعطاء فكرة إجمالية قياسية عن النشاط الاقتصادي في دولة ما خلال فترة محدّدة"[3].

أيضا يعرّفها الدكتور عبد الحي مرعي بأنّها : "مجموعة من المبادئ والأسس الاقتصادية والوسائل المحاسبية والرياضية والإحصائية الّتي تهدف إلى تجميع البيانات ذات الدلالة الاقتصادية عن النشاط الاقتصادي التجميعي لمجتمع من المجتمعات خلال فترة زمنية محدّدة"[4].

وعلى العموم فالمحاسبة الوطنية بصفة عامّة تعبّر عن أحد فروع المحاسبة الذي يهتمّ بقياس مجموع ما أنتجته عوامل الإنتاج المختلفة من سلع وخدمات وذلك خلال فترة زمنية معيّنة ، والحسابات القومية هي أحد مكوّنات المحاسبة القومية المكوّنة من مجموعة حسابات القطاعات المكوّنة للاقتصاد القومي.

---

[1]- مجلة العلوم الإنسانية لجامعة منتوري ، قسنطينة ، الجزائر ، مقال الأستاذ : محمد الطاهر درويش. الدكتور فؤاد السيد مليحي ، المحاسبة القومية ، ص 4.

[2]- المرجع السابق ، ص 5.

[3]- المرجع السابق ، ص 5.

[4]- نفس المرجع السابق ، ص 5.

وفي حقيقة الأمر هي عبارة عن تصوير قياسي ذات طابع كمّي لإنجازات الوحدات الاقتصادية المختلفة المنتجة للسلع والخدمات خلال فترة معيّنة ، وعليه فالمحاسبة القومية هي ترتيب العمليات الفعلية والمجازية الّتي تتمّ في النظام الاقتصادي خلال فترة معيّنة وفق طريقة منظّمة تمكّن من تقييم نتائج النشاط على فترات معيّنة دورية.

وتعدّ المحاسبة الوطنية علما متطوّرا وفقا لتطوّر الدراسات الاقتصادية من خلال اهتمامها بسلوك الأفراد والمنشآت والتنظيمات الأخرى للمجتمع وذلك بتحديد إجمالي الدخل القومي ، وتحليل مكوّناته ثمّ التعرّف على تعادل الدخل القومي مع الإنفاق والمدخرات والاستثمارات[1].

وتقوم المحاسبية الوطنية من خلال فروعها الثلاثة والمتمثلة في :

* نظام الحسابات القومية.
* نظام التدفقات المالية.
* نظام تحليل تداخل الأنشطة الاقتصادية (المستخدم والمنتج).

من تقديم إطار لوصف الاقتصاد من خلال اهتمامها بصفة أساسية بالدخل والناتج القوميين ومكوّنات كلّ منهما مثل المدفوعات لعوامل الإنتاج والاستهلاك والادخار والاستثمار ، أيضا المعاملات مع الخارج من جهة أخرى ، التركيز من خلال فرع التدفقات المالية على العامل المالي للنشاط الاقتصادي من خلال ربط الحسابات القومية لعمليات الائتمان والسندات الحكومية. أيضا وفق لنظام تداخل الأنشطة يتمّ الاهتمام بتحليل المدخلات من الخامات الأولية وعمل إلى مخرجات وتحليل العلاقة بين القطاعات الإنتاجية المساهمة في تكوين الناتج الكلّي من سلع وخدمات.

بصيغة أخرى ، تمكّن من معرفة الارتباط بين مختلف الممثلين الاقتصاديين وتخبر عن هيكلة ونمو الاقتصاد ، فهي وصف بعدي Ex post مرقّم ومبسّط للحياة الاقتصادية لبلد ما.

[1] – الأستاذ قادة أقاسم ، الأستاذ المساعد : عبد المجيد قدي ، المحاسبة الوطنية ، ص 4.

ويسمح التوازن المحاسبي للجداول والحسابات بمراقبة انسجام النتائج المحصّل عليها. وتعبّر المحاسبة عن ترجمة كمية للماضي وبتقدير ومعرفة الوضعية الحالية ممّا يتيح إمكانية منح قدرة تنبئية بالنمو الاقتصادي من خلال القيام بعملية الاختيار والتنسيق بين الماضي والحاضر والتنبؤ بالمستقبل[1].

3- تاريخ تطوّر المحاسبة الوطنية :

ترجع الجذور الحقيقية للمحاسبة الوطنية إلى تاريخ مصر القديمة إلاّ أنّه وبالنظر إليها على أنّها نظام ملاحظة وتحليل اقتصادي كلّي في إطار محاسبي دقيق ومتناسق نجد أنّها حديثة النشأة حيث لم تتجسّد بهذا الشكل إلاّ بعد الحرب العالمية الأولى.

أمّا النظر إلى أنّها امتداد لأعمال الجرد الاقتصادي الّتي تدور حول الدخل القومي، نجد أنّها تعود إلى القرن 17 ميلادي وفق التطوّر التالي :

3-1- مرحلة التجاريين Mercantiliste :

يرجع الفضل في استخدام المحاسبة القومية عند التجاريين خاصّة فيما يتعلّق بتقدير الدخل القومي للإنجليزي **وليام بيتي** سنة 1662 حين قام بتقدير الدخل القومي الإنجليزي ، وبعد ذلك وخلال نهاية القرن السابع عشر ، قدّم **غريغوري كينغ** Gregory King دراسة حول الدخل القومي والإنفاق الوطني الإنجليزي دائما ، وذلك في سبيل خدمة وتلبية احتياجات الحرب ، كما قام بتقديرات مقارنة لهذين المجمعين بالنسبة لفرنسا وهولندا.

أمّا **فوبان** فقد اهتمّ بذلك سنة 1707 من خلال كتابه La Dixime Royale المتعلّق بقياس دخل المملكة الفرنسية بغرض هذه المرّة خدمة اعتبارات ضريبية.

3-2- مرحلة الطبيعيين Physiocrate :

اتّسمت أعمال هؤلاء المفكّرين المعارضين لهذه المرحلة بأنّها عبارة عن تحليل مفهومي أكثر من كونه عرض كمي للوقائع الاقتصادية الّتي تشرح سير الاقتصاد ،

[1] – د. فؤاد السيد مليجي ، المحاسبة القومية ، ص 10/9.

وبالتالي يعتبرون الأوائل في مجال تحليل العلاقات الاقتصادية الحاصلة بين الأعوان الاقتصاديين على المستوى الكلّي ، ومن ابرز رواد هذه المرحلة أبو المحاسبة القومية **فرانسوكيني** عن طريق جدوله الاقتصادي سنة 1791 ، قام لافوازييه من خلال كتابه "الثروة القطرية لمملكة فرنسا" المعبّر عن دراسة الزراعة الفرنسية في شكل حسابات سنوية.

3-3- مرحلة الرأسماليين Libéralisme :

خلال القرن 19 كان تأثير التيار الليبرالي مركّزا على الأعمال المتعلّقة بالدخل القومي.

تحت تأثير التيار النيوكلاسيكي حيث أصبح التحليل ينصبّ على السلوكات الفردية[1] للاقتصاد ثمّ يعود في اتّجاه المجمعات الاقتصادية الوطنية مثل الدخل الوطني ، الإنفاق الوطني ، ... ممّا استدعى ضرورة تدخّل الدولة في الاقتصاد ولكن بأقلّ حدّ ممكن.

بعد ذلك عرفت الليبرالية الاقتصادية انتقادات كبيرة خاصّة من قبل "ليست" الذي تصدّى لهذا الاتّجاه من خلال معارضته ومدافعته عن الحماية فيما يخصّ التجارة الدولية الذي دفع بدوره إلى عودة الدراسات الشاملة والكمية للاقتصاد.

وبعد ذلك وبالضبط بعد الأزمة الاقتصادية لسنة 1929 شهدت المحاسبة الوطنية انطلاقة كبيرة من خلال أنّ الأزمة استدعت ضرورة تدخّل الدولة ، والمعروف أنّ تدخل الدولة تستدعي من جهتها إلى إعلام خاصّ بسبب أنّها تكون عاجزة عن وضع مخطّط للتدخّل دون معرفة مستويات الاستهلاك والاستثمار والدخل الوطني ، وبالتالي عاد ومن جديد الاهتمام بالتحليل الاقتصادي الكلّي.

فعلا ترتبط هذه الجذور بالفكر الكيتزي 1936 من خلال مؤلفه "النظرية العامّة للعمالة ، الفائدة والنقد" من خلال توضيح تأثير الدخل القومي للتوازن الاقتصادي.

[1] – د. قادة أقاسم ، المحاسبة الوطنية ، ص 7/6 .

أمّا عن ارتباط المحاسبة الوطنية بالسياسة الاقتصادية الّتي تعبّر في جوهرها عن سياسة التنمية الاقتصادية ، فقد كان واضحا وجليا إلاّ بعد الحرب العالمية الثانية حيث تجسّد هذا النوع من المحاسبة الوطنية الّتي تهدف الغرض السابق الذكر.

ممّا دفع إلى تخصيص مكلّفة بهذا النوع من المحاسبة في معظم الدول ، أمّا في الدول الاشتراكية تعود الجذور الحقيقية للمحاسبة الوطنية لأعمال ماركس الّتي ظهرت في مؤلفه رأس المال (1867) وبالتالي تمّ وضع محاسبة قومية بشكل أسرع ممّا كان عليه الأمر في الدول الرأسمالية من خلال استخدام نظام المحاسبة للناتج المادي[1].

4- أهداف المحاسبة الوطنية :

إنّ بناء نظام محاسبي وطني يعبّر عن نظام معلوماتي يهدف إلى تحقيق مجموعة من الغايات لعلّ أبرزها :

• قياس نتيجة النشاط الاقتصادي للمجتمع خلال فترة زمنية معيّنة من خلال وصف وتجسيد تدفقات النشاط الاقتصادي لدولة معيّنة خلال فترة زمنية معيّنة ، ويتضمّن هذا القياس الناتج القومي على أساس القطاعات المولدة للدخل القومي من جهة ، ومن جهة أخرى كيفية توزيعه بين مركبات المجتمع وأثر المبادلات مع العالم الخارجي على الدخل والإنتاج الكليين ، كما تساعد من جهة أخرى المحاسبة الوطنية في التعرّف على تبويب الناتج القومي على أساس الإنفاق من خلال التفريق بين الإنفاق الخاصّ على السلع الاستهلاكية والخدمات والإنفاق على الاستثمار ، وأيضا الإنفاق الحكومي بنوعيه.

• توفير البيانات والمؤشّرات الّتي تساعد في رسم السياسة الاقتصادية والمالية للدولة ، وبالتالي تعدّ قاعدة أساسية متينة لبناء القرارات المعبّرة عن السياسات والمشاريع المبرمجة ، أيضا تتيح إمكانية إجراء المقارنات بين فترة وأخرى عن طريق قياس الدخل وتحليل مصادر الحصول عليه ، وأيضا كيفية توزيعه على طبقات المجتمع.

---

[1]- المرجع السابق ، ص 9/8 .

من جهة أخرى تمكّن المقارنة بين الإنفاق القومي وتوزيعه على الناتج القومي الممثّل في سلع وخدمات ، وذلك من فترة إلى أخرى (عن طريق الأسعار الثابتة) في تحديد سياسة الإنفاق وتحديد الإنتاج.

• تحديد أثر المبادلات السلعية والخدمية والمالية على التدفقات المالية للمجتمع عن طريق قياس وتحليل التدفقات المالية للدولة وعلاقتها بالتدفقات الحقيقية ممّا يساعد على رسم السياسة المالية للدولة ومتابعة أثرها على التدفقات المالية الحقيقية للدولة.

• تسمح المحاسبة الوطنية بإجراء المقارنات الدولية بين مختلف دول العالم على أساس مقارنة المؤشّرات الإجمالية مثل إجمالي الإنتاج ، الدخل القومي ، حجم الاستثمار الكلّي، نصيب الفرد من إجمالي الدخل ، وفي الواقع لا يمكن القيام بذلك الاستثمار إلاّ من خلال تصميم نظام موحّد للحسابات القومية ، ولعل النظام الموحّد الذي أعدّته هيئة الأمم المتّحدة سنة 1968 ساعد في إجراء المقارنات الدولية.

• استخدام المعلومات المنتجة من قبل المحاسبة الوطنية في وضع ودراسة الخطط الاقتصادية والمالية للمجتمع ممّا يسمح بالتعرّف على الإمكانيات والقدرات المتاحة من جهة ، ومن جهة أخرى تمكّن من كشف كيفية وطرق استغلال هذه الإمكانيات بشكل مثالي وعقلاني ، وبالتالي الوصول إلى إتاحة إمكانية تصوير نتيجة النشاط الاقتصادي وتحليل النتائج المتعلّقة والمرتبطة بالإنتاج والدخل والكفاءة الإنتاجية.

الغرض والهدف النهائي لهذا التحليل هو التعرّف على المركز الاقتصادي للدولة وإمكانيتها وثروتها الاقتصادية في فترة معيّنة[1].

• تتيح البيانات والمعلومات المنتجة من طرف نظام المعلومات المتعلّق بالمحاسبة الوطنية إمكانية إعداد ميزانية الاقتصاد الوطني من خلال تضمنها القيم الفعلية للدخل القومي من جهة ، ومن جهة أخرى القيم التقديرية المتنبأ بها وبالتالي تسمح بإمكانية المقارنة بينهما ، وتحليل الانحرافات والفروق الناتجة. أيضا التطرّق إلى أسبابها الذي يعبّر بصورة أخرى عن

[1] – د. فؤاد السيد المليجي ، المحاسبة القومية ، ص 7.

قاعدة معلوماتية متينة تسمح بتقدير النفقات الحكومية ككلّ ، ونفقات الأفراد سواء تعلّق الأمر بالإنفاق الاستهلاكي أو الإنفاق الاستثماري.

5- الربط بين المحاسبة الوطنية والمحاسبة الحكومية :

هناك ارتباط كبير بين المحاسبة الوطنية والمحاسبة الحكومية من خلال أنّه من جهة تعتبر المحاسبة الحكومية المطبّقة في الأجهزة والوحدات الحكومية عنصرا ضروريا لخدمة خاصّة وظيفة الإدارة المالية الحكومية بغرض تلبية متطلبات الرقابة الإدارية والمحاسبية داخل هذه الوحدات من خلال اهتمام المحاسبة الحكومية بالأنشطة التالية :

- التسجيل المنتظم لجميع المداخيل والنفقات المتعلّقة بالأجهزة ذات الطابع الحكومي.
- حفظ سجلات ودفاتر ومستندات المعبّرة عن مراجع البرهنة وتوضيح سلامة وصحّة العمليات المالية الحاصلة.
- تبويب البيانات وتنظمها بطريقة تسمح وتتيح إمكانية المعلومات اللازمة والضرورية في مجال التخطيط والرقابة بغرض رفع كفاءة البرامج الحكومية.

ممّا رفع اهتمام الدول بضرورة التركيز على الإصلاح والتطوير في مجال المحاسبة الوطنية الذي عزّز الأبحاث والدراسات بغرض تحسين الإدارة المالية خصوصا في الدول النامية، خاصّة من خلال الربط بين التخطيط والموازنة من جهة أخرى الربط بين الموازنة والأداء للأنشطة والبرامج الحكومية والعمل على تحديث وتطوير أساليب المحاسبة الحكومية.

وعامّة يجب أن يكون نظام المحاسبة الحكومية شاملا بالقدر الذي يشمل ويشير إلى تنظيم وقياس وتحليل النتائج الاقتصادية والاجتماعية لسلوك الحكومة وأجهزتها ممّا يستلزم تطوير الدور الذي تؤديه المحاسبة في مجال أنشطتها بحيث يسمح بترتيب أولويات وأهداف المجتمع خاصّة خلال مرحلة التخطيط ، أيضا يستخدم كمقياس لقياس الكفاءة خاصّة في المرحلة الرقابية وبالتالي السماح بتقييم الأداء.

واعتبارا لذلك تعدّ المحاسبة الحكومية "مجموعة من المفاهيم والأسس والمعايير والقواعد والأساليب الفنية الّتي تمكّن من تجميع وعرض النتائج المتعلّقة بالنشاط الحكومي الذي يمكّن الجهات المعنية من مراقبة أعمالها واتخاذ القرارات اللازمة في الوقت المناسب"[1].

من جهة أخرى يعدّ القطاع الحكومي من القطاعات الهامّة المكوّنة للاقتصاد الكلّي خاصّة بعد تغيّر اعتبار دور الحكومة من مجرّد عون يقدّم الخدمات المتعلّقة بالأمن والدفاع والصحّة إلى اعتبارها عون فعّال من خلال تدخّل الدولة في أغلبية الأنشطة الهادفة إلى رفع مستوى المعيشة وزيادة الدخل القومي ، وتأكيد ذلك تدخلها من خلال سياسة الإنفاق الحكومي ومصادر التحصيل الحكومي (السياسات الضريبية) ، ومالها من أثر فعّال وهامّ في تحديد مستوى الدخل القومي وبالتالي في تحديد نصيب كلّ قطاع ، ومن خلال ذلك تتبيّن أهمية تداخل المحاسبة الوطنية والمحاسبة الحكومية.

* **مقارنة المحاسبة الوطنية والمحاسبة المالية والمحاسبة الحكومية :**

في العديد من الأحيان يتمّ الخلط بين هذه الأنواع من المحاسبة إلاّ أنّه واقعيا يمكن التفريق والتمييز بين هذه الأنواع وفق عدّة مقاييس ، وعموما يمكن تلخيص المقارنة في الجدول التالي تبعا لمقاييس التفرقة :

[1] – د. محمد أحمد خليل ، والدكتور : عمر السيد حسنين ، المحاسبة الحكومية والقومية ، ص 15 .

– د. فؤاد السيد المليجي ، المحاسبة القومية.

المقياس	المحاسبة الوطنية	المحاسبة المالية	المحاسبة الحكومية
الهدف	- غرضها توفير البيانات اللازمة بهدف التخطيط والتحليل الاقتصادي لتوجيه النشاط الاقتصادي للمجتمع من خلال التعرّف على مساهمة كلّ قطاع. - تهدف إلى توفير البيانات اللازمة للتخصّص الأمثل للموارد المتاحة	- تهدف لإظهار نتيجة الوحدة الاقتصادية من ربح أو خسارة وبالتالي إظهار مركزها المالي في زمن معيّن.	- تهدف لفرض جهاز رقابي مالي وقانوني على موارد الحكومة المالية ونفقاتها.
النظام المستخدم	- تستخدم قاعدة القيد المزدوج وتعدّ قوائم حسابات لها علاقة بمصدر بيانات المستقبل وتقسيماته المختلفة بغرض تبيين العلاقة بين العناصر المختلفة المكوّنة للاقتصاد القومي.	- بدورها تستخدم قاعدة القيد المزدوج.	- أيضا تستخدم من جهتها قاعدة القيد المزدوج.
وحدتها المحاسبية	- مجالها الاقتصاد الكلّي من خلال اعتبارات الوحدات والأعوان الاقتصاديين عن طريق عملية تجميع المعلومات على أساس القطاعات.	- وحدتها المحاسبية هي الوحدة الاقتصادية (المشروع ، قسم ، إدارة) خاصّة محاسبة التكاليف والمحاسبة الإدارية.	- تهتم بمحاسبة الوحدات الحكومية التي نشاطها مرتبط بالتنظيمات المالية لا تهدف إلى تحقيق الربح.

المقياس المستخدم	- تستخدم قيمة ثابتة لوحدة النقود في عملية القياس مع الأخذ بعين الاعتبار التغيرات في مستوى الأسعار.	- وحدة قياسهما هو التعبير عن بنود الإيرادات والمصروفات أو النفقات بوحدات نقدية متجانسة بافتراض ثبات القوة الشرائية للنقود. وبالتالي الحصول على معلومات غير قابلة للتجميع الرياضي أو المقارنة الإحصائية في ظلّ التقلبات في مستوى الأسعار.	
أساس التقييم	- تستعمل التكلفة الجارية أو سعر السوق مع استخدام الأرقام القياسية في تعديل سعر السوق الناتج عن تقلبات الأسعار (تقييم على أساس الأسعار الثابتة).	- يتمّ تقييم الأصول على أساس التكلفة التاريخية بينما يقوّم المخزون على أساس سعر السوق أو التكلفة (الأقل بينهما) ويقوّم الناتج المباع بسعر السوق.	- يتمّ التقييم على أساس القيم الحالية باستخدام الأساس النقدي إضافة إلى الأساس النقدي المشترك وبالتالي التقييم يكون على أساس التكلفة التاريخية.
تحقيق الربح	- يتحقّق الدخل بمجرّد الإنتاج بغضّ النظر عن البيع ويعتبر دخلا كلّ إضافة لثروة المجتمع خلال فترة معيّنة مقومات بسعر السوق من خلال تحديد عوائد الإنتاج واحتساب فوائد رأس المال.	- يتحقّق الإيراد عند نقطة البيع ويعتبر الربح فائض الإيرادات على المصروفات المستخدمة وبالتالي ينتج الربح والخسارة في المحاسبة على مستوى الوحدة خلال فترة معيّنة ولا تحتسب فوائد رأس المال.	- الوحدة الإدارية ملك للدولة تهدف إلى تحقيق خدمات وليس تحقيق الربح.
مصادر المعلومات	- يتمّ تجميع البيانات من جهات حكومية رسمية ويتمّ القيام بالتقدير.	- يتمّ تجميع البيانات بالرجوع على نظام معلوماتي قائم بذاته يتمثّل في الدفاتر والمستندات التي يكون قد تمّ تسجيلها في وقتها الحقيقي باستخدام أدلّة موضوعية تثبت صحّة الأعمال المقيّدة تطبيقا لمبدأ التحقق وبالتالي هو نظام صالح للرقابة.	

تصنيف النفقات	- يتمّ فيها التفريق بين نوعين من الإنفاق هما : الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري.	- يتمّ التفريق بين النفقات بغرض الحصول على الإيرادات والنفقات الاستثمارية وبالتالي تخضع للجرد والتسويات والاحتياطات.	- لا يتمّ التفريق بين النفقات ولكنّها تخضع لعمليات الجرد على العهد والمستودعات الحكومية.

6- المفاهيم الأساسية للمحاسبة الوطنية :

من المعروف أنّ المحاسبة الوطنية هي المعطيات الاقتصادية الكلّية أو بمعنى آخر مجال وميدان تطبيق هذا النوع من المحاسبة هو الاقتصاد الكلّي Macro Economique ولعلّ ابرز المفاهيم المستخدمة في هذا المجال :

6-1- الناتج الإجمالي القومي :

يقصد به أساسا القيمة السوقية الإجمالية لمقدار ما ينتجه المجتمع من سلع وخدمات خلال فترة زمنية معيّنة عادة ما تكون سنة. طبعا بعد استبعاد السلع ، والخدمات الوسيطية بغرض تفادي تكرار الاحتساب ، وعموما يتكوّن الناتج القومي الإجمالي من :

أ – المنتجات النهائية من سلع وخدمات استهلاكية.

ب- المنتجات المصدّرة إلى الخارج سواء تعلّق الأمر بالسلع الاستهلاكية أو الرأسمالية سواء كانت بمقابل أو بدون مقابل.

ج- المنتجات النهائية من السلع الاستثمارية الموظّفة داخليا.

ويتمّ التفريق في هذا الصدد بين عدّة مفاهيم كما هو موضّح في الجدول التالي[1]:

[1] – د. فؤاد السيد المليجي ، المحاسبة القومية ، ص 10/7 ، بتصرف

	الإنتاج الصافي بسعر السوق	الإنتاج الإجمالي بسعر تكلفة عوامل الإنتاج
الإنتاج الإجمالي بسعر السوق	يتمّ التفريق على أساس رأس المال الثابت.	- يكمن الفرق بينهما في الضرائب غير المباشرة والإعانات حيث تطرح الضرائب غير المباشرة وتضاف الإعانات الإنتاج الإجمالي بسعر السوق للحصول على الإنتاج الإجمالي بسعر تكلفة عوامل الإنتاج.

2-6- مفهوم الدخل القومي الإجمالي :

يعرّف Lewis الدخل القومي بأنّه مجموع الدخول المكتسبة لأصحاب الموارد الإنتاجية في المجتمع نظير تأجير خدمات تلك الموارد ، ومن جهته يتضمّن الدخل القومي الإجمالي :

أ- الأجور والمرتبات الّتي تضمّ كلّ أنواع المدفوعات في مقابل العمل كالمنح بأنواعها والعلاوات ، وما يتعلّق منها من اشتراكات وتأمينات.

ب – مجموع الإيجارات الناتجة عن تأجير الموارد الإنتاجية.

ج – الفوائد المعبّرة عن مقابل توظيف رؤوس الأموال.

د – الأرباح بأنواعها الموزّعة منها ولو في صورة سداد الضرائب المباشرة أو الاحتفاظ بها.

ويتمّ التفريق في هذا المجال بين الدخل الإجمالي والدخل الصافي عن طريق خصم ما يترتّب من استيفاء جزء من الطاقة الكامنة الإنتاج عند استغلال الثروة في العملية الإنتاجية بهدف إنتاج تدفق الدخل.

بمعنى خصم ما قد يلزم للحفاظ على قدرة الثروة على الإنتاج في المدى الطويل بدون إنفاق من الدخل الإجمالي حتّى نصل إلى الدخل الصافي.

3-6- مفهوم الإنفاق القومي الإجمالي :

يضمّ الإنفاق القومي وجهين من الإنفاق هما الإنفاق على الاستهلاك والمعروف بالإنفاق الاستهلاكي ، والإنفاق على الاستثمار المحلي الإجمالي ومشتريات الحكومة من سلع وخدمات والتغيّر في مخزون الوحدات الإنتاجية وصافي الصادرات.

من جهته يضمّ الإنفاق الاستهلاكي نفقات الأفراد في قطاع العائلات على العناصر الاستهلاكية كالسلع المعمّرة وغير المعمّرة والإنفاق على الخدمات ، أيضا اعتبار مشتريات الحكومة الّتي تعتبر بمثابة استهلاك جماعي تهدف خصوصا ارفع رفاهية المجتمع ، من جهة أخرى يعبّر الاستثمار الاستهلاكي المحلي عن السلع الرأسمالية.

ويقصد بتكوين رأس المال الثابت جزء من الطاقة الإنتاجية للدولة المخصّص نحو إنتاج السلع الرأسمالية بهدف زيادة الطاقة الإنتاجية للدولة.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الاستثمار المحلي الإجمالي لا يتضمّن مشتريات الأسهم أو الإيداعات في البنوك رغم أنّها استثمارات في حين تعتبرها المحاسبة الوطنية مجرّد تحويلات للأصول ، المهمّ هو أن يتساوى في الأخير كلّ من الناتج القومي الإجمالي والدخل القومي الإجمالي والإنفاق القومي الإجمالي (حسب الدائرة الاقتصادية).

7- مشاكل تحديد وقياس الناتج القومي الإجمالي[1] :

في عملية تحديد وقياس الناتج القومي يتعرّض المحاسبون القوميون إلى جملة من المشاكل والعراقيل لعلّ أهمّها :

- احتواء الناتج القومي على السلع الغير ملموسة كالخدمات الطبية الّتي عادة ما يصعب تضمينها في الناتج القومي وبالتالي لا تؤثّر في الحسابات الوطنية بعكس السلع المادية الّتي يتحدّد أسعارها بوضوح على أساس السوق عامّة ، وبالتالي عادة ما يؤدي ذلك استبعاد كثير من الأنشطة الخدمية عند قياس الناتج القومي.

- وجود مبادلات ضمنية ذات قيم إلاّ أنّها لا تتداول في الأسواق مثلا مشاكل تقدير جهود أعمال البيوت رغم أنّها تحقّق خدمات جليلة للناتج القومي ، أيضا احتفاظ

[1]- د. فؤاد السيد المليجي ، المحاسبة القومية ، ص 22/19 .

المنتجين بجزء من إنتاجهم لاستهلاكاتهم الشخصية ، إضافة إلى تأثّر الناتج القومي الإجمالي بمشاكل البيئة كالتلوّث ، وإهمال الموارد المائية والتي لها تأثير كبير عليه ، فهي تعبّر عن إنقاص في قيمته إلاّ أنّ غياب مقياس سليم ودقيق لتحديد هذه الآثار يعدّ صعوبة.

- عدم تأثّر الناتج القومي الإجمالي بالمكاسب أو الخسائر الرأسمالية رغم أنّها تعبّر عن تغيرات في القيمة ممّا يسبّب زيادة ناتجة عن نشاط إنتاجي باعتبار أنّ الزيادة الناتجة من نشاط إنتاجي تتمثّل في الزيادة الناتجة من تجهيزات حديثة ، أيضا الزيادة الناتجة من مصادر غير متنبأ بها (مثلا اكتشاف آبار الهيدروكربور).

وبصيغة عامّة فإنّ التغيرات الّتي قد تحدث في قيمة السلع الغير خاضعة للرقابة (النوع I) أو التنبؤ (النوع II) تعامل باعتبارها أحدثا طارئة ، في حين الّتي يمكن التنبؤ بها وبالتالي التأمين عليها ، فإنّها تستبعد نظرا لأنّ التعديلات في القيمة قد حمّلت فعلا لعمليات السنوات السابقة خلال فترة التأمين.

- مشكل مواجهة التفرقة بين المنتجات الوسيطية والمنتجات النهائية حيث يتمّ اعتماد تعريف المنشأة المنتجة كمقياس للتفرقة ، فالمنتج النهائي هو الذي يصنع ويشتري ولكن لا يعاد بيعه خلال الفترة الجارية ، ففي حالة إعادة البيع سواء تمّ إضافة عمليات عليها أم لا تعدّ منتجات وسيطية وبالتالي تستبعد في حساب الناتج القومي الإجمالي.

- الاختلاف بين الإهتلاك الاقتصادي والاهتلاك المحاسبي وتأثيره بصورة جوهرية على دلالات الأرقام والحسابات القومية من خلال اعتبار أنّ المصروفات على الاهتلاك المسجّلة في المنشآت لا تعبّر عن النقص في الطاقّة الإنتاجية لأصول المجتمع نتيجة الإنتاج الجاري ، ويؤدي ذلك إلى تفضيل الناتج القومي الإجمالي كمقياس للنشاط الاقتصادي.

وتعدّ مشكلة التفرقة بين الاستثمار الصافي والاستثمار الإجمالي باعتبار أنّ جزءا من الأصول المختلفة الّتي يتمّ إنتاجها كلّ عام يستخدم في إحلال ما استنفذ خلال العام باعتبار أنّ رأس المال الحقيقي يتضمّن السلع المعمّرة للمنتجين ، أمّا مصروف الاهتلاك يعدّ منتج وسيط تمّ استنفاذه.

- المدفوعات من الدخل القومي الّتي لا تنتج من النشاط الإنتاجي الحالي مثلا منح مدفوعات بدون مقابل كالجوائز والهدايا ، فهي مجرّد توزيع للدخل ، وبالتالي يتمّ استبعادها من حساب الناتج القومي.

أيضا المدفوعات الحكومية الموزّعة في شكل برامج ضمان اجتماعي أو معاشات مقابل خدمات سابقة تعتبر هذه الأنواع من المدفوعات مدفوعات تحويلية ، نفس الشيء بالنسبة للفوائد على القروض الحكومية حيث لا ينتج عنها تدفق إنتاجي خلال الفترة الحالية مساوي لها بالرغم من أنّها تعبّر واقعيا عن دخل ،وهي تختلف عن الفوائد الّتي تسدّدها الوحدات المنتجة حيث ترتبط برأس المال المنتج[1].

وإذا كان قياس الناتج القومي على أساس سعر السوق فلا بدّ من اعتبار إعانات قطاع الأعمال بمثابة تحويلات ، والقاعدة الأساسية المتّبعة في التفرقة بين المدفوعات التحويلية وما يدخل في مكوّنات الدخل القومي هي :

إذا كان المبلغ المدفوع يمثّل مساهمة أحد عوامل الإنتاج في العملية الإنتاجية فإنّه يعتبر أحد بنود الدخل القومي ، والعكس يعتبر تحويلا للدخل على المستوى الجزئي وبالتالي لا يحتسب ضمن الدخل القومي حيث أنّها لا تؤثّر عليه على المستوى الكلّي ، ويمكن اعتبار العناصر الآتية مدفوعات تحويلية :

- معاشات الشيخوخة.
- إعانات البطالة .
- مصروفات الآباء على الأبناء.
- الفوائد على القروض الحكومية وبيع المنازل القديمة والأرباح الرأسمالية والدخل الناتج عن النشاط غير المشروع.
- تبرعات ومساعدات الفقراء.

[1] - نفس المرجع السابق ، ص 23/22.

– عملية تقويم المنتجات من سلع وخدمات على أساس القيمة النقدية السوقية تنطوي على عدّة مشاكل حيث لا تخضع الأسواق للحرية ممّا يؤدي إلى الاختلال بهيكل الأسعار المادية حتّى وإذا لم يؤدي إلى رفع المستوى الكلّي للأسعار ، وبالتالي ضرورة تحديد التوزيع الحقيقي للدخل.

– صعوبة تحديد التغيّر في المخزون من خلال وجوب الأخذ في الاعتبار التغيّر في المخزون باعتبار أنّ الناتج القومي الإجمالي هو مقياس للقيمة الكلّية للمفردات النهائية للنشاط الاقتصادي الجاري ، ممّا يستدعي ضرورة التأكّد من تعديل قيم المخزون بحيث يدرج ضمن الناتج للتعبير المادي الفعلي في المخزون بأن يكون مقاسا بأسعار السوق الجارية.

إضافة إلى كلّ ما سبق هناك مشاكل تعديل بيانات الدخل والناتج خلال عملية بناء الأرقام القياسية ومصادر البيانات اللازمة[1].

وفقا لمعطيات المحاسبة الوطنية فهي تعبّر عن نظام معلوماتي قائم بذاته يتمّ من خلاله استخدام بيانات عن الحالة الاقتصادية الكلّية السائدة ، ويتمّ من خلالها إنتاج معلومات ومؤشّرات تتعلّق دائما بالاقتصاد الكلي من خلال بناء تنبؤات لتوجيه السياسات والاستراتيجيات خاصّة بغرض توجيه النشاط الاقتصادي الكلّي نحو التنمية.

وعموما يتمّ ذلك وفق طرق قياس الدخل القومي من خلال أنّ الإنتاج والدخل وجهان لعمة واحدة ، وهناك ثلاثة طرق أساسية هي :

طريقة الناتج القومي ويتمّ ذلك وفق تقييم الإنتاج بسعر السوق وعليه يعرّف الناتج القومي بأنّه القيمة السوقية للسلع والخدمات الناتجة من تفاعل عوامل الإنتاج المختلفة خلال فترة زمنية معيّنة بشكل يعمل على خلق منافع جديدة أو زيادة المنافع القائمة ، وبدورها هذه الطريقة تنطوي على طريقتين هما طريقة الناتج النهائي أو طريقة القيمة المضافة.

[1] – نفس المرجع السابق.

أمّا الطريقة الثانية فهي ممثّلة في طريقة الدخل القومي الممثّل في مجموع دخول عوامل الإنتاج المملوكة للمقيمين خلال فترة معيّنة.

وأخيرا الطريقة الثالثة هي طريقة الإنفاق القومي ، وذلك باعتبار الأعوان الاقتصاديين الأربعة حيث يتمّ الإنفاق في إحدى الصورتين إمّا إنفاق استهلاكي أو إنفاق استثماري.

خاتمة الفصل الثاني :

من خلال هذا الفصل تمّ التطرّق إلى مجال ونوع نظام المعلومات الخاصّة بالمعطيات الكلية وعلى هذا الأساس تمّ تحديد مجال دراسة هذا النوع من الأنظمة المرتبط بالمعطيات الاقتصادية في شكل كلّي وإجمالي ، والمعروف أنّ نوع المحاسبة المكلّفة والمهتمّة بهذا النوع من المعطيات هي المحاسبة الوطنية أو القومية.

ومن خلال ذلك يبدو جليا حاجة هذا النظام إلى معطيات وبيانات دقيقة وصحيحة وحديثة بغرض إنتاج مؤشرات ومعلومات ذات درجة صلاحية كبيرة خاصّة وأنّها تعبّر بوجه أو بآخر عن قاعدة معلوماتية يتمّ الارتكاز عليها في بناء القرارات من خلال السياسات والبرامج التنموية.

وعلى هذا الأساس يتجلّى وبوضوح ضرورة الاهتمام بهذا النوع من النظم فمثله كمثل نظام إنتاجي تتوقّف جودة منتوجاته على المادة الأولية المستخدمة في إنتاجه أوّلا وعلى طريقة وإتقان عملية إنتاجية ثانيا ، وطبعا تؤثّر جودة المنتج النهائي مباشرة على استهلاك هذا المنتوج

والمبرمج في هذا البحث هو الوصول إلى هدف وغرض هذا النظام المعلوماتي ، والذي يعبّر بصورة أخرى عن استهلاك إنتاج هذا النظام ، وعليه سيتمّ تناول هذا الهدف في الفصل اللاحق (الفصل III) ممثّلا في القرار الاقتصادي بصفة عامّة والسياسات الاقتصادية المبرمجة لتحقيق التنمية الاقتصادية أو تحقيق تجاوز للمشاكل والأزمات القائمة على الأقل خاصّة.

الفصل الثالث

علاقة المعطيات

الاقتصادية الكلية بالتنمية

مقدّمة :

مؤخّرا خاصّة بعد ظهور قطبين من الدول دول متطوّرة ودول متخلّفة تمّ الاهتمام بنوع جديد من النظرية الاقتصادية يطلق عليها اسم "اقتصاديات النمو" أو "اقتصاديات التنمية" خاصّة بعد استغلال نظرية كينـــز العامّة للتوظيف والفائدة والنقود ممّا أحدث ثورة في التفكير الاقتصادي حيث تمّ كشف الحدود الخطيرة لتطبيقاتها على البلدان المتخلّفة من خلال أنّ المشاكل الّتي حاول كيتر أن يحلّها خلال الأزمة تتمثّل في وجود ناتج قومي منخفض ليس بالضرورة ناتج عن قلّة رأس المال في هذه الدول ، ولكن هو متواجد بالرغم من توافر هذا العنصر ، فالمشكلة المركزية تتحدّد أساسا في ضالة الهامش المتبقي بعد إشباع الطلب الاستهلاكي القائم على مستويات منخفضة جدّا للدخل.

وعليه كان سعي الحكومات المتخلفة واضحا تجاه التنمية من خلال إنتاجها للتخطيط الإنمائي لتعدي حاجز التوازن الساكن للتخلّف بهدف الالتحاق بالعالم المتقدّم خاصّة في أقصر وقت ممكن.

والمهمّ في هذا الفصل هو الربط بين هذه المخطّطات الإنمائية واستغلال المعلومة الاقتصادية خاصّة منها المتعلّقة بالمجمّعات الاقتصادية الكلّية سواء تعلّق الأمر بالمعلومة المعبّرة عن الوضعية والحالة الحالية الّتي تمثّل تصوير من المفروض أن تكون ذات مصداقية وقيمة عالية للحقائق كما هي سواء جيّدة أو سيّئة ، المهمّ تهدف إلى التوجيه السديد لهذه المخطّطات الإنمائية ، أمّا النوع الثاني فهي المعلومات المنتجة بغرض متابعة هذه المخطّطات والسياسات ، ويتعلّق الأمر هنا بالمعلومات عن المستقبل تعطى في صيغة تقديرات وتنبؤات.

المبحث الأوّل : استغلال المعلومات في توجيه الاقتصاد (السياسات الاقتصادية).

من المعروف أنّ الغرض الأسمى لإنتاج المعطيات والمعلومات الاقتصادية هو استغلالها في توجيه وتحديد النشاط الاقتصادي بهدف تحقيق تنمية وتطور يمكنها من تحسين وضعية وفعالية نشاطها بصورة عامّة ، وعليه في هذا المبحث سيتمّ التطرّق إلى إشكالية علاقة هذه المعطيات الّتي عامّة ما تكون في شكل مؤشرات برسم السياسات الاقتصادية بأنواعها يغرض طبعا تحقيق التنمية.

1- تعريف السياسة الاقتصادية :

تعرّف السياسة الاقتصادية بأنّها مجموع توجيهات كلّ التصرفات العمومية والتي لها انعكاسات على الحياة الاقتصادية : نفقات الدولة ، النظام النقدي ، العلاقات الخارجية ، ... الخ.

أيضا من جهة أخرى تعبّر السياسة الاقتصادية عن مجموع التصرفات الفعلية المتبّعة في المجال الاقتصادي ، ويجب أن تكون هذه التصرفات من الكثرة حتّى تعطى مضمونا لمفهوم السياسة الاقتصادية.

وبصيغة أدقّ وأهمّ خاصّة من منظور علاقة المعطيات الاقتصادية الكلية بالسياسة الاقتصادية تعرّف السياسة الاقتصادية عن تصرّف عام للسلطات العمومية واع ، منسجم وهادف يتمّ القيام به في المجال الاقتصادي أي يتعلّق بالإنتاج ، التبادل ، الاستهلاك ، وأيضا تكوين رأس المال[1].

وعامّة تعتبر السياسة الاقتصادية عن نوع خاصّ ومحدّد من مظاهر السياسة عامّة حيث أنّها تتضمّن :

[1] – عبد المجيد قدي ، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية ، ص 5.

– تحديد الأهداف :

عامّة تسعى الحكومات والسلطات إلى تحقيق أهداف معيّنة ومحدّدة ، وعموما تنحصر الأهداف الاقتصادية في :

- تحقيق النمو الاقتصادي.
- الوصول إلى التشغيل الكامل.
- الوصول إلى تحقيق توازن في ميزان المدفوعات[1].
- تقليص الفوارق.
- تنمية القطاعات الاستراتيجية.
- تحقيق استقرار في الأسعار إضافة إلى عدّة أهداف أخرى لا يمكن حصرها.

– خلق تدرج بين الأهداف :

هذا الشرط ضروري حيث أنّ بعض الأهداف تكون غير منسجمة مثلا خفض الربح في التقليل من الفوارق إلاّ أنّه عامّة يؤدي إلى إحداث أزمة النظام الذي يكون فيه الربح هو أساس الاستثمار ، وبالتالي يؤدي إلى عرقلة نمو المداخيل والتشغيل.

– تحليل الارتباطات بين الأهداف :

ويتحدّد ذلك أساسا في وضع نموذج اقتصادي يوضّح العلاقات والارتباطات بين مختلف الأهداف الّتي عامّة ما تكون وفقا للقطاعات مثلا رفع معدّل الربح عن طريق كبح الكتلة الأجرية مع الأخذ بعين الاعتبار بأنّ ذلك يمكن أن يؤثّر على الاستثمار من خلال أنّ ضعف الطلب يضعف القدرات الإنتاجية.

– تجنيد الوسائل :

عن طريق اختبار الوسائل الضرورية واللازمة للتنفيذ لتحقيق أفضل وضعية بدلالة الغايات المجسّدة في الأهداف ، فالوسيلة ترتبط عادة بالغاية والهدف المراد تحقيقه ، وعليه تتكوّن هذه الوسائل عموما من أنواع فروع السياسة الاقتصادية المتمثّلة عامّة في :

[1]– د عبد المجيد قدي ، المدخل إلى السياسات الكلية ، ص 31/29.

- السياسة النقدية.
- السياسة الميزانية.
- سياسة الصرف.
- سياسة المداخيل.
- السياسة الجبائية.
- السياسة الاجتماعية.

ويتمّ التركيز على مجال محدّد أين يمكن تطبيق السياسة الاقتصادية مثلا : سياسة التصنيع ، سياسة التهيئة العمرانية ، السياسة الفلاحية ، ... الخ.

2- أنواع السياسات الاقتصادية :

يمكن تلخيص الأنواع الممكنة للسياسات الاقتصادية في :

2-1- سياسة الضبط :

يتعلّق أساسا بالمحافظة على التوازن العام من خلال خفض التضخّم ، التحكّم في توازن ميزان المدفوعات ، المحافظة على استقرار العملة ، البحث عن التوظيف الكامل والشامل ، ويعتبر هذا المفهوم مفهوما ضيّقا حيث أنّ المفهوم الموسّع يعني مجموع التصرفات الهادفة إلى المحافظة على النظام الاقتصادي في وضعه.

2-2- سياسة الإنعاش :

يتمّ استخدام هذا المصطلح في التعبير عن إطلاق الآلة الاقتصادية الذي يعتمد أساسا بالارتكاز على عجز موازني بغرض تحفيز الاستثمار الذي يعبّر بدوره عن مولّد للأجور، الاستهلاك، الادخار، القروض، ...الخ ، وقد استوحى ذلك في الأصل من الفكر الكينـــزي، ويمكن التمييز بين طريقين للإنعاش، طريق الاستهلاك وطريق الاستثمار.

2-3- سياسة إعادة هيكلة الجهاز الصناعي :

تهدف هذه السياسة إلى تكييف الجهاز الصناعي وفقا للتطوّر الحاصل في الطلب العالمي حيث يتمّ إعطاء الأولوية خاصّة للقطاعات المصدّرة من خلال اعتماد قاعدة تفضيل التوازن الخارجي كعامل محفّز للنشاط الاقتصادي.

2-4- سياسة الانكماش Déflation :

هدف هذه السياسة هو تقليص ارتفاع الأسعار من خلال اعتماد وسائل تقليدية مثل الاقتطاعات الإجبارية على الدخل ، تجميد الأجور ، مراقبة الكتلة النقدية ، وتسمّى بسياسة الانكماش لأنّها عادة ما تؤدي إلى تقليص النشاط الاقتصادي[1].

2-5- سياسة التوقف ثمّ الذهاب Stop and go :

تعبّر هذه السياسة عن استخدام طريق التناوب المتسلسل لسياسة الإنعاش ثمّ الانكماش وفق آلية كلاسيكية تعكس بنية الجهاز الإنتاجي ، وقد تمّ اعتماد هذه السياسة في بريطانيا ، ويمكن تمثيل مسار هذه السياسة في الشكل التالي[2] :

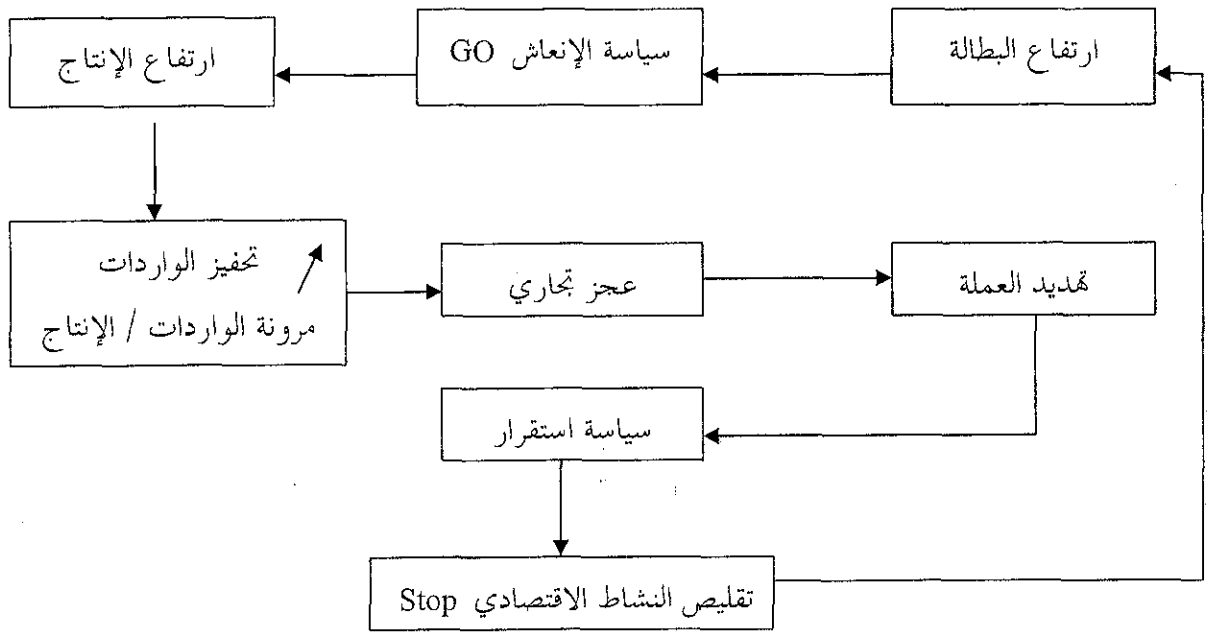

[1] – نفس المرجع السابق ، ص 33.

[2] – نفس المرجع السابق.

3- أهداف السياسة الاقتصادية :

عامّة تهدف السياسة الاقتصادية في جوهرها إلى تحقيق الرفاهية الاجتماعية ، وتتسم بالمرونة إلاّ أنّه يمكن تلخيص أهدافها ضمنيا إلى أربع غايات ، تتلخّص وتعرف بالمربّع السحري لـــ KALDOR.

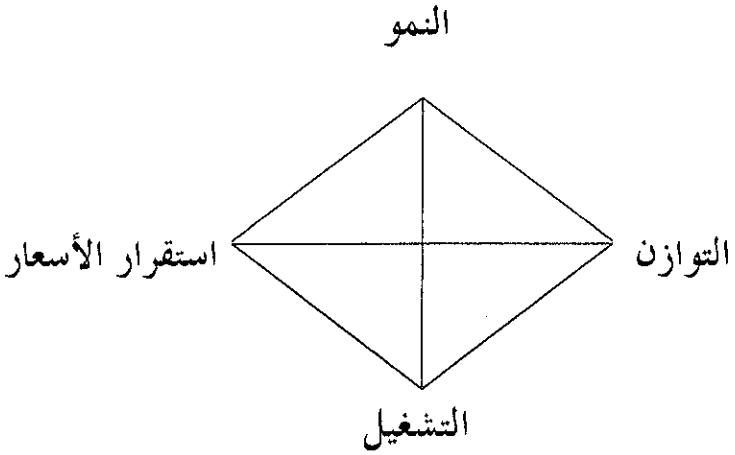

3-1- النمـــو :

هو الهدف الأكثر عمومية وشيوعا حيث أنّه يتعلّق الأمر بالارتفاع المستمرّ للإنتاج ، المداخيل ، وبالتالي تعظيم الثروة الكلّية ، والمقياس المعتمد عامّة لقياس النمو هو زيادة الناتج المحلّي الخام الذي هو من إنتاج المحاسبة الوطنية المتعلّق بتحديد حقل الإنتاج حيث يعتبر محاسبيا عن الناتج المحلي الخام بالعلاقة التالية :

الناتج المحلي الخام = مجموع القيم المضافة + مجموع الرسم على القيم المضافة + مجموع الحقوق الجمركية.

أيضا يمكن الحصول عليه بصيغة أخرى :

الناتج المحلي الخام = مجموع الاستهلاك النهائي + مجموع التراكم الخام للأصول الثابتة + مجموع تغيّر المخزون + مجموع الصادرات – مجموع الواردات.

ويمكن في هذا الصدد التمييز بين نوعين من الناتج المحلي الخام هما الناتج المحلّي الخام الاسمي ، والناتج المحلي الخام الحقيقي وفقا لاعتبار أثر السعر حيث أنّ الاسمي يعبّر

عن قيمة الإنتاج بالأسعار الجارية ، وبالتالي هو خاضع للتغيّرات في الأسعار لا في الكميات ، في حين أنّ الحقيقي يأخذ بعين الاعتبار التغيّرات الكمية فقط من خلال قسمة الناتج المحلي الخام الاسمي على مؤشّر الأسعار.

وعلى هذا الأساس يتمّ حساب معدّل النمو من خلال التغيّر الحاصل في الناتج ، وعليه النمو الاقتصادي هو فعل تراكمي لا يمكن رصده إلاّ بعد مرور فترة زمنية لتغير الناتج المحلي الخام من سنة إلى أخرى.

مثلا الجدول[1] التالي يعبّر عن معدّلات النمو الحقيقي في العالم بين 2000/1995 بالمائة:

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000
معدل النمو %	3,6	4,0	4,2	2,8	3,5	4,8

وفي حالة تساوي معدّل النمو مع معدّل التغيّر في الناتج المحلي الخام الحقيقي يجب مقارنة الناتج المحلي الحقيقي بالناتج المحلي المحتمل (الكامن) ، حيث يعبّر عن مستوى الإنتاج القابل للتحقيق باستخدام كامل الطاقة الإنتاجية خاصّة العمل. وبالتالي يمكن تعريف الناتج المحلي الكامن (المقدّر) هو الناتج المحلي الخام الذي يضمن التشغيل الكامل (لكافة أنواع الطاقة الإنتاجية). وعن طريق استخدام هذا المصطلح يتمّ اعتماد مؤشّر آخر يتمثّل في فجوة أوكن OKUN حيث تعبّر عن الفرق بين الناتجين المحليين الخامين الكامن (المقدّر) والحقيقي (الفعلي).

فجوة أوكن = الناتج المحلي الخام الكامن – الناتج المحلي الخام الفعلي.

إلاّ أنّ المحاسبة الوطنية وفي هذا المجال بالتحديد تواجه نقائص أهمّها :

- مضمون الناتج المحلي الخام نتيجة اختلاف نظم المحاسبة الوطنية في تحديد حقل الإنتاج.

[1]- الجدول مقتبس من التقرير العربي الموحّد 2001/09 ، ص 247 ، الصادر عن صندوق النقد العربي.

- صعوبة إدراج التكاليف الفعلية للحصول على الإنتاج خاصّة منها تكاليف تدهور البيئة ، الآثار الخارجية ، آثار التلوّث ، ... الخ.
- وجود اقتصاد موازي عريض مركّب من مجموعة أنشطة غير مصرّح بها ، وفي بعض الأحيان غير شرعية (مخدرات ، رشوة ، ...) وتأثيره الكبير على الناتج المحلّي الخام حيث يصل في بعض الاقتصاديات إلى 20 % من الناتج المحلي الخام.

3-2- التشغيل :

تعدّ مشكلة البطالة من أصعب المشاكل الّتي تتعرّض اقتصاديات الدول منذ القدم من خلال أنّ تعويض البطالين يعتبر تكلفة بالنسبة للمجتمع ، ولها إمكانية كبيرة في الحدّ من النمو الاقتصادي[1].

إلاّ أنّ التشغيل بمفهومه الموسّع يشمل تشغيل واستخدام كافة عوامل الإنتاج ، إلاّ أنّ المفهوم المسيطر بالنظر لتأثيره الكبير يتعلّق أساسا بعامل العمل ، وكمؤشّر اقتصادي هامّ يتمّ تقدير البطالة في المجتمع من خلال التمييز بين :

- إجمالي السكان وتصنيفهم إلى فئتين هامتين
  - الفئة النشطة.
  - الفئة الغير نشطة

حيث يعرّف مكتب العمل الدولي العاطل بـــ :

"كلّ من هو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبّله عند مستوى الأجر السائد ، ولكن دون جدوى"[2].

وعليه يتمّ حساب معدّل البطالة :

معدّل البطالة = عدد العاطلين / مجموع السكان.

وهناك عدد من أنواع البطالة وفقا لعدّة أصناف أهمها :

[1] - نفس المرجع السابق ، ص 40/39.

[2] - نفس المرجع السابق ، ص 40.

– البطالة الدورية :

هذا النوع يرتبط بالدورة الاقتصادية حيث تنقسم إلى مرحلتين مرحلة الرواج حيث يتزايد حجم الدخل والتوظيف إلى أن يصل التوسّع إلى بلوغ الذروة لينتقل بعدها النشاط إلى الهبوط حيث يدخل الاقتصاد مرحلة الانكماش إلى أن يصل إلى نقطة دنيا ثمّ بعدها يتجه إلى التوسّع والانتعاش من جديد ، وهكذا ، وهذه الدورات ترتبط أساسا باليد العاملة ممّا يؤثّر مباشرة على حجم البطالة.

– البطالة الاحتكاكية :

هذا النوع من البطالة ناتج عن سبب تنقّل العاملين المستمر بين المناطق والمهن المختلفة، وتنشأ بسبب نقص المعلومات لدى الباحثين عن العمل ، ولدى أصحاب الأعمال الذين تتوفّر لديهم فرص العمل خاصّة. ومن المعروف هو وجود فترة فاصلة ناتجة عن البحث عن الإمكانات المتاحة والمفاضلة بينها ، وقد تطول هذه الفترة نتيجة نقص المعلومات خاصّة حيث هناك علاقة عكسية بين الفترة وتواجد المعلومات.

– البطالة الهيكلية :

يحدث هذا النوع بسبب تغيّرات هيكلية تمسّ الاقتصاد القومي كالتغيّر القومي في هيكل الطلب على المنتوجات ، أو تغيّر الفنّ الإنتاجي أو توطين الصناعات ، وبالتالي تحصل نتيجة انخفاض الطلب على نوعيات معيّنة من العمالة بسبب الكساد الحاصل في الفترة السابقة للمنتوجات مجال عملهم ، وظهور طلب على نوعيات معيّنة من المهارات اللازمة لإنتاج سلع معيّنة لصناعات ناشئة أيضا تحصل بسبب تغيّر هيكلي في سوق العمل كدخول فئات جديدة إليه.

وبالتالي إنّ القول بأنّ الاقتصاد وصل إلى درجة التوظيف الكامل لا يعني بالضرورة أنّ معدّل التشغيل للقوّة العاملة يساوي 100% ، أو أنّ معدّل البطالة يساوي صفر حيث أنّ هناك قدر من البطالة يوجد في كلّ لحظة ، فالتوظيف الكامل تختفي

البطالة الدورية ، ويسود عندئذ معدّل البطالة الطبيعي الذي عادة ما يضمّ البطالة الاحتكاكية والبطالة الهيكلية.

وتجدر الإشارة إلى أنّ هناك علاقة بين النمو والبطالة من خلال أنّ زيادة وتيرة النمو الاقتصادي تؤدي بالضرورة إلى انخفاض البطالة والعكس صحيح ، ويمكن أساسا التعبير عن ذلك في الصيغة التالية :

فجوة OKUN × ثابت = معدّل البطالة الفعلي – معدّل البطالة الطبيعي.

حيث يتغيّر هذا الثابت من اقتصاد دولة إلى أخرى مثلا في الاقتصاد الأمريكي يساوي 5/1 .

3-3- تحقيق التوازن الخارجي :

ويقصد به السعي وراء تحقيق توازن ميزان المدفوعات أين يعكس ميزان المدفوعات موقف ووضعية الاقتصاد القومي تجاه باقي اقتصاديات العالم حيث اختلال ميزان المدفوعات يعبّر غالبا عن حالة العجز إلى زيادة مديونية الاقتصاد بمعنى أنّها تستهلك أكثر من إمكانياتها ، أيضا عجز وتدهور قيمة عملتها ، وعليه توازن ميزان المدفوعات يسمح بالمحافظة على استقرار العملة وتنمية المبادلات الاقتصادية من خلال أنّ التقلبات الفجائية في العملة تحمل في أغلب الأحيان مخاطر كبيرة خاصّة للدول ذات العملات الضعيفة والهشّة.

ووفقا لصندوق النقد الدولي يعبّر التوازن عن تساوي مجموع البنود الدائنة مع مجموع البنود المدينة بمعنى الحصول على رصيد معدوم.

وعلى العموم يتركّب ميزان المدفوعات من :

أ – الميزان التجاري :

ويمثّل الفرق بين صادرات وواردات السلع ، ويعتبر الميزان التجاري مؤشّر جيّدا للتحليل من خلال التعريف باتجاهات ميزان الحساب الجاري حيث إمكانية إتاحة وفرة

البيانات والمعلومات بخصوص تجارة السلع من طرف مصالح الجمارك بعكس صعوبة توفير المعلومات عن تجارة الخدمات الّتي تستغرق فترة أطول.

ب – ميزان الحساب الجاري :

من جهته يمثّل الفرق ولكن هذه المرّة بين القيود الدائنة والمدينة للسلع والخدمات والدخل والتحويلات حيث يقيس التغيّر في صافي وضع الأصول الأجنبية لاقتصاد ما. وفي العادة يكون الاختلال في ميزان الحساب الجاري مؤقّتا نتيجة انخفاض أسعار الصادرات (حالة العجز) ، وبالتالي لا يستدعي بالضرورة إلى تصحيح السياسة العامّة إلاّ في حالة استمرار وطول مدّة العجز ، فإنّها تتطلّب القيام بإجراء التصحيحات اللازمة في السياسات بسبب عدم القدرة على تمويل العجز إلى ما لا نهاية الذي يكون قي شكل قروض وديون خارجية أو في بعض الاقتصاديات عن طريق السحب من الاحتياطات الدولية.

ج – الحساب الرأسمالي والمالي :

تستدعي الضرورة تمويل عجز الحساب الجاري عن طريق زيادة الخصوم الأجنبية أو انخفاض الأصول الأجنبية وبالتالي تشكّل هذه التدفقات المالية **الحساب الرأسمالي المالي** لميزان المدفوعات حيث أنّه يعبّر وببساطة عن صافي الاقتراض الأجنبي والتحويلات الرأسمالية لاقتصاد ما ، حيث أنّ التحويلات المالية غير النقدية المكوّنة للحساب هي مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر وصافي الاقتراض الأجنبي ، وبالتالي يشير الوضع العام لميزان المدفوعات على مدى ضعف أو قوّة الاقتصاد الكلّي القومي من خلال تصويره لدرجة تنافسية الاقتصاد من خلال رفع حصّة سوق منتجات هذا الاقتصاد حيث أنّ التنافسية بمعناها الواسع لا يعني بالضرورة إلى تكلفة عوامل الإنتاج أو سعرها ، وإنّما إلى مجموعة مقاييس أخرى ذات دلالة كجودة المنتوج ، أساليب التسيير المستخدمة ، التحكّم في تقنيات الإنتاج ، التسويق ، ...الخ.

وعلى كلّ فإنّ ميزان المدفوعات يسمح بحساب مؤشّرات مهمّة مفيدة جدّا لبناء القرارات الاقتصادية أهمّها :

– نسبة الاحتياطي الأجنبـــي إلى الديون :

وهذا المؤشّر ضروري خاصّة لمعرفة وقياس قدرة الاقتصاد على مواجهة أعباء المديونية خاصّة في الأوقات الحرجة. وبالتالي فإنّ ارتفاع هذا المؤشّر يدول خاصّة على وفرة السيولة الخارجية ، وذلك بالنظر إليه كهامش أمن تعود وتلجأ إليه الحكومات والسلطات للحفاظ على استقرار أسعار الصرف ، أيضا يستخدم لمواجهة الاختلالات الظرفية ، إلاّ أنّ ارتفاع هذه النسبة ليس بالضرورة جيّدا خاصّة في حالة ما يكون الارتفاع مفرطا حيث يشير إلى تجميد الأموال بمعنى هو تضييع لفرص استثمار هذه الأموال وبالتالي يمثّل فرصة ضائعة[1].

– الطاقة الاستيرادية للاقتصاد :

يمكن تلخيصها في العبارة الرياضية التالية :

$$CM = (x + F) - (D + P) / B$$

حيث أنّ : – الطاقة الكلية للاستيراد : CM

– حصيلة الصادرات : x

– حجم الأموال الأجنبية المحصّلة : F

(قروض ، تحويلات)

– خدمات الدين : D

– التحويلات إلى الخارج : P

– متوسّط سعر الوحدة من الواردات : B

وبالتالي يمكن تحليلها دائما رياضيا :

$$CM = x - D / B + F - P / B$$

[1]– المرجع السابق ، ص 43/42 .

حيث تعبّر : * x –D / B عن الطاقة الاستيرادية الذاتية الناجمة عن الفائض من حصيلة الصادرات.

* F – P /B : الطاقة الاستيرادية المعتمدة على القروض.

– نسبة الدين الخارجي إلى الصادرات :

وتعبّر عن قدرة تسديد الديون على المدى الطويل والمتوسّط اعتبارا أنّ الصادرات هي المصدر الرئيسي لذلك ، وعليه فبقدر ما تكون هذه النسبة مرتفعة بقدر ما يواجه الاقتصاد الكلي القومي خطر التوقف عن تسديد ديونه حيث أنّها نظريا تحرص الدول على ألا تتجاوز هذه النسبة 50%.

3-4- التحكّم في التضخّم :

من المعروف أنّ مشكل التضخّم من أصعب المشاكل الّتي تواجه اقتصاديات الدول حيث يتمّ دائما السعي إلى خفض معدّل التضخّم من خلال أنّ فقدان التحكّم في هذا المشكل يؤدّي إلى تأثير سلبي مباشر على باقي المؤشّرات الاقتصادية المعتمدة خاصّة في بناء القرارات الاقتصادية حيث يعتبر هذا النوع من التضّخم تضخّما زاحفا ، يمكن أن يتحوّل إلى تضخّم جامح ، ولعلّ التأثير الكبير للتحكّم يؤدّي عادة إلى فقدان ثقة الأعوان الاقتصاديين ، وبالتالي إلى إفشال السياسة الاقتصادية[1].

ولقد استدعى مشكل التضخّم القيام ببحوث ودراسات كثيرة حيث أنّ التحكّم في التضخّم أولوية لدى الكثير منهم ، ومثال ذلك منطق منحنى فيليبس ، وعادة ما يتمّ قياس التضخّم باستخدام مؤشّرات أخرى أهمّها:

– الرقم القياسي لأسعار المستهلكين :

وهو مرآة عاكسة للتغيرات الطّارئة عن القوّة الشرائية للنقود المستعملة للإنفاق على المواد المختلفة للمعيشة خلال فترتين زمنيّتين ، ويؤخذ بعين الاعتبار أسعار السلع

[1] – المرجع السابق ، ص 46.

والخدمات الاستهلاكية من قبل العائلات بأسعار التجزئة باستخدام الاستهلاك المتوسط للسكّان بواسطة معاملات الترجيح.

– الرقم القياسي الضمني :

يتمّ حسابه من خلال قسمة الناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية في سنة معيّنة على الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لنفس السنة مضروبا بالمائة.

الرقم القياسي الضمني = الناتج الداخلي الخام للأسعار الجارية / الناتج الداخلي الإجمالي للأسعار الثابتة.

وبالتالي يتضمّن هذا المؤشّر أسعار جميع السلع والخدمات المتاحة في الاقتصاد ، وهنا سواء كانت هذه السلع والخدمات استهلاكية أو وسيطية أو إنتاجية وهو يضمّ كافة أنواع الأسعار (الجملة والتجزئة) ويعبّر عليه أحيانا بالمكمش (Déflateur) ، ويتمّ حسابه عادة سنويا أو فصليا في أفضل الحالات إلا أنّه يطرح مشكل إدراج أسعار الخدمات المقدّمة من قبل الإدارة حيث تقيّم جزافيا أيضا يعكس بشكل سيّئ ارتفاع أسعار النفقات الداخلية في حالة تدهور شروط التبادل[1].

– معامل الاستقرار النقدي :

أصل هذا المعامل هو النظرية الكمية للنقود التي ترى أنّ الزيادة في كمية النقود بدون أن قابلها زيادة في الإنتاج المحلي الخام الحقيقي هو سبب ظهور التضخّم من خلال اختلال التوازن بين الإنفاق النقدي والتدفق الحقيقي للسلع والخدمات رياضيا يعبّر معامل الاستقرار في العبارة التالية :

$$B = DM / M - DY / Y$$

حيث :– **B** : معامل الاستقرار النقدي.

– **DM /M** : نسبة التغيّر في الكتلة النقدية.

[1] – نفس المرجع.

– **DY /Y** : نسبة التغيّر في الناتج المحلي الخام ، حيث يمكن الحصول على الحالات الثلاثة التالية الممكنة :

* معامل الاستقرار النقدي :

* B = 0 => D M/M = DY/Y => الأسعار مستمرة ثابت = **P**

* B >O => DM/M > DY/Y => ضغط تضخمي => P ↗

* B < O => DM/M < Y/Y => P ↘

– معيار فائض الطلب :

يتعلّق هذا المعيار أساسا بأطروحات كينـــز المرتبطة بالطلب الفعلي وتحديد المستوى العام للأسعار ، من خلال أنّ الزيادة في الطلب الفعلي بدون أن يقابل بزيادة في الإنتاج تدفع إلى زيادة النفقات تنتج عنها زيادة في حجم الطلب الفعلي ممّا يؤدي إلى حالة تضخّم حقيقي ، ويتمّ قياسه وفقا للعبارة الرياضية التالية :

$$\mathbf{D = (Cp - Cg + I + DS) - Y}$$

حيث : – D : فائض الطلب الخام.

– Cp : الاستهلاك الخاص بالأسعار الجارية.

– Cg : الاستثمار العام بالأسعار الجارية.

– I : الاستثمار في الأصول الثابتة بالأسعار الجارية.

– DS : الاستثمار في المخزون السلعي بالأسعار الجارية.

– Y : الناتج المحلي الخام بالأسعار الثابتة.

ويمكن مصادفة حالة ارتفاع أسعار السلع والخدمات في حالة إذا ما زاد الإنفاق القومي بالأسعار الجارية على الناتج المحلي الخام بالأسعار الثابتة[1].

– معيار الإفراط النقدي :

وهو المؤشّر المعبّر عن الفائض في الكتلة النقدية عن المستوى الملائم ، من خلال العبارة التالية :

[1] – نفس المرجع السابق ، ص 49.

$$M' = \lambda Y_t - M_t$$

حيث M' : حجم الإفراط النقدي.

λ : متوسط نصيب الوحدة من الناتج المحلي الخام الحقيقي من كتلة النقود

ويحسب على أساس : $\lambda = M/Y$ حيث M : كمية النقد.

Y : الناتج المحلي الخام بالأسعار الثابتة.

Y_t : حجم الناتج المحلي الخام الحقيقي بالأسعار الثابتة لفترة معيّنة.

M_t : كمية النقود المتداولة بالفعل خلال نفس السنة[1].

وعادة ما يتمّ التمييز بين نوعين من التضخّم بالنظر إلى سبب حدوثه هما :

– التضخّم بالطلب :

يحدث نتيجة الارتفاع في النفقات الخاصّة للعائلات والمؤسّسات المموّل عن طريق القروض أو استخدام الأصول المالية ، أو نتيجة ارتفاع في الطلب الخارجي ، ولا يحدث التضخّم في حالة وجود عرض كافي للسلع و الخدمات يغطي الطلب ، وعامّة الأسباب الرئيسية لعجز العرض تتمثّل في :

- عجز في المخزونات.
- عدم الإمكانية للجوء إلى الاستيراد مثلا بسبب عدم توفّر العملة الصعبة مثلا.
- الندرة الناتجة عن عوامل أو أحداث فجائية (عرضية).
- استفاء كلّ الطاقة والقدرة الإنتاجية (الاستغلال 100%).

– التضخّم بالتكاليف :

وهو ناتج عن ارتفاع الأسعار ممّا يسبّب ارتفاعا في تكاليف عوامل الإنتاج (الأجور ، المواد الأولية ، ...).

[1] – نفس المرجع السابق ، ص 50/49 .

المبحث الثاني : علاقة المعلومات باتخاذ القرار الاقتصادي.

ربطا للموضوعين الاقتصاد بالمعلومات ، فقد قامت عدّة دراسات تتعلّق بهذا الشأن ، ويمكن التطرق إلى ذلك من خلال ثلاثة مداخل :

1- مداخل الدراسة :

1-1- مدخل الاقتصاد الكلي Approche Macro Economie :

حيث تدور عدّة إشكاليات في هذا المجال مثلا محاولة الإجابة عن التساؤلات :

* هل استعمال تقنيات الإعلام والاتصال TIC هي الّتي خلقت هذا الاقتصاد الحديث ؟
* لماذا في هذا الوقت بالتحديد (مفارقة Solow) ؟
* نماذج نمو الاقتصاد الحديث ؟

1-2- مدخل الاقتصاد الجزئي Approche Micro Economie :

ويدور أساسا حول :

* دور المعلومة في تسيير الاقتصاد ؟
* النماذج الجديدة للاقتصاد.

1-3- مدخل قطاعي Approche Sectorielle :

وهذا المدخل يتخصص في الإجابة عن تساؤل مردودية قطاعات الإعلام اقتصاديا.

وبغرض الإجابة على كل هذه الأسئلة مجتمعة يمكن الاستعانة بالنقط التالية :

2- تطور استعمال TIC :

تقنيات الإعلام والاتصال حيث يتمّ تسجيل الملاحظات التالية :

– ارتباط عهد المعلومات ارتباطا كبيرا بعهد الأنترنيت (عولمة المعلومات) ممّا يستلزم ضرورة الفهم الجيد بل الاقتناع بدور المعلومات في تسيير الاقتصاديات الحديثة المتسمة بطابع العالمية ، وبالتالي الاقتناع بأساسية المعلومات في الاقتصاد الحديث.

- دور المعلومة وفعاليتها في التبادل (échanges) ممّا يقود إلى مفهوم العقلانية (Rationalité) الذي تتطلّب الإلمام بكل المعلومات حول المعاملات. أيضا دور المعلومات داخل وخارج المؤسسات ، ممّا يوضح قدرة المعلومات في تحديد قرارات الأعوان المهتمين بالاقتصاد (كالمستثمرين ، المؤسسات المالية...)[1].

3- **النظر إلى المعلومة كمنفعة عمومية** :

حيث من خلال هذا المنظور يستنتج :

* اعتبار المعلومة كمنفعة ممّا يقود إلى :

- اعتبارها عمومية يستلزم عدم امتلاكها Non appropriabilité

- اتسامها بكل خصائص المنفعة العمومية.

وعليه فإنّ المعلومة يجب أن تتوفر لكلّ من تهمّه أمور الاقتصاد.

- **المعلومة والعلاقة بين الأعوان Les agents** : وهنا توجد عدّة بحوث ودراسات لتفسير دورها مثلا :

* نظرية التعاقد غير الكامل Théorie des contrats incomplets : والّتي فكرتها الرئيسية هو أنّ المؤسسة وسيلة لعدم كمالية العقود.

* نظرية تكاليف الصفقات Théorie des coûts de transaction : من جهتها ترى أنّ المؤسسة قادرة على إزالة تكاليف الصفقات.

وعليه فغياب المعلومات يؤثر في هيكل المؤسسات.

* مفهوم السوق المثالي Notion Marché Parfait : وما يستلزم من وضوح لكافة معطيات السوق الذي تقود هي الأخرى إلى أنّه لا توجد تكاليف استعمال السوق والذي تجسد فكرة آدم سميث المعروفة باليد الخفية Main visible ، إلاّ أنّه يوجد هدم لهذه الفكرة حديثا من خلال أنّ TIC توفر اكتساب المعلومة بشرعة كبيرة وبأقل تكلفة.

[1] - www.eco.enst-brelague-fr/ensegnement/3A/cmsi/Bloc%20EDSI/3a-VL.PPL

ويمكن توضيح نظرية تكاليف الصفقة من خلال الجدول التالي :

Wiliamson 1975	Coase 1937
تعميم النظرية : تكاليف الصفقة مرتبطة بـــ : - سلوك الأعوان. - طبيعة الصفقات.	يوجد تكاليف استعمال السوق مرتبطة بـــ : - تكاليف البحث عن المعلومات. - تكاليف التعاقد. - تكاليف تبدل العاقد الناتجة مثلا عن تغير الأسعار ، تغير أو تداول الموردون...

ونتيجة هذه النظرية هي أنّ هذه التكاليف يمكن حذفها عن طريق التدويل (العولمة).

- إضافة إلى نقطة مهمة تتمثل في خطورة لا تماثل المعلومات والسلوك الانتهازي حيث يمكن الفصل بين نوعين من اللاتماثل :

* لا تماثل ناتج عن مصادفة معنوية Hasard Moral : حيث يتمّ خلاله حجب ملاحظة طرف من السوق للطرف الآخر.

* لا تماثل ناتج عن اختيار معاكس Select Adverse : هنا يتمّ حجب ملاحظة طرف من السوق لنوعية طرف آخر.

وهنا اهتمّ Wiliamson بأهمية طبيعة الصفقات والمعاملات في خلق سلوك انتهازي وفي اختيار العولمة Internalisation وربطها بعاملين هما :

* تخصص الأنشطة Spécifique

* تعدّد المعاملات وخرج بالنموذج التالي

درجة تخصص الأنشطة Spécificité des Actif

تعدد الصفقات		غير متخصصة	متخصصة
	ضعيفة	سوق	عقود مع تحكيم Arbitrage
	دورانية Recrutement	سوق	العولمة

الحلول المقترحة : يوجد حلين لتجاوز المشاكل :

- العولمة Internalisation : بحيث تصبح :

* البحث عن المعلومات بأقلّ تكاليف.

* مفعول الشهرة (Réputation) في تحديد السلوك الانتهازي.

وبالتالي يمكن استنتاج أنّ غياب المعلومات + السلوك الانتهازي = العولمة أو الوساطة.

وهذا ما يبرّر استعمال TIC مع الأخذ بعين الاعتبار خصائص المعلومات حيث :

1/ مشكل هيكل تكاليف المعلومات :

من خلال تكاليف الإنتاج/تكاليف إعادة الإنتاج.

حيث التكاليف الثابتة غير القابلة للاسترجاع عالية ممّا يستلزم :

التكاليف الحدية Marginal التكاليف الوسيطة Moyen وهو المعروف بالاقتصاد السلمي الكاشف économie d'échelle significatives.

2/ مشكل قيمة المعلومات من خلال :

- إمكانية الاستهلاك أو الاستعمال الجماعي الذي يجب أن يكون متكامل.
- التناسق بين سعر المعلومة وسعر المراجع.
- ضعف تكلفة إعادة الإنتاج.
- تكاليف إعلان المعلومات.
- الاستعداد لاستقبال المعلومات.
- قابلية المعلومات للتلف.

3/ مشكل فعالية الشبكة بالنسبة لبعض المعلومات (البرامج) :

كل هذا يقود إلى مشكل تحديد السعر بالنسبة للمنفعة المعلوماتية وعليه يمكن الخروج بالخلاصة التالية :

أ/ غياب المعلومات في التعامل ⇐ عدم فعالية السوق ⇐ دور فعّال في هيكل المؤسسات ، في توظيف السوق...الخ.

ب/ الخدمات المعلوماتية تتميّز بخصائص ⇐ الأسواق (الخواص). بمعنى طرح تساؤل : هل تغيير هذه الخصائص يغيّر في الأسواق.

وعليه فمن جهة تمّ حصر كل المشاكل الّتي قد يقع فيها أي اقتصاد من بطالة تضخم ، مديونية ،...الخ. المهمّ أنّ تجمع هذه المشاكل أو اتسامها بطابع المزمنة هو السبب الرئيسي لتخلفها ، من جهة أخرى وفي كل مشكلة من هذه المشاكل ثمّ حساب مؤشرها ممّا يقود إلى أسبابها ، فإذا كانت الدول المتخلفة تجهل حجم وقيمة هذه المؤشرات فكيف لها أن تحلّها وهو المراد الوصول إليه في هذا الفصل حيث تعدّ هذه المؤشرات الّتي هي من صلب مهام التحليل الاقتصادي الكلي أو المحاسبة الوطنية دعامة وقاعدة بيانات لهذه الأنظمة معدّة ومجندة خاصة في توجيه الحكومات لحل هذه المشاكل الاقتصادية وبالتالي اتخاذ القرارات والإجراءات اللازمة ، وعند الحدّ والزمان اللازمين ، وذلك يكون عادة في شكل سياسات وبرامج[1].

[1] - www.eco.enst-bretagne-fr/ensegnement/3A/cmsi/Bloc%20EDSI/3a-VL.PTT.

المبحث الثالث: حدود استخدام نظم المحاسبة الوطنية في رسم السياسات الاقتصادية.

عند هذا الحدّ تمّ التوصّل إلى أن نظام المحاسبة الوطنية نظام معلوماتي فعّال وضروري من خلال إعطائه لمعلومات في شكل أرقام ومؤشّرات تخصّ الأنشطة الاقتصادية بصورة كلّية ، حيث يساعد استخدام واستغلال هذه المعطيات في توجيه وتحديد السياسات والقرارات الاقتصادية خاصّة في الأوقات الحرجة التي قد يمرّ بها اقتصاد ما في فترة من الفترات ، فعادة ما تكون هذه المعطيات أساس انتهاج سياسة وتوجيهات الحكومة مثلا يشير معدّل ارتفاع البطالة إلى أنّ حجما معتبرا من القوة العاملة للوطن هي غير مستغلّة ممّا يدعو إلى ضرورة بحث حلول واختيار بدائل ترتكز حول هذا الاهتمام مثلا ، وعلى سبيل الذكر الاستثمار في بعض المشاريع بدل التوجيه نحو الاستيراد.

إلاّ أنّ الأكيد أنّ نظام المحاسبة الوطنية ليس كافيا وشاملا بالقدر الكافي لاتخاذ ورسم القرارات نظرا لبعض الفجوات فيه أهمها :

- صعوبة تحديد بعض المفاهيم في نظام المحاسبة الوطنية مثلا تحديد حقل الإنتاج.
- مشكل تحديد وتقدير الأسعار الفعلية (مثلا سعر الإنتاج ، ...).
- عدم وجود نظام محاسبي قومي بالنظر على اختلاف مثلا تقسيم الاقتصاد الكلّي إلى قطاعات وأعوان اقتصاديين.
- وجود اقتصاد هامشي كبير يصعب تحديد متغيّراته.
- تركيز المحاسبة الوطنية خاصّة على الجانب المادي وإهمالها لباقي الجوانب التي أصبحت لها سيطرة كبيرة في الفلسفة والفكر الاقتصادي الحديث مثلا وأهمّها جانب الموارد البشرية ، وكلّ ما يتعلّق به من كفاءة وتأهيل وتكوين خاصّة بعد التطوّر الهائل في وسائل الإنتاج وبالتالي إهمال العلاقة المتينة التي ترتبط هذه الجوانب المادي ، ومدى قدرتها على التأثير فيه.

خاتمـــة الفصل الثالث :

اعتبارا لكلّ ما سبق تمّ توضيح التزاوج بين الاقتصاد والقياس الاقتصادي خاصّة المتعلّق منه بحلّ المشاكل الاقتصادية الممكن الوقوع فيها أمثلة: البطالة ، التضخّم ، المديونية ، ...الخ.

فالمقصود بنظام المعلومات الاقتصادية الكلية هو إنتاج معطيات ومعلومات في صورة مؤشّرات عادة ما تكون ببالغ الأهمية حيث أنّها ذات دلالة رقمية دقيقة بالنظر إلى أنّها أرقام ومعطيات ذات قابلية للقياس والتحليل تُعتمد كمقياس علمي في شكل قاعدة بيانات ومعطيات اقتصادية يتمّ الارتكاز والاعتماد عليها في بناء واتخاذ القرارات اللازمة والكفيلة المطروحة في شكل بدائل وخيارات ممّا يستدعي استخدام معايير دقيقة تمنح القدرة على الاختيار بينها ، فتترجم في شكل سياسات وبرامج تمكّن من نقل الاقتصاد من حالة إلى حالة أحسن.

إلاّ أنّ الجدير بالذكر هو أنّ نظام المحاسبة القومية ليس كفيلا وقادرا على اتخاذ القرارات التنموية لأنّه يضمّ في معانيه مجموعة من النقائص ، وعليه يجب الاهتمام بالإضافة إلى إنتاج المؤشّرات الاقتصادية الكلية في نظام المحاسبة الوطنية أيضا استعمال الطرق والتقنيات الكمية لقياس النشاط الاقتصادي ، وبالتالي إعطاء الصورة الصادقة والصحيحة للوضعية الحالية ممّا يتيح إمكانية اتخاذ القرارات اللازمة والضرورية ، فمعرفة الحالة الصحية الحقيقية تتيح إعطاء العلاج اللازم ، وبالتالي يجب الاهتمام بهذه الجوانب الكمية للنشاط الاقتصادي لأنّها ضرورية لاتخاذ القرارات ورسم السياسات الاقتصادية التنموية.

الفصل الرابع

نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية

(S.C.E.A)

مقدمة :

من المعروف أنّ إنتاج معطيات اقتصادية كلية عملية ذات دقة ومصداقية كبيرة ، حيث يتسم نظام المحاسبة الوطنية نظاما ذات درجة تناسق وترابط كبيرة حيث يعتمد بدوره على معطيات من مصادر إحصائية في غاية الدقة ، لأنّها تعتبر المادة الأوّلية لإنتاج هذا النوع من المعطيات في شكل مؤشرات.

فهل نظام المحاسبة الوطنية الجزائرية في عصر اقتصاد المعرفة والمعلومات يتسم بهذه الخصائص ؟ وهل يستخدم في بنائه معطيات إحصائية دقيقة تكسبه درجة من المصداقية لرسم وبناء السياسات والبرامج ؟

إضافة إلى تساؤلات أخرى في غاية الأهمية أمثلة هل نظام المحاسبة الوطنية الجزائري قادر على تلبية متطلبات مستخدميه المتمثلين خاصة في الفاعلين الاقتصاديين في الوقت اللازم وبالصيغة اللازمة ؟

أيضا ما درجة تأثير افتقار اقتصاديات الجزائر إلى معطيات اقتصادية كلية ودقيقة وذات درجة مصداقية معقولة إلى تأخر تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية ، خاصة بعد تجريب عدد كبير من الوصفات مبرمجة لهذا الغرض بالذات ؟

وعليه يتسم عرض العناصر التالية بغرض محاولة الإجابة على التساؤلات السابقة الذكر:

- لمحة عن تاريخ تطور المحاسبة الوطنية في الجزائر.
- العرض العام لنظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية (S.C.E.A).
- تحديد مجال الملاحظة في نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية.

المبحث الأوّل : العرض العام لنظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية

(S.C.E.A) Système Compts Economie Algérienne.[1]

تهدف المحاسبة الوطنية أساسا إلى قياس النشاط والعمليات الاقتصادية المنجزة من طرف الأعوان الاقتصاديين بغرض منح صورة بسيطة وعامة وشاملة عنها تقدم في إطار محاسبي متناسق ومتكامل.

من شروط إنشاء نظام للمحاسبة الوطنية مثل S.C.E.A تحديد تعريف للدولة المعنية وإعطاء الحدود الاقتصادية الفعلية لفضائها بدقة ، وأيضا تحديد عناصر ومركبات هذا الفضاء.

يقود هذا الشرط بالضرورة إلى تحديد حقل الملاحظة لـــ S.C.E.A أيضا معرفة عناصره.

تخضع العملية الأولى أي تحديد مجال وحقل الملاحظة إلى معايير واتفاقيات بمعنى تحديد المفاهيم الّتي تسمح بتحديد هذا الحقل الاقتصادي من خلال خاصة تحديد حدوده.

لعلّ أبرز مفهوم يسيطر على هذه العملية هو مفهوم الإنتاج باعتبار أنّه يلعب دورا أساسيا ورئيسيا من خلال ارتباطه بباقي الأنشطة والمراحل الاقتصادية الأخرى ، ويمكن تبسيط ذلك من خلال التمثيل التالي :

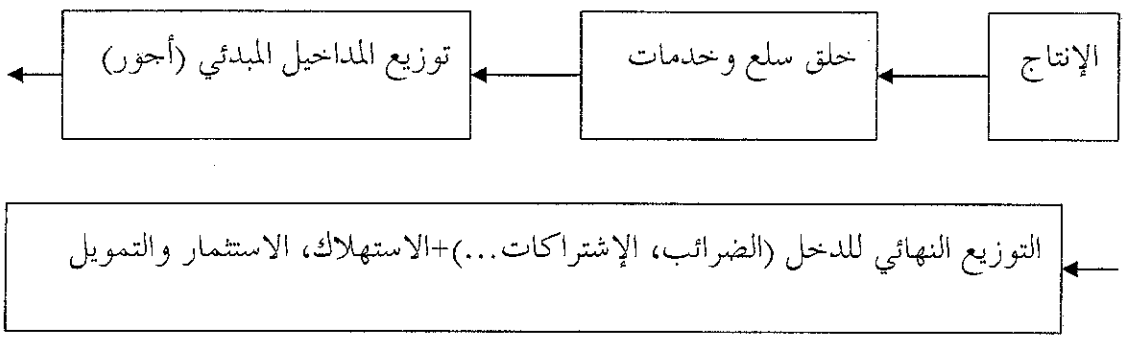

[1] – الدكتور : قادة أقاسم : المحاسبة الوطنية ن.ح.إ.ج ، ص 12/10.

زيادة على معايير أخرى تستخدم بغرض تحديد حقل الملاحظة ، مثلا تحديد الأعوان الاقتصاديين ، وبالتالي النشاط الاقتصادي.

كل هذا بغرض تمكين المحاسبين القوميين بوضع التصنيفات والتجميعات المتجانسة وفق معايير محدّدة بدقة عن طريق العرض الرقمي الشامل والمبسط للنشاط الاقتصادي للبلد.

وكما هو موضح في الفصل السابق الهدف النهائي من كل هذه العمليات يكمن في التمكين من القيام بثلاثة أنشطة رئيسية هي[1] :

1/ إعطاء معلومة اقتصادية : من خلال إصدار مجموعة من المعطيات والإحصائيات الّتي تغطي واقع كل المجالات للاقتصاد : الإنتاج ، الأسعار ، الأجور...الخ (L'information économique) الّتي تتيح بدورها معرفة :

- تطور معدل النمو الاقتصادي والخصائص الرئيسية الكبرى.
- إتاحة إمكانية مقارنة هيكل تطور الاقتصاد بين عدّة دول.

2/ تحليل الدوائر الاقتصادية L'analyse des circuits économiques : من خلال :

- دوائر التبادل Les circuits d'analyses ، الإنتاج ، الاستهلاك وأيضا الاستثمار ، التبادل الخارجي يعرض في إطار كلي أو جزئي في أرقام تخص التوازن مثل Tableau d'échanges interindustriels (T.E.I) الذي يعرض هيكل اقتصاد الدولة.
- الدوائر المالية Les circuits financiers : توضح متغيرات الإتاحة النقدية للأعوان وعامة تعرض في جدول العمليات المالية Tableaux d'opérations financiers (T.O.F).

3/ التنبؤ الاقتصادي La prévision économique : سواء تعلّق الأمر بالمدى القصير أو المتوسط حيث :

---

[1] - Maître Guy Pierrot : Comptabilité National.

- الدكتور : قادة أقاسم : المحاسبة الوطنية نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية.

- خلال المدى القصير يتلخص في الموازنات الاقتصادية Les budgets économiques المعبّرة عن قرارات الحكومة باختبار النتائج المحتملة بمحاولة توفير ظروف التوازن العام خلال السنة الجارية والسنة الموالية.

- خلال المدى المتوسط من خلال المخططات المعبرة عن السياسات المرسومة ومحاولة خلق تناسق بينها أو على الأقل عدم تناقضها.

أمّا الأعمال الأولى للمحاسبة القومية الجزائرية فتعود إلى ما قبل الاستقلال حوالي 1958-1959 المرتبطة بمخطط قسنطينة الذي استخدم في الأصل النظام الفرنسي القديم.

بعد الاستقلال تمّ استخدام نفس النظام مع إدخال بعض التعديلات حتّى سنة 1977 ، حتّى تمّ إنتاج نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية الذي ينسجم أساسا مع حاجات الاقتصاد المخطط إلى حين وضع النظام المحاسبي الجديد المنسجم بشكل أفضل مع الواقع الاقتصادي الجزائري ، حيث أحدث المخطط الوطني المحاسبي توافقا كبيرا في تسجيل المعطيات على المستوى الكلّي (الوطني) مع محاسبة الوحدات الاقتصادية (المستوى الجزئي).

كما لا يمكن إغفال أنّ نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية تزامن تماما مع مرحلة تحسين وإثراء الإعلام الإحصائي ، فبعدما كان لمدّة طويلة من مهام المديرية العامة للإحصائيات في وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية عن طريق وضع الحسابات الوطنية ، أصبح منذ 1985 من مهام واختصاص الديوان الوطني للإحصائيات كمؤسسة تحت وصاية مباشرة الوزير الأوّل 1988.

المبحث الثاني : تحديد مجال الملاحظة في نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية[1].

تعدّ عملية تحديد مجال الملاحظة للمحاسبة الوطنية أهمّ عملية في بناء نظام المحاسبة الوطنية ، من خلال القيام بخطوتين رئيسيتين هما :

- تحديد حدود الاقتصاد الوطني بدقة.
- تحديد دائرة الإنتاج.

هاتين الخطوتين تعتبران لبّ وجوهر النظام المحاسبي ممّا يسمح بتوضيح مدلول الأرقام المحاسبية المنتجة في النظام من خلال حصر الوحدات الاقتصادية الداخلة من جهة، ومن جهة أخرى حصر العمليات الإنتاجية لهذه الوحدات. أيضا يسمح ذلك أي الحصر بتوضيح تأثير الوحدات الاقتصادية في النشاط الاقتصادي الحقيقي والمالي الناتج عن العمليات الاقتصادية.

وعليه يكمن هدف المحاسبة الوطنية أساسا في تقييم هذه العمليات وتصنيفها وتسجيلها خلال فترة معينة حيث تعرف هذه الفترة بأنّها المجال الزمني لمجال الملاحظة للمحاسبة الوطنية.

1- تحديد حدود الاقتصاد الوطني :

تعني هذه المرحلة حصر الوحدات الاقتصادية الداخلية بهدف احتساب عملياتها الاقتصادية فتعتبر عمليات داخلية قام بها الاقتصاد الوطني ، وعلمية الحصر هذه لا تمثل إشكالات بالنسبة لمحاسبة المؤسسة ، حيث يمكن تحديد حدود المؤسسة بالوحدات التابعة لها بكل سهولة ، إلاّ أنّها تطرح إشكالا كبيرا بالنسبة للمحاسبة الوطنية.

[1] – مجلة العلوم الإنسانية ، عدد 17 ، 01 جوان 2002 ، جامعة منتوري قسنطينة ، ص 41/40.

مثلا : هل الشركة الإيطالية الّتي تقوم بعمليات إنتاجية داخل الحدود الإقليمية للجزائر خلال فترة معينة يحتسب إنتاجا جزائريا ؟

هذا الإشكال يختلف فيه اثنان :

- الأوّل : لا يعتبر هذا الإنتاج جزائريا باعتبار أنّ جنسية المؤسسة المنتجة ليست جزائرية.

- الثاني : يعتبر هذا الإنتاج جزائريا باعتبار مكان الإنتاج الجزائري.

البعض يعتبره إنتاجا جزائريا بشرط أن يكون لهذه المؤسسة مركز مصلحة Centre d'intérêt داخل الاقتصاد الجزائري. ووفقا لهذا الإشكال تستخدم المحاسبة الوطنية ثلاثة مؤشرات لحلّه هي[1] :

1-1- مؤشر الجنسية Critère de nationalité :

وفقا لهذا المؤشر تعتبر وحدة اقتصادية داخلية إذا كانت جنسيتها وطنية ، وعليه تكون عمليات الاقتصاد الوطني (إنتاج ، استهلاك ، استثمار...الخ) هي العمليات الّتي تقوم بها مثل هذه الوحدة ، حيث وفقا لهذا المؤشر يكون الداخل عبارة عن مجموع الوحدات الاقتصادية ذات الجنسية الجزائرية ، أمّا الخارج فهو مجموع الوحدات الاقتصادية ذات الجنسية الأجنبية.

ويتحدّد وفقا لذلك عملية التصدير الّتي هي انتقال السلع والخدمات الإنتاجية بصورة نهائية من ذوي الجنسية الوطنية إلى غيرهم ، ويكون الاستيراد العملية العكسية لذلك.

في الواقع التطبيقي وفقا لهذا المؤشر تحديد الوحدات الاقتصادية الداخلية يصطدم بصعوبة الحصر الإحصائي لهذه الوحدات الموزعة عبر الأنحاء المختلفة من العالم أيضا عيب ارتباط الوحدات الاقتصادية البعيدة عن الاقتصاد وحركيته وانعدام تحويلاتها

[1] - نفس المرجع السابق ، ص 42.

للاقتصاد أو ضآلتها في تدعيم دخل الوطن وبالتالي لا فائدة من إعداد الحسابات الوطنية الّتي تعتمد مؤشر الجنسية في تحديد حدود الاقتصاد الوطني.

وبهذا الغرض واقعيا لا يوجد نظام للمحاسبة الوطنية يعتمد هذا المؤشر.

2-1- مؤشر الإقليم :

وفقا لهذا المؤشر تعدّ وحدة اقتصادية داخلية إذا قامت بعمليات اقتصادية داخل الحدود الإقليمية للوطن ، وبناء عليه تعتبر عمليات الاقتصاد الوطني هي عمليات تتمّ داخل الإقليم الجغرافي للوطن ، وعليه يكون الدخل هو عبارة عن مجموع الوحدات الاقتصادية داخل الحدود الإقليمية للوطن ، ويكون الخارج عبارة عن مجموع الوحدات الّتي تقوم بعملياتها خارجها ، وبالتالي تتحدّد عملية التصدير وفق هذا المؤشر هو انتقال السلع والخدمات الإنتاجية بصورة نهائية من داخل الإقليم إلى خارجه أمّا عملية الاستيراد فهي العملية العكسية لذلك.

أمّا عن خصائص اعتماد هذا المؤشر في التصنيف فهو سهل نسبيا إذ يكفي حصر وتصنيف ثمّ احتساب العمليات الّتي تمّت داخل حدود الإقليم الوطني المنجزة من طرف المتعاملين الاقتصاديين المتواجدين داخل الإقليم سواء تعلّق الأمر بأصحاب الجنسية الوطنية أو الأجنبية وعليه لا تحتسب عمليات المواطنين الّتي تمّت خارج هذه الحدود.

إلاّ أنّ الإشكال المطروح عند هذه النقطة بالذات هو هل هذا المؤشر يمكن من تصوير حركية الهيكل الاقتصادي الوطني ؟

بمعنى عكس الإشكال المطروح في اعتماد المؤشر السابق حيث إهمال فائدة الوحدة المرتبطة مصلحيا بالاقتصاد الوطني الّتي لها مركز مصلحة داخل هذا الاقتصاد رغم أنّها متواجدة خارج الإقليم.

أيضا من جانب آخر ما الفائدة من احتساب عمليات وحدة أجنبية كعمليات داخلية إذا كانت تتواجد داخل الإقليم الوطني بصفة مؤقتة وترتبط مصلحتها خارج الإقليم الّتي تتواجد به.

وبالتالي يلاحظ أنّ معيار مركز المصلحة يمثل أهمّ معيار يمكن أخذه بعين الاعتبار عند تصنيف واحتساب العمليات الداخلية من غيرها للاقتصاد الوطني ، تتمثل هذه المصلحة في العلاقة الجدلية الّتي تربط الوحدات الاقتصادية بالاقتصاد الوطني وفقا لهذا العلاقة تؤهل الوحدة الاقتصادية لأن تكون داخلية مهما كانت جنسيتها[1].

1-3- مؤشر الإقامة :

جاء هذا المؤشر كحل لمشكل حصر واحتساب عمليات الوحدات الاقتصادية ذات الجنسية الوطنية دون مراعاة ارتباطها مصلحيا بالاقتصاد الوطني في مؤشر الجنسية ومشكل استبعاد حساب عمليات وحدات ذات الجنسية الوطنية والّتي تقوم بنشاطها خارج الإقليم الوطني رغم ارتباطها مصلحيا بالاقتصاد الوطني في مؤشر الإقليم ، فمؤشر الإقامة هو حل لهذين الإشكالين من خلال اعتماده في تحديد وحصر الوحدات الاقتصادية الداخلة على مركز المصلحة ، بمعنى وفقا لهذا المؤشر تكون الوحدة الاقتصادية مقيمة إذا كان لها مركز مصلحة داخل حدود الاقتصاد الوطني ونعني بمركز المصلحة قيام هذه الوحدة بأنشطة وعمليات اقتصادية خلال سنة أو أكثر داخل هذه الحدود ، من جهة أخرى تتحدّد حدود الاقتصاد الوطني من الحدود الإقليمية للوطن بما في ذلك الحدود البحرية (المياه الإقليمية الوطنية) والفضاء الجوي الوطني إضافة إلى الجيوب الإقليمية الوطنية Enclaves territorièles nationales مثل مراكز البحث الوطنية في دول أجنبية والسفارات الوطنية بالخارج واستثناء الجيوب الإقليمية الأجنبية داخل الوطن مثل المنظمات الدولية المتواجدة داخل الوطن أيضا السفارات ومراكز البحث الأجنبية. وبالتالي يحتسب وفقا لهذا المؤشر أنشطة الوحدات ذات الجنسية الوطنية المرتبطة بمركز مصلحة داخل الحدود الاقتصادية الوطنية سواء تمّت داخل أو خارج الإقليم الوطني. ويستبعد أنشطة وحدات الجنسية الوطنية أو غيرها ولو تمّت داخل الإقليم إذا لم يكن لها مركز مصلحة داخل الاقتصاد الوطني. وبالتالي يدخل مفهوم الإقامة في الداخل والخارج

[1] – مقال للدكتور : محمد الطاهر درويش ، المرجع السابق ، ص 42 ، 43.

ويتمّ تحديد مفهوم التصدير هنا بأنّها انتقال السلع والخدمات الإنتاجية بصورة نهائية من الوحدات المقيمة إلى الوحدات غير المقيمة ، أمّا الاستيراد فهو العملية العكسية ، وبالتالي قد نطلق لفظ التصدير والاستيراد على عملية الانتقال الّتي قد تتمّ في نفس المكان ، مثلا مشتريات سفارة أجنبية من مركز أو محل لبيع سلع في الجزائر عملية تصدير من وجهة نظر الاقتصاد الجزائري والعكس إذا قامت مثلا السفارة الجزائرية باقتناء مشتريات من محل تجاري بفرنسا مثلا تعتبر استيراد رغم أنّها لم تتعدّ الحدود الإقليمية والجغرافية للجزائر.

والملاحظ في هذا المؤشر هو أنّ الاقتصاد الوطني يتحدّد بخضوعه بالدرجة الأولى لاعتبارات اقتصادية تنحصر في مفهوم مركز المصلحة دون اعتبارات جنسيته أو إقليمية جغرافية ، وبالتالي ارتباط الوحدة الاقتصادية بالاقتصاد الوطني وفق العلاقة الجدلية بينهما، وهي المحدّد الرئيسي لاعتبار علمياتها واحتسابها كعملية داخلية وهو ما يشكل فعلا أساس المحاسبة الاقتصادية[1].

نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية S.C.E.A اعتمد مؤشر الإقامة في تحديد حدود الاقتصاد الوطني وتعتبر عملية الاعتماد هذه قفزة نوعية نسبة إلى نظام المحاسبة الوطنية الجزائرية C.N.A السابق الذي يعتمد مؤشر الإقليم في تحديد هذه الحدود. مثلا ولإبراز ميزة هذا المؤشر في نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية : خلال السنة المحاسبية 1996 بلغ الإنتاج الكلي الخام للجزائر 3.390.652,6 مليون دينار لا يسمح بقراءة هذا الرقم.

– نفس الرقم يعبر مجموع الإنتاج الخام للوحدات الاقتصادية الإنتاجية المقيمة بمعنى أنّه يضمّ قيمة إنتاج الوحدات الوطنية وفق هذا المؤشر. والمشكل المطروح على مستوى نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية يتمثل في اختراقه لهذا المؤشر المعتمد.

[1] – نفس المرجع ، ص 43.

بمعنى خروج نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية على منطلقات حدّدها ومفاهيم عرفها في مجال ملاحظته ممّا أدّى إلى اختلال النسق المنهجي والمحاسبي وبالتالي خلق اختلال على المستوى المفهوماتي لترابط المفاهيم وتناسقها بعضها البعض.

ويمكن توضيح ذلك جيدا من خلال [1]:

مثلا جدول المدخلات المخرجات سنة 1989 Tableau Entrées Sorties (TES) قسم الاستهلاك النهائي للعائلات إلى ثلاثة أنواع :

- الاستهلاك النهائي داخل حدود الاقتصاد الوطني للعائلات المقيمة.
- الاستهلاك النهائي خارج حدود الاقتصاد الوطني للعائلات المقيمة.
- الاستهلاك النهائي داخل حدود الاقتصاد الوطني للعائلات غير المقيمة.

من جهة أخرى يؤكد أنّ الاستهلاكات النهائية الّتي تظهر في جدول المدخلات المخرجات هي استهلاكات تتمّ داخل حدود الاقتصاد الوطني بما في ذلك الاستهلاك الذي يقوم به غير المقيم لكنها تستبعد الاستهلاكات الّتي تقوم بها في الخارج العائلات المقيمة ، وبالتالي استبعاد الخدمات المستهلكة في الخارج من طرف العائلات من الواردات أيضا تستبعد من الصادرات الخدمات المستهلكة داخل الحدود الاقتصادية الوطنية من طرف العائلات غير المقيمة.

أيضا إعداد جدولي 1979 و1989 استخدم مؤشر عبور الحدود Franchissement du territoire في تعريف التصدير والاستيراد في حين أنّ هذا المؤشر لم تستخدمه المحاسبة الوطنية أبدا.

ولعلّ أكبر دافع للخروج عن مفاهيم المحاسبة الوطنية عموما وعن مفهوم نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية نفسه للتصدير والاستيراد هو استخدام الإحصائيات الجمركية كحلّ لمشكلة ندرة المصادر الإحصائية في تزويد المحاسبة الوطنية بمادتها الأولية.

[1] - نفس المرجع ، ص 44/42.

حتّى هنا تمّ وفقا لأحد المؤشرات السابقة تحديد حدود الاقتصاد الوطني بعدها تقوم المحاسبة الوطنية بتحديد الوحدات الإنتاجية من غيرها وباختصار تقوم بتحديد دائرة الإنتاج.

2- الأعوان الاقتصاديين لنظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية :

يعتمد نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية لتجميع الأعوان إلى نوعين من التصنيف هما :

- تصنيف في شكل قطاعات مؤسسية.
- تصنيف في شكل فروع.

2-1- الفروع والقطاعات Branches et secteurs [1] :

الغرض من هذا التصنيف هو تجميع المؤسسات وفق نشاطها بهدف إتاحة إمكانية التحليل الدقيق للواقع والحقيقة.

* **الفروع** : هي تجميع للمؤسسات وفق السلع والخدمات المنتجة حيث تكون هذه المنتجات متجانسة أكثر ما يمكن.

في حالة ممارسة المؤسسة لعدّة أنشطة منتجاتها تصنف بين عدّة فروع ، كما يمكن أن تتكون الوحدة المؤسسية من مجموعة وحدات إنتاج متجانسة وكل منها تنتج سلعة أو خدمة معينة.

فروع نظام المحاسبة الاقتصادية الجزائرية : يأخذ هذا النظام بأربعة أنواع من الفروع هي:

- فروع الإنتاج الّتي تضمّ كل وحدات إنتاج السلع والخدمات الإنتاجية بما في ذلك المؤسسات الفردية الصغيرة (مثلا فروع التجارة ، فرع المحروقات...).
- فروع الخدمات المسوقة غير الإنتاجية (السكن ، الشؤون العقارية ، خدمات المؤسسات المالية).
- الفروع غير المسوقة للإدارات العمومية.

---

[1] - Maître Guy Pierrot : Comptabilité National, p 17/19.

- الأستاذ : قادة أقاسم : المحاسبة الوطنية نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية ، ص 38/28.

- فروع العائلات.

* **القطاعات Secteurs** : تصنف القطاعات المؤسسات وفق أنشطتها الرئيسية في مجموعات متجانسة. وجود مؤسسات في نفس الفرع يمكنها من إنتاج سلع ثانوية متغيرة وبالتالي تصادف المحاسبين هنا مشكل تحديد وتعريف النشاط الرئيسي هل يؤخذ بعين الاعتبار حسب رقم المبيعات chiffre d'affaires الأكبر أهمية هو الذي يملك أكبر عدد من الأجراء.

أيضا إمكانية تغيير المؤسسة لنشاطها الرئيسي خاصة في المدى البعيد. وبالتالي نسمي قطاع مؤسسي مجموع الوحدات المؤسسية الّتي لها سلوك اقتصادي متشابه أو تتمتع بخصائص متقاربة بالنسبة لمصدر مواردها الأساسية وفي مدونة نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية يتم تصنيف القطاعات المؤسسية في :

- الشركات وأشباه الشركات الإنتاجية غير المالية.
- قطاع العائلات والمؤسسات الفردية الصغيرة.
- المؤسسات المالية.
- شبه القطاع باقي العالم أو الخارج.

ويتمّ اعتماد هذا التجميع بغرض تحليل سلوك التوزيع وإنفاق المداخيل وتراكم رأس المال وتمويل الاقتصاد.

وبغرض القيام بتحليلات جزئية دقيقة للسلوك يمكن أن نقسم بعض القطاعات إلى قطاعات جزئية أكثر تجانسا مثلا تجزئة القطاع الأوّل إلى صناعة الأغذية ، صناعة المعادن ، الصناعة الميكانيكية...الخ ، حيث يتمّ ذلك حسب النشاط أو الإنتاج للمؤسسات.

دائما في إطار نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية تتحدّد في القطاع الأوّل مجموع الوحدات المؤسسية المقيمة والّتي نشاطها الرئيسي هو إنتاج السلع والخدمات المسوقة الإنتاجية. أمّا أشباه الشركات فتجمع فروع الشركات الأجنبية المقيمة بالجزائر وأيضا المؤسسات الفردية الهامة الّتي لها محاسبة تامة والهيئات العامة (بمعنى المؤسسات

الّتي بالرغم من أنّها ليست لها شخصية اعتبارية مستقلة عن الدولة إلاّ أنّها تتمتع بنشاط رئيسي كإنتاج سلع أو خدمة مسوقة ومثال ذلك البريد والمواصلات سابقا)[1].

أيضا هناك تمييز في نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية بين الشركات وأشباه الشركات العمومية والخاصة.

أمّا قطاع العائلات والمؤسسات الصغيرة فيتركب من نوعين من الأعوان الاقتصاديين هما العائلات والمؤسسات الصغيرة الفردية ، حيث تعرف العائلات : بأنّها مجموع الوحدات المؤسسية المقيمة والّتي وظيفتها الأساسية هي الاستهلاك وتنقسم بدورها إلى نوعين : عائلات عادية وتعبّر عن مجموعة من الأفراد الذين يعيشون في سكن واحد يعتبر إقامة أساسية ، أمّا العائلات الجماعية فتعبّر عن مجموعة الأشخاص الذين يعيشون في المجموعات (السجناء ، الجنود ، دور العجزة...الخ).

ولكن المشكل المطروح على هذا المستوى هو أنّ العائلة لا تمسك محاسبة تامة وإنفاقها وتسييرها متغير وبالتالي تعتبر وحدة مؤسسية[2].

أمّا المؤسسات الفردية الصغيرة فهي الّتي تمارس وظيفة أساسية هي إنتاج السلع والخدمات المسوقة المرتبطة بقطاع العائلات.

ولقد تم الربط بين هذه الوحدات والعائلات لأنّ المؤسسات الفردية الصغيرة بدورها ليست لها محاسبة كاملة إضافة إلى أنّها لا تتمتع بشخصية اعتبارية منفصلة عن الشخصية الطبيعية للمالكين (كالحرفيين ، الأطباء ، المحامين ، صغار التجار ، الفلاحين...الخ) وبالتالي يصعب التمييز بين النشاط المهني لهؤلاء وبين النشاط العائلي ، أيضا لا يمكن التمييز بين ممتلكاتهم المهنية والعائلية ، ولذلك تمّ الربط بين هذين النوعين من الأعوان الاقتصاديين.

في حين أنّ قطاع المؤسسات المالية يضمّ مجموع الوحدات المؤسسية المقيمة والّتي وظيفتها الأساسية تمويل الاقتصاد بما فيها البنك المركزي والبنوك الأولية والخزينة

[1] – د. قادة أقاسم ، المحاسبة الوطنية ، ص 40.

[2] – نفس المرجع السابق.

العمومية أيضا باقي المؤسسات المالية إضافة إلى شركات التأمين رغم أنّها لا تساهم بشكل واضح في تمويل الاقتصاد (تأمين ضد الحوادث ، ضدّ الحرائق...الخ).

القطاع الرابع والمتمثل في قطاع الحكومة يعبّر من جهته عن مجموع الوحدات المؤسسية المقيمة وظيفتها الأساسية هي توفير الخدمات غير المسوقة (مجانية أو شبه مجانية) وإعادة توزيع المداخيل والثروات الوطنية (الضرائب ، المساعدات ، الرسوم ، الإنفاق العمومي...الخ). ويشمل الإدارات المركزية والمحلية وإدارات الضمان الاجتماعي والمنظمات الاجتماعية (النقابة...الخ).

وأخيرا شبه القطاع المتمثل في الخارج أو باقي العالم ويضم مجموع الوحدات غير المقيمة من عائلات ، مؤسسات وإدارات ومنظمات غير مقيمة والّتي لها علاقة اقتصادية مع الوحدات المقيمة ، وهو شبه قطاع لأنّه غير متجانس تظهر حسابات الخارج بشكل عام التدفقات بين الاقتصاد الوطني وباقي العالم.

وعليه تعبر القطاعات من جهة أخرى عن تجميع لمراكز القرارات الاقتصادية لها نفس السلوك[1].

2-2- المدونة Nomenclature :

تصنف هذه النواتج في مدونة للنواتج والّتي هي عبارة عن قائمة مرقمة مأخوذة من قبل نظام المحاسبة الوطنية. تطبيقيا نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية له مدونة النواتج والنشاطات NAP والمدونة المختصرة للنشاط والنواتج NAPR ، نسمي أيضا النواتج مراكز حيث يتغير عددها ويتعلّق بدرجة التجميع في المدونة والذي يرتبط بالحاجات النوعية للمستخدم.

أيضا يمكن واقعيا استخدام المدونات حسب حاجة التحليل ، خاصة في جدول المدخلات – المخرجات حيث نجد أنّ نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية استعمل مدونة النواتج ذات مستوى تجميعي من 18 ناتجا و93 ناتجا.

[1] – نفس المرجع ، ص 34/29.

3- العمليات الاقتصادية Les opérations économiques [1] :

النشاط الاقتصادي لكل عون من الأعوان الاقتصاديين يتحدّد وفق العمليات والسلوك الاقتصادي والّتي يمكن التعبير عليه بصيغة نقدية.

هذه العمليات يتمّ تجميعها في أصناف متجانسة من وجهة نظر الطبيعة الاقتصادية ويمكن تجميعها عموما في ثلاثة مجموعات كبيرة هي :

- العمليات على السلع والخدمات Les opérations sur biens et services
- عمليات التوزيع Les opérations de réparation
- العمليات المالية Les opérations financières

3-1- العمليات على السلع والخدمات :

تضمّ خلق وتحويل وتغيير واستعمال السلع والخدمات وبالتالي تضمّ مجموعة من السلوكات.

أ/ الإنتاج La production :

تعني خلق سلعة أو خدمة جديدة. وفي هذا الصدد تستخدم المحاسبة الوطنية منهجيا ثلاثة مفاهيم للإنتاج هي :

أ/1- المفهوم الموسع للإنتاج La notion élargie de la production :

وفق هذا المفهوم الإنتاج هو عملية تؤدي إلى منفعة مادية ، روحية أو ثقافية. يعتمد هذا المفهوم في أساسه النظري على نظرية القيمة والمنفعة الّتي ينادي بها المذهب اللبرالي ، وعليه حسب هذا المذهب تتكون دائرة الإنتاج عمليا من جميع القطاعات والفروع الاقتصادية (أخذ بهذا المفهوم نظام المحاسبة الوطنية للأمم المتحدة لسنة 1968).

أ/2- المفهوم الضيق للإنتاج :

وفق هذا المفهوم العمليات الاقتصادية الإنتاجية هي العمليات الّتي تؤدي إلى إنتاج مادي ملموس أو تساعد على تحقيق هذا الإنتاج المادي كقيم تبادلية في السوق أمثلة

---

[1] – الدكتور : محمد الطاهر درويش مجلة العلوم الإنسانية ، قسنطينة ، جوان 2002 ، ص 45.
- Maître Guy Pierrot : Comptabilité National, p 23.

خدمات النقل والتجارة والتخزين. وفي حقيقة الأمر يعتمد على هذا المفهوم في أساسه النظري على نظرية القيمة – العمل الماركسية.

وبناء عليه تتكون دائرة الإنتاج من : قطاعات الإنتاج المادي والخدمات المادية ، أمّا باقي الخدمات فتعتبر غير إنتاجية وبالتالي تستبعد من الدائرة.

تطبيقيا أخذ بهذا المفهوم نظام محاسبة الناتج المادي للأمم المتحدة سنة 1971 SCPM-ONU وأخذت بجوهره الدول الإشتراكية.

أ/3- **المفهوم السوقي للإنتاج** [1]:

حسب هذا المفهوم العملية الاقتصادية هي العملية الإنتاجية الّتي تؤدي إلى خلق أشياء اقتصادية تسوق أو قابلة للتسويق ، وتتكون دائرة الإنتاج من قطاعات الإنتاج المادي والخدمات الإنتاجية المادية (النقل ، المواصلات ، التخزين...) والخدمات الإنتاجية غير المادية هي خدمات سوقية تقدم لقطاع العائلات مثل خدمات الفندقة ، المقاهي ، المسرح...الخ.

واقعيا أخذ بهذا المفهوم نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية.

" وتعريف العمليات الاقتصادية الإنتاجية وبالتالي دائرة الإنتاج في نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية لا يرتكز على أية خلفية نظرية ، بل هو عبارة عن مؤشر تقني لحصر قائمة من النشاطات الاقتصادية تأخذ كدائرة للإنتاج ، وهو مؤشر كثيرا ما يتعدّاه نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية ".

وبالتالي نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية كثيرا ما يخترق حدود مؤشراته على سبيل الذكر الهيئات المالية كالبنوك وشركات التأمين ومصالح السكن OPGI تقدّم خدمات سوقية، ولكن هذا النظام يستبعدها من دائرة الإنتاج.

[1] – الدكتور : محمد الطاهر درويش ، مجلة العلوم الإنسانية ، عدد 17 جوان 2002.

أيضا تناقض هذا التعريف مع الواقع الاقتصادي الجزائري الذي يعتمد بنسبة كبيرة على الإنتاج بغرض الاستهلاك الذاتي " L'autoconsommation " ويظهر ذلك بوضوح نسبة ذلك في الإنتاج على المستوى الوطني.

أيضا استبعاد قطاع الإدارات العامة من دائرة الإنتاج ، فبالرغم من أنّه يطغى عليه طابع تقديم الخدمات العمومية إلاّ أنّه إنتاج مادي مثل إنتاج المناجم ، المقالع (الرمل ، الحصى). أيضا المياه على سبيل الذكر بلغت مبيعات الإدارات العامة من الماء الصالح للشرب ما يقارب 334 مليون دينار سنة 1989 وبلغت مبيعات مواد البناء المنتجة من طرف هذه المصالح في نفس السنة 12417 مليون دج وهي قيم معتبرة إلاّ أنّها مستبعدة من الناتج الكلي الخام ، ومنه من الدخل المحلي والدخل الوطني رغم أنّها خدمات وسلع مسوقة

حتّى هذا يظهر بوضوح الضعف المنهجي لنظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية في تحديد دائرة الإنتاج بسبب عدّة عوامل أهمّها : غياب أساس نظري لتعريف العمليات الإنتاجية.

أ/4- التعريف النظري لأنواع الإنتاج [1]:

* **La production effective P.E** : تعني كتلة masse السلع والخدمات المنتجة خلال فترة في مؤسسة (أو فرع) وعامة لا يؤخذ به.

* **La production offerte P.O** : ويعبر عن الإنتاج السابق باستبعاد منه الاستهلاك الوسيط لهذا الإنتاج " CI Intraconsommation"

$$P.O = PE - CI$$

* **الإنتاج المتاح La production disponible** : ويعبر عن كتلة السلع والخدمات المتاحة.

* القيمة المضافة La valeur ajoutée : بالنسبة للمؤسسة هي الفارق بين قيمة السلع والخدمات المنتجة وقيم السلع والخدمات المستخدمة في العملية الإنتاجية.

[1] - Maître Guy Pierrot : Comptabilité National, p 24/25.

رياضيا يعبّر عنها بالمعادلة التالية :

$$Va = Pe - (C_1 + C_2) = Pd - C_2$$

* **الناتج الداخلي الخام La production intérieure brute PIB** : يعبّر عن مجموع إنتاج كل المؤسسات.

رياضيا : $PIB = \sum Va$

من التعريف الرياضي هو مجموع القيم المضافة لكل المؤسسات.

أ/5- **مقياس الإنتاج** :

يطرح المشكل اختيارين من الوحدات.

* **الإنتاج بالحجم production en volume** : تعبر عنه في شكل كمي فزيائي مثلا : طن من الفحم ، عدد من السيارات. ما يميز هذا المقياس هو أنّه مستقل عن تطور السعر. ولكن يعاب عليه أنّه غير قابل للتجميع.

* **الإنتاج بالقيمة production en valeur** : يعبر عنه بكميات الإنتاج في شكل قيمة مالية (سعر). وهي الطريقة الوحيدة الممكن تطبيقها واقعيا من خلال أنّها تسمح بالتسجيلات المحاسبية للمنتجات.

ولكن يعاب عليه أنّه لا تتناسب مع مخطط المقارنة الدولي ، أيضا خلال المقارنة من سنة لأخرى في حالة تغير الأسعار.

من ناحية نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية عند ظهور هذا النظام المحاسبي في السبعينات تحاول نهج النظام الاشتراكي في تسيير المجتمع الجزائري على مستوى نصوصها الرسمية فإنّها لم تعتمد هذا النهج كأساس نظري في تعريف العمليات الإنتاجية ومن تحديد دائرة الإنتاج بل اكتفى بسرد قائمة للعمليات الإنتاجية.

وبالتالي ذلك يعكس إلى حدّ بعيد الارتجالية في بناء نظام المحاسبة الوطنية.

ب/ **الاستهلاك La consommation** [1] :

ينقسم إلى نوعين :

[1] – نفس المرجع السابق ، ص 27/25.

* الاستهلاك النهائي : ويعبّر عن كميات السلع الّتي تمكّن من إرضاء وإشباع حاجات الأعوان الاقتصاديين الداخلين عامة تقوم بها العائلات والإدارات العمومية والمنظمات المالية.

* الاستهلاك الوسيط Intermédiaire : وهي قيمة السلع المستعملة من طرف الأعوان المنتجين خلال فترة بهدف إنتاج سلع أخرى أو خدمات.

ج/ **التكوين الخام لرأس المال الثابت La formation brute du capital fixe (F.B.C.F)** :

ويعبر عن المجموع المنقول خلال سنة من الثروة لعون من السلع الاستثمارية والتجهيزات ويمكن تصنيفها إلى :

* استثمارات إنتاجية : هي مجموع التجهيزات للمؤسسات والعائلات المجندة لغرض الإنتاج.

* استثمارات السكن : تقوم بها العائلات والمؤسسات والإدارات العمومية.

* استثمارات أخرى : كاستثمارات الإدارات واستثمارات المؤسسات المالية.

ملاحظة : يتمّ التفريق بين F.B.C.F وF.N.C.F (التكوين الصافي لرأس المال الثابت) بالاهتلاكات الصافية.

د/ **التغير في مخزون عمليات أخرى** :

حيث أنّ المخزون يعبّر عن الإنتاج المحفوظ في المؤسسات في انتظار آجال البيع مستقبلا ، وبالتالي التغير في المخزون يعبّر عن فارق حجم المخزون الناتج عن الإخراج أو الإدخال ، ويعبّر عنه بالفارق بين المخزون بداية مدّة ونهاية مدّة.

هـ/ **العمليات مع الخارج Opération avec l'extérieur**[1] :

وتتلخص بين عمليتي الصادرات والواردات.

[1] - نفس المرجع السابق ، ص 30/33.

2-3- تركيب العمليات على السلع والخدمات :

أ/ المجمعات Les agrégats :

وتنقسم إلى ثلاثة أصناف كبرى :

- المؤشرات الإنتاجية Les agrégats de productions
- الدخل الوطني Le revenu national
- النفقات الخامة الوطنية Dépenses national brute

أ/1- مجمعات الإنتاج في نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية [1]:

عامة تعرف المحاسبة الوطنية المجمعات على أنّها تركيب لمقادير Grandeur تقيس نتيجة النشاط الاقتصادي في مجالات محدّدة لمجموع الاقتصاد ، وتسمى مجمعات لأنّها ناتجة عن تجميع العمليات الأولية الّتي قام بها الأعوان الاقتصاديون.

الغرض من هذا التجميع هو المقارنة بين أداء الدولة الواحدة وفق الزمن ، أيضا بين عدّة دول خلال نفس الفترة. أهمّ أنواع هذا الصنف من المجمعات :

* **الإنتاج الكلي الخام :**

يعرف على أنّه مجموع السلع والخدمات الإنتاجية المنتجة من قبل الدولة علما أنّه عملية الإنتاج يتمّ خلق المداخيل الّتي تنفق من أجل شراء السلع والخدمات وبالتالي يمكن حسابها وفق ثلاثة اتجاهات :

- من منظور الإنتاج : يتمّ احتسابه وفق المعادلة التالية :

الإنتاج الكلي الخام بسعر السوق = مجموع الإنتاج الخام لفروع الإنتاج + مجموع الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج + مجموع الرسوم والحقوق على الاستيراد.

- من منظور الإنفاق (الاستهلاك) :

إ ك خ = الاستهلاك الإنتاجي + الاستهلاك النهائي + التراكم الخام للأصول الثابتة + تغير المخزون + الصادرات - الواردات.

[1] - الأستاذ : قادة أقاسم : المحاسبة الوطنية ، ص 77/76.

بمعنى وفق هذا المنظور الإنتاج الكلي الخام هو مجموع الاستخدامات محلّ الإنتاج الكلي الخام بأنواعها (الوسيطية والنهائية) منقوصا منها الواردات. وبالتالي يمكن تبسيط المعادلة السابقة في :

إ ك خ = مجموع الاستخدامات النهائية + مج الاستخدامات الوسيطية – الواردات.

*** القيمة المضافة الخامة V.A**[1]:

باعتبار أنّ الإنتاج الكلي الخام هو قيمة غير صافية حيث تحتسب المنتجات الوسيطية في قيمة المنتجات النهائية ، وبالتالي يتمّ احتساب المنتجات الوسيطية مرتين على الأقل وبهدف إزالة ذلك التكرار تمّ إدخال مجمعات أخرى للإنتاج هما :

القيمة المضافة الخامة حيث تعتبر عادة القيمة المضافة لفرع أو مؤسسة عن فائض قيمة الإنتاج الخام عن قيمة الاستهلاكات الإنتاجية الخاصة به. وبالتالي فبالإضافة إلى أنّ القيمة المضافة تستبعد ازدواجية الحساب فإنّها أيضا تساعد على عدم الوقوع في خطر المفارقة الناتجة عن التجميع في حالة دمج عدّة وحدات من خلال سماحه بقياس المساهمة الحقيقية للمؤسسة أو الفرع الإنتاجي في الإنتاج الكلي.

وعليه يؤخذ هذا المؤشر كمؤشر جيّد في قياس القدرة الاقتصادية للوطن ، أيضا تسمح القيمة المضافة بقياس أكثر دلالة للفعالية في إنتاج مؤسسة أو فرع مثلا وفق الإنتاج.

*** الإنتاج الداخلي الخام La PIB :**

يتمّ حسابه هو الآخر تبعا للإنتاج الكلي الخام وفق ثلاثة وجهات نظر :

– **أوّلا** : من منظور إنتاجي (بسعر السوق).

$$La\ PIB = \sum Va + \sum T_{UTI} + \sum C_I$$

حيث تعرّف : Va : القيمة المضافة

T_{UTI} الحقوق والرسوم على الاستيراد : C_I الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج

وبعد تطبيق مفهومي القيمة المضافة والإنتاج الكلي الخام نحصل على :

[1] – نفس المرجع السابق ، ص 82/81.

$$La\ PIB = PTB - \sum Cp$$

حيث الإنتاج الكلي الخام PTB والاستهلاكي الإنتاجي Cp

- **ثانيا** : من منظور الإنفاق :

$$La\ PIB = Pf + Ac + DS + M - X$$

حيث : تراكم خام للأصول الثابتة Ac ، الإنتاج النهائي Pf

الصادرات : X ، الواردات : M ، تغير المخزون : DS

أيضا يعتمد على الإنتاج الداخلي الخام في حساب الإنتاج الداخلي الصافي حيث يستبعد الاستهلاك والتجهيز الذاتيين باعتبارهما يشكلان جزءا من الاستهلاك النهائي ، وبالتالي إذا رمز إلى الإنتاج الداخلي الصافي بـــ PIN والاهتلاكات بـــ Am فإنّ :

$$La\ PIB = PIN - Am$$

أيضا بغرض التحليل يتمّ حساب الإنتاج الداخلي الخام بتكلفة العوامل فينتج عنه :

$$La\ PIB' = La\ PIB \times Tp + A\ exp$$

حيث La PIB' : الإنتاج الداخلي الخام بتكلفة العوامل.

TP : الضرائب المرتبطة بالإنتاج.

A exp : إعانات الاستغلال.

* **الناتج الداخلي الخام Le PIB** [1] :

من المعروف أنّ تحديد فضاء الإنتاج يتغيّر من نظام محاسبي لآخر وبالتالي فإنّ نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية لجأت إلى إعطاء مجمعات أخرى منها الناتج الداخلي الخام بغرض إتاحة المقارنة الدولية ، حيث يتناسب الناتج الداخلي الخام مع تعريف حقل الإنتاج المعطى من قبل نظام الأمم المتحدة المستعمل بصفة واسعة عالميا. وهذا بالنظر إلى أنّ الفروع الاقتصادية تعتبر فروعا إنتاجية سواء كانت مسوقة أو لا.

ويتمّ حساب الناتج الداخلي الخام على مبدأ كما لو أنّ كل الفروع إنتاجية انطلاقا من الإنتاج الداخلي الخام وبالتالي :

$$Le\ PIB = La\ PIB + La\ PIB_{NP} - C'$$

[1] - نفس المرجع السابق ، ص 87/85.

حيث : $La\ PIB_{NP}$: هو الإنتاج الداخلي الخام للفروع غير المنتجة.

C ' : مشتريات الخدمات غير الإنتاجية من قبل فروع الإنتاج وفق نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية.

في ن.م.و يتضمن الإنتاج المسوق للمؤسسات المالية من غير شركات التأمين خدمات تباع فعلا بسوق السوق (كبيع البطاقات ، الوساطة المالية) ويقاس بفائض دخل الملكية (الفوائد ، أسهم) المحصلة من قبل المؤسسات المالية على مبلغ الفوائد المدفوعة للمودعين ، هذا الإنتاج المحمل للخدمات البنكية يعامل في ن.م.و على أنّه استهلاك وسيط محمّل. يسمى هذا الفرع الصوري. وبالتالي القيمة المضافة لهذا الفرع الصوري تساوي القيمة المعاكسة للاستهلاك الوسيط المحمّل ممّا يستلزم أنّ الإنتاج الخام لهذا الفرع معدومة.

أيضا هذا الفرع لا يحصل على إعانات الاستغلال ولا يوزع تعويضات الأجراء ولا يدفع ضرائب الإنتاج.

أيضا يمكن حساب الناتج الداخلي الخام مباشرة دون المرور بمجمعات نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية من خلال أنّ :

$$Le\ PIB = \sum Va + TUCp + C_I$$

حيث تحتسب في هذه الحالة القيم المضافة الخامة لكل الفروع بما فيها الفرع الصوري أي غير المنتج.

في جدول الناتج الداخلي الخام وتخصيصه لا يظهر الاستهلاك النهائي للمؤسسات المالية في الخدمات والتخصيص لأنّها تعتبر إنتاجية وبالتالي ليس لها استهلاك نهائي ، حيث تعدّ العائلات القطاع الوحيد الذي له استهلاك نهائي باعتبار وظيفتها الأساسية ، حيث في نظام المحاسبة الوطنية استهلاك الإدارات العمومية يساوي قيمة الخدمات غير المسوقة المنتجة من قبلها مخفضة بقيمة المدفوعات الجزئية المقدمة من العائلات للحصول على هذه الخدمات أيضا باعتبار صعوبة توزيع الخدمات غير المسوقة بين استهلاكات مختلف الأعوان تقرّر اعتبارها استهلاك نهائي للإدارات. وبالتالي تعرض الجداول

الاستهلاك النهائي للعائلات يعبّر عن الاستهلاك النقدي الفردي أي مجموع الإنفاقات لشراء السلع والخدمات بأنواعها لاستعمالها النهائي وفق نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية.

ب/ **ميزانية الموارد والاستخدامات** [1]:

في نهاية العمليات المتعلقة بالسلع والخدمات يتمّ وضع جدول ميزانية الموارد والاستخدامات الوطنية للسلع والخدمات الإنتاجية سواء كانت منتجة أو مستوردة خلال عام معيّن ، وتعبّر من جهة أخرى عن السلع والخدمات المتاحة للوطن.

ويمكن عرض ميزانية الموارد والاستخدامات من السلع والخدمات ببساطة في :

موارد	إستخدامات
* الإنتاج الكلي الخام = الإنتاج الداخلي الخام + الاستهلاك النهائي بسعر السوق. * مجموع الوادرات.	* مجموع الإنتاج الاستهلاكي. * مجموع الاستهلاك النهائي. * مجموع التراكم الخام لرأس المال الثابت. * مجموع تغير المخزون. * مجموع الصادرات
مجموع الموارد	مجموع الاستخدامات

عادة ما يتمّ حساب الإنتاج الكلي الخام بسعر السوق عن طريق الفرق بين الصادرات والموارد ، حيث يكون هناك توازن الموارد مع الاستخدامات.

3-3- عمليات التوزيع [2]:

يدخل هذا العنصر أساسا في توزيع المداخيل عبر الحسابات الأولية للأعوان بعدها تأتي عملية إعادة التوزيع للمداخيل من خلال حسابات المداخيل والنفقات للقطاعات المؤسسية أيضا يتمّ حساب التراكم لهذه القطاعات الذي يهدف إلى إظهار استخدام الإدخار المحقق.

[1] – نفس المرجع السابق ، ص 94/93.

[2] – نفس المرجع السابق.

من المعروف أنّ بالموازاة مع دوران السلع والخدمات ينتج توزيع مداخيل ، وبالتالي فإنّ عملية الإنتاج تخلق سلعا وخدمات وأيضا تخلق قيمة مضافة حيث توزع هذه القيمة المضافة في شكل :

- أجور - فوائد - حصص للمساهمات - أرباح...الخ.

وعليه إذا كانت العملية على السلع والخدمات تهتمّ بالعمليات الاقتصادية الّتي تمسها فإنّ عملية التوزيع تهتمّ بكيفية دوران المداخيل بين مختلف الأعوان الاقتصاديين وبواسطة هذه العملية يتمّ توزيع القيمة المضافة الّتي تمّ خلقها في الإنتاج بين مالكي عوامل الإنتاج في شكل تعويضات على الخدمات المقدمة. تسمى هذه المداخيل المنتجة وهي مداخيل العمل والمقاولة.

أيضا تشكل القيمة المضافة موضوعا لإعادة التوزيع غير المباشر للمداخيل بواسطة الدخل في شكل ضرائب وإعانات ، يسمى هذا النوع من المداخيل بمداخيل التحويلات، ويلجأ المحاسبون القوميون إلى التمييز بين أنواع من التحويلات أهمّها : تحويلات رأس المال والتحويلات بين الوحدات المقيمة والوحدات غير المقيمة.

أيضا تجدر الإشارة إلى أنّ عمليات التوزيع ترتبط مباشرة بتحديد حقل الإنتاج فنظام المحاسبة الوطنية يعتبر خدمات الإسكان خدمات إنتاجية حيث يعدّ الإيجار ثمنا لها رغم أنّها في الحقيقة تدخل ضمن العمليات على السلع والخدمات لأنّها تدخل ضمن عملية الإنتاج.

في حين في نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية تعدّ عملية غير إنتاجية أي أنّها تدخل في عملية إعادة توزيع تتعلّق بدخل تحويل ناتج عن الملكية.

أ/ حساب الإنتاج أو تكوين الدخل [1]:

ترتبط عملية الإنتاج وفق نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية بالأعوان الاقتصاديين المنتجين الممثلين في الشركات وأشباه الشركات ، العائلات والمؤسسات

[1] - نفس المرجع السابق ، ص 105/104.

الفردية وفروع الإنتاج وهو يسجّل فقط العمليات الّتي تتعلّق بالسلع والخدمات الّتي لها صلة مباشرة بالإنتاج حيث يضمّ حساب الإنتاج من جهة موارد الإنتاج الخام للقطاع ومن جهة استخدامات الاستهلاكات الإنتاجية الضرورية للحصول على هذا الإنتاج الخام.

رصيد الحساب يعطي القيمة المضافة الخامة الّتي هي فارق بين الإنتاج الخام والاستهلاك الإنتاجي ، ويمكن تمثيله ببساطة :

موارد	استخدامات
الإنتاج الخام	استهلاك إنتاجي **الرصيد : القيمة المضافة الخامة**
المجموع	المجموع

وبالتالي تعبّر القيمة المضافة الخامة القيمة الجديدة الّتي تمّ إحداثها من قبل قطاع معيّن ناتج عن عملية الإنتاج ، وبالتالي تقيس مساهمته في الإنتاج الداخلي الخام باعتبار أنّه يساوي مجموع هذه القيم المضافة مضافا إليها الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج وحقوق ورسوم الاستيراد.

والمهمّ هنا أنّ هذه القيم المضافة تشكل موضوع التوزيع الأولي للمداخيل من خلال حساب الاستغلال.

ب/ **حساب الاستغلال أو التوزيع الأوّلي للمداخيل** [1]:

يعني حساب الإنتاج بتوضيح تكوين القيمة المضافة في قطاع ما في حين أنّ حساب الاستغلال يوضح التوزيع الأوّلي لهذه القيمة المضافة في القطاع بين المساهمين في عملية الإنتاج إضافة إلى الدولة.

[1] – نفس المرجع السابق ، ص 110/107.

من جهة أخرى يشترك حساب الإنتاج وحساب الاستهلاك في أنّه يضمّ نفس الفروع المنتجة ، حيث يسجل في جهة موارد القيمة المضافة المحققة في القطاع أيضا إعانات الاستغلال المستلمة. الهدف الرئيسي من أعداد هذا الحساب هو إظهار كيفية استخدام هذه الموارد أي القيمة المضافة والّتي تتوزع عموما إلى :

- تعويضات الأجراء (الأجراء).
- الضرائب غير المباشرة (الدولة).
- الفائض الخام للاستغلال (رصيد الحساب) [الوحدات المكونة للقطاع] ويمثل الدخل الأولي للقطاع الناتج عن إنتاجه ، ففي حالة المؤسسة يمثل الربح الخام ويمكن تمثيله :

الموارد	الخدمات
* القيمة المضافة الخامة * إعانات الاستغلال	* تعويضات الأجراء * ضرائب مرتبطة بالإنتاج **الرصيد : الفائض الخام للاستغلال**
المجموع	المجموع

وبالتالي حساب الاستغلال يعتمد على القيمة المضافة الخامة المحصل عليها في حساب الإنتاج.

ج/ حسابات فروع الإنتاج [1] :

كما سبق ذكره يعرف فرع الإنتاج على أنّه مجموع وحدات متجانسة تنتج نفس الناتج من مدونة النواتج ، من جهة أخرى من المعروف أنّ التكوين والتوزيع الأولي للمداخيل يمكن اختياره عن طريق حسابات الفروع المخصصة (حسابات الإنتاج وحسابات الاستغلال).

[1] - نفس المرجع السابق ، ص 112/111.

الشكل العام لحسابات فروع الإنتاج يتجسد في نفس الشكل والمراكز الخاصة بحساب الإنتاج للقطاع أيضا يحتفظ بنفس المهام.

* **حساب الإنتاج للفروع** :

الموارد	الاستخدامات
* الإنتاج الخام للفروع	* الاستهلاك الإنتاجي * القيمة المضافة الخامة
المجموع	المجموع

* **حساب الاستغلال للفروع** :

الموارد	الاستخدامات
* القيمة المضافة الخامة * إعانات الاستغلال	* تعويضات الأجراء * ضرائب غير مباشرة * الفائض الخام للاستغلال
المجموع	المجموع

لا يهتمّ نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية إلاّ بإعداد حسابات الاستغلال لفروع الإنتاج باعتبار أنّ حسابات المداخيل والنفقات والتراكم والحساب المالي ليس لها أي معنى بالنسبة للفروع.

3-4- عمليات إعادة التوزيع (حسابات المداخيل والنفقات للقطاعات) :

أ/ **حساب المداخيل والنفقات أو التوزيع النهائي للمداخيل** :

يوضح هذا الحساب لأيّ قطاع كافة المداخيل المحصلة من جهة الموارد وكيف يتمّ إعادة توزيعها واستعمالها نهائيا خلال الفترة محلّ الدراسة. وعليه يظهر ثلاثة وظائف اقتصادية هي :

- وظيفة إعادة التوزيع للمداخيل.

- وظيفة الاستهلاك النهائي.
- وظيفة الادخار.

وبالتالي يهتمّ فقط بعمليات التوزيع ويهمل حساب الاستغلال للقطاعات الإنتاجية من خلال رصيده الفائض الخام للاستغلال الذي يعتبر موردا لحساب المداخيل والنفقات ويسمى رصيد هذا الحساب الادخار الخام.

الشكل العام لهذا الحساب بالنسبة لكل الأعوان هو جدول ذي قسمين هما الموارد الّتي تسجل كافة المداخيل المحصلة من قبل القطاع والاستخدامات الّتي تسجل استعمالات هذه الموارد ، وعليه فإنّ المحتوى يختلف من قطاع لآخر. والجدول الموالي يوضح محتوى هذا القطاع وفقا لكل قطاع من جهة ، ومن جهة أخرى الشكل الذي يتناسب مع نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية والشكل النموذجي الذي هو أكثر ملاءمة من خلال إظهاره الوظائف الأساسية للحساب من خلال تجميع عمليات التوزيع الأساسية للقطاع المعني.

الشكل / القطاع	الشكل طبقا لـ ن.ح.إ.ج		الشكل النموذجي	
	الموارد	**الاستخدامات**	**الموارد**	**الاستخدامات**
قطاع الشركات وأشباه الشركات	* الفائض الخام للاستغلال. * مبيعات خامة مسوقة غير إنتاجية. * مداخيل الملكية عدا الإيجارات. * فوائد. * أسهم. * مداخيل الأراضي والأصول المعنوية.	* مشتريات السلع والخدمات الإنتاجية للأنشطة غير الإنتاجية. * مشتريات الخدمات المسوقة غير الإنتاجية (إيجارات). * تعويضات الأجراء للأنشطة غير الإنتاجية. * ضرائب غير مباشرة للأنشطة غير الإنتاجية.	* الفائض الخام للاستغلال. * مداخيل الملكية المحصلة. *تحويلات أخرى	* تحويلات إعادة التوزيع المدفوعة : - مداخيل الملكية (إيجار ، أسهم، فوائد). - ضرائب مباشرة. - تحويلات أخرى مدفوعة. **الرصيد : الادخار الخام**

	* تعويضات التأمين على الحوادث. * اشتراكات اجتماعية صورية. * تحويلات جارية أخرى.	* دخل الملكية عدا الإيجارات. * مداخيل مقتطعة من قبل المقاولين وأشباه الشركات. * علاوات التأمين على الضرر. * ضرائب مباشرة. * تحويلات أخرى. * خدمات اجتماعية للعمال. * اهتلاكات الأصول الثابتة. **الإدخار الصافي.**		
	المجموع	المجموع	المجموع	المجموع

وبالتالي الجدول المعتمد من طرف نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية الاستخدامات تبيّن التحويلات والنفقات الّتي لا ترتبط مباشرة بالإنتاج والتراكم وعليه يمكن تصنيفها ببساطة في ثلاثة مجموعات كبرى هي : عمليات التوزيع ، الادخار الصافي، واهتلاكات الأصول الثابتة. ولعلّ أهمّ وظيفة أساسية لهذا الحساب هي إظهار قدرة التمويل الذاتي للشركات وأشباه الشركات على أساس رصيد هذا الحساب الذي يشكل مجموع الادخار مع اهتلاكات الأصول الثابتة[1].

[1] – نفس المرجع السابق ، ص 118/114 بتصرف.

الشكل / القطاع	الشكل طبقا لـ ن.ح.إ.ج		الشكل النموذجي	
	الموارد	الاستخدامات	الموارد	الاستخدامات
العائلات والمؤسسات الفردية	* الفائض الخام للاستغلال. * تعويضات الأجراء + الخدمات المنزلية. * مداخيل مقتطعة من قبل مقاولي أشباه الشركات. * مبيعات الخدمات المسوقة غير الإنتاجية (الإيجارات). * دخل الملكية عدا الإيجارات (فوائد، أسهم، مداخيل الأصول المعنوية). * خدمات الضمان الاجتماعي. * خدمات اجتماعية مباشرة للمستخدمين. * تحويلات جارية ذاتية من الخارج والمقيمين.	* استهلاك نهائي فردي للعائلات. * استهلاك نهائي للمؤسسات الفردية لمصالح السكن. * مشتريات الخدمات المسوقة غير الإنتاجية خاصة الإيجارات المدفوعة من قبل العائلات والمؤسسات الفردية تعويضات الأجراء من قبل العائلات والمؤسسات الفردية على أنشطتها مع مصالح السكن والخدمات المنزلية. * ضرائب غير مباشرة للقطاع على أنشطتها مع مصالح السكن. * مداخيل الملكية عدا الإيجارات كفوائد إدخار السكن. * دخل الأصول المعنوية والأراضي. * تعويضات صافية للتأمين على الضرر. * اشتراكات اجتماعية. * ضرائب مباشرة على: الأجور، مداخيل أخرى، مصادر أخرى. * تحويلات جارية: للمنظمات الاجتماعية، للخارج. * استهلاك أصول ثابتة. **الإدخار الصافي.**	* الفائض الخام للاستغلال. * تعويضات الأجراء المحصلة. * مداخيل الملكية المحصلة. *اشتراكات اجتماعية محصلة. * تحويلات أخرى محصلة.	* تحويلات إعادة التوزيع : * مداخيل الملكية المدفوعة. *ضرائب مباشرة. * تحويلات أخرى مدفوعة. الدخل المتاح. - استهلاك نهائي فردي. **الرصيد : ادخار خام**
	المجموع	المجموع	المجموع	المجموع

ميزة هذا الشكل هو أنّه يبرز بوضوح بعض المقادير الاقتصادية الأساسية هي :

- مختلف التحويلات للمداخيل من طرف هذا القطاع[1].

- الدخل المتاح للعائلات الخام ذات الوظيفة الاستهلاكية حيث يساوي الدخل الخام للعائلات (مع الموارد) بإنقاص منه مجموع التحويلات والنفقات (دون الاستهلاك) والّتي تسمى تحويلات إعادة التوزيع وبالتالي يوضح أنّ الدخل المتاح يوجه مباشرة للاستهلاك والادخار ويمكن التعبير عنه رياضيا :

مج الموارد – تحويلات إعادة التوزيع= الدخل المتاح= الاستهلاك النهائي+ الادخار الخام

الشكل / القطاع	الشكل طبقا لـ ن.ح.إ.ج		الشكل النموذجي	
	الموارد	**الاستخدامات**	**الموارد**	**الاستخدامات**
المؤسسات المالية	* مبيعات الخدمات المالية (عمولات) * مبيعات السلع والخدمات الإنتاجية * إعانات مستلمة. * مبيعات الخدمات المسوقة غير الإنتاجية (الإيجارات). * مداخيل الملكية عدا الإيجارات. – فوائد. – أسهم. – دخل الأراضي والأصول المعنوية. * تعويضات التأمين على الضرر.	* استهلاك نهائي. * مشتريات الخدامات المالية. * تعويضات الأجراء + اشتراكات اجتماعية صورية. * ضرائب غير مباشرة. * مشتريات الخدمات المسوقة غير الإنتاجية (الإيجارات). * دخل الملكية عدا الإيجارات. – فوائد. – أسهم. – دخل الأراضي والأصول المعنوية. * علاوات التأمين على الضرر. * تعويضات التأمين على الضرر. * ضرائب مباشرة على :	* مداخيل الملكية المحصلة. * علاوات التأمين المحصلة. * تحويلات أخرى محصلة.	* تحويلات إعادة التوزيع المدفوعة : – تعويضات الأجراء. – مداخيل الملكية (فوائد). – ضرائب. – تعويضات التأمين المدفوعة. – تحويلات أخرى. * الدخل المتاح الخام. – استهلاك نهائي. الرصيد : ادخار خام.

[1] – نفس المرجع السابق.

	* علاوات التأمين على الضرر. * اشتراكات اجتماعية صورية. * تحويلات جارية أخرى.	الدخل ، مصادر أخرى ، غرامات ومخالفات. * خدمات اجتماعية. * تحويلات أخرى. * اهتلاكات الأصول الثابتة. **إدخار صافي.**		
	المجموع	المجموع	المجموع	المجموع

يبرز الدخل المتاح الخام لهذا القطاع الاستهلاك النهائي والادخار الخام حيث يقيس هذا الأخير قدرة التمويل الذاتي للقطاع وأيضا قدرته في تمويل الاقتصاد الوطني.

الشكل / القطاع	الشكل طبقا لـــ ن.ح.إ.ج		الشكل النموذجي	
	الموارد	**الاستخدامات**	**الموارد**	**الاستخدامات**
الإدارات العمومية	* مبيعات الخدمات المالية (عمولات). * مداخيل مقتطعة من قبل مقاولي أشباه الشركات. * مبيعات الخدمات المسوقة غير الإنتاجية (الإيجارات). * مداخيل الملكية عدا الإيجارات. – فوائد. – أسهم. – مداخيل الأراضي والأصول المعنوية. * تعويضات التأمين على الضرر. * ضرائب غير مباشرة.	* استهلاك نهائي. * تعويضات الأجراء. * ضرائب مباشرة. * مشتريات السلع المسوقة غير الإنتاجية (الإيجارات). * مداخيل الملكية. – فوائد. – أسهم. – دخل الأراضي المعنوية. * علاوات التأمين على الضرر. * إعانات الاستغلال. * خدمات الضمان الاجتماعي. * مخصصات المساعدة.	* ضرائب غير مباشرة. * ضرائب مباشرة. * مداخيل الملكية المحلصلة. * مساهمات اجتماعية محصلة. * تحويلات أخرى محصبلة.	* تحويلات إعادة التوزيع المدفوعة : – إعانة الاستغلال المدفوعة. – تعويضات الأجراء. – مداخيل الملكية المدفوعة. – خدمات اجتماعية مقدمة. – تحويلات أخرى مدفوعة. * الدخل المتاح. – استهلاك نهائي

	- ضرائب وحقوق على الواردات. - ضرائب أخرى غير مباشرة. * ضرائب مباشرة. * ضرائب على المداخيل. * ضرائب أخرى مباشرة. * مخالفات وغرامات. * مساهمات في الضمان الاجتماعي. * مساهمات اجتماعية صورية. * تحويلات أخرى جارية.	* تحويلات جارية : لصالح العائلات ، لقطاعات جزئية أخرى، للإدارة العمومية ، لباقي القطاعات المقيمة ، لباقي العالم * استهلاك الأصول الثابتة. * إدخار صافي.		صافي. **رصيد : ادخار خام.**
	المجموع	المجموع	المجموع	المجموع

وباختصار فإنّ حساب المداخيل والنفقات الخاص بالإدارات العمومية تتلخص مداخليه أساسا في أهمّ الضرائب المباشرة وغير المباشرة أمّا الاستخدامات فتسجل كل التحويلات والنفقات غير المرتبطة بتراكم القطاع.

ب/ **حساب التراكم أو استخدام الادخار المحقق للقطاعات** :

الغرض الأساسي لهذا الحساب هو إبراز وظيفة التراكم للأصول الطبيعية للقطاع ويتمحور حول الادخار الخام باعتباره موردا لحساب التراكم ، ومن جهة الاستخدامات يوضح كيفية استخدام هذا الادخار لتمويل التراكم في القطاع.

والشكل العام لهذا الحساب متشابه بين كل القطاعات إلاّ فيما يتعلّق بالأرصدة ، فحسب كلّ قطاع تتضمن الاستخدامات كل العمليات المرتبطة بتراكم القطاع في الأصول الطبيعية الأصول غير المالية ، أمّا الموارد فتبيّن كيف تمّ تمويل التراكم حسب القطاع المعني فيوضح إذا كان ذلك ذاتيا باستخدام الموارد الخاصة بالقطاع (الادخار) أو تمّ ذلك جزئيا حيث يتمّ تغطية ذلك الجزء الباقي عن طريق القروض أو إصدار السندات

حيث في هذه الحالة الأخيرة موارد حساب التراكم تكون أقل باستخدام هذا الحساب حيث يكون الرصيد عبارة عن احتياج تمويل للقطاع ، وبالتالي يُسجّل هذا الرصيد في جهة استخدامات بإشارة سالبة ، أمّا في حالة ما يفوق موارد القطاع استخداماته يسمّى الرصيد بطاقة التمويل (قدرة التمويل) وبالتالي تسجل في جهة الاستخدام بإشارة موجبة ويمكن تمثيل الشكل العام :

الموارد	الاستخدامات
- ادخار صافي. - اهتلاك الأصول الثابتة - تحويلات رأسمالية صافية مستلمة (إعانات الاستثمار الّتي تدفعها الإدارات العمومية لفروع الإنتاج)	- التراكم الخام للأصول الثابتة - تغير المخزون - تحصيلات صافية (من مبيعات الأراضي أو الأصول المعنوية) **- قدرة (+) أو احتياج (-) التمويل**
المجموع	المجموع

يعتبر هذا الحساب آخر حلقة من سلسلة الحسابات غير المالية للقطاعات المؤسسية (عمليات على السلع والخدمات وعمليات التوزيع) وبالتالي فإنّ رصيده يعبّر عن قدرة أو احتياج الّتي يغطي مجموع العمليات غير المالية الّتي قام بها القطاع المعني ، أو بمعنى آخر يعبّر عن رصيد الحساب الشامل للقطاع المتعلّق بالعمليات غير المالية للقطاع.

ج/ **الحساب المالي أو تمويل الاقتصاد** :

يهتمّ هذا الحساب بتسجيل العمليات المالية الّتي ترتبط كما هو معروف مع تراكم القطاع من الأصول المالية ، الهدف منه هو توضيح كيفية تغطية القطاعات العاجزة لحاجتها التمويلية وكيف تستخدم القطاعات المحققة لقدرة تمويلية هذا الفائض.

ويمكن توضيح الحسابين الوطنيين الأوّل : حساب التراكم ، والثاني : الحساب المالي كما يلي [1] :

حساب التراكم للوطن		الحساب المالي للوطن	
الموارد	الاستخدام	الموارد	الاستخدام
- ادخار صافي - اهتلاك الأصول الثابتة -تحويلات رأسمالية صافية مسلمة من الخارج. **-قدرة تمويل الوطن.**	- تراكم المخزون. - تراكم الأصول الثابتة. - مشتريات صافية من مبيعات باقي العالم من الأصول الثابتة.	- قدرة التمويل للوطن. - تغير الالتزامات.	- تغير الدائنية.
		- قدرة التمويل للوطن وتغير الالتزامات	- تغير الدائنية
المجموع	**مجموع التغير الخام للذمة**		

وبالتالي حساب التراكم بحساب معدل التمويل الذاتي لعون ما من خلال النسبة من التراكم من السلع التجهيزية الممولة عن طريق الموارد الخاصة بهذا العون ويحسب بـــ:

معدل التمويل الذاتي=الادخار الخام÷(التراكم الخام في الأصول الثابتة+تغير المخزون)

في حالة معدل التمويل الذاتي الأقل من الواحد فإنّ المتمم للواحد يمثل نسبة التراكم الّتي يلتزم العون بتغطيتها عن طريق الاقتراضات (الحد الأقصى لمعدل التمويل الذاتي=1). أيضا يمكن للعون حساب معدل الاستثمار حيث يساوي :

معدل الاستثمار = التراكم الخام للأصول الثابتة ÷ القيمة المضافة الخامة

والمعروف أنّ المصدر الإحصائي الرئيسي المستخدم من قبل المحاسبة القومية لإعداد حسابات الشركات وأشباه الشركات هو الشركات نفسها ، وبالتالي هناك علاقة بين النظامين المحاسبيين ، ممّا استدعى عند بداية تطبيق نظام الحسابات الاقتصادية

[1] – المصدر : وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية ، المرجع السابق ، ص 132.

الجزائرية إعداد نظام جديد لمحاسبة الشركات هو المخطط الوطني المحاسبي (1976) بهدف خلق توافق جيد لتسجيل المعطيات على المستويين الكلي والجزئي.

3-5- عمليات الوطن مع الخارج [1]:

في حقيقة الأمر الخارج أو باقي العالم ليس قطاعا حقيقيا ، إنّما لجأت المحاسبة الوطنية إلى اعتباره عون صوري يضمّ كل الوحدات غير المقيمة والّتي تربطها علاقة مع الوحدات المقيمة.

ووفقا لذلك فإنّ حساب العمليات مع الخارج لا يضمّ إلاّ العمليات الّتي تربط الوحدات المقيمة مع الوحدات غير المقيمة رغم أنّها غير متجانسة (عائلات، مؤسسات، إدارات...). تطبيقيا نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية وضع حساب وحيد للخارج وهو مقسم إلى جدولين :

- جدول العمليات الجارية (غير المالية).
- جدول العمليات الرأسمالية.

ويتمّ عرضها من خلال الجدولين التاليين :

أ/ جدول العمليات الجارية :

الموارد	الاستخدامات
- الصادرات من السلع والخدمات. - تعويضات الأجراء الآتية من الخارج. - مداخيل الملكية والمؤسسة من الخارج. - تحويلات جارية أخرى من الخارج. **رصيد العمليات الجارية من الخارج.**	- واردات من السلع والخدمات. - تعويضات الأجراء المدفوعة للخارج. - دخل الملكية والمؤسسة المدفوعة للخارج. - تحويلات جارية أخرى مدفوعة للخارج.
مجموع الموارد الجارية للوطن	مجموع الاستخدامات الجارية للوطن

[1] - نفس المرجع السابق ، ص 137/136.

ب/ **جدول العمليات الرأسمالية :**

الموارد	الاستخدامات
- رصيد العمليات الجارية مع الخارج. - تحويلات رأسمالية مستلمة من الخارج. - تغير الالتزامات تجاه الخارج.	- مشتريات صافية من مبيعات باقي العالم من الأصول المعنوية. - تغير الدائنية على باقي العالم.
مجموع موارد الوطن	مجموع استخدامات الوطن

3-6- العمليات المالية [1]:

إنّ الجزء الباقي من الاقتصاد بعد التطرق إلى العمليات على السلع والخدمات هو العمليات المالية ، حيث تمّ التوصل إلى أنّ رصيد العلميات التوزيعية بالنسبة لكل عون هو الادخار المحصل عليه خلال عام ، حيث ومن المفروض يستخدم هذا الادخار لتمويل الاستثمارات رغم أنّه في أغلب الأحيان قيمة الاستثمارات لهؤلاء الأعوان تفوق قيمة الادخار الذي حققه هذا العون ، أين يغطي الجزء الإضافي من الاستثمارات عن طريق احتياج تمويل للعون المعني ، في حين في حالة العكس فيعبّر ذلك عن تحقيق قدرة تمويلية ، وهو بصفة عامة أي الاحتياج أو القدرة يعبّر عن رصيد العمليات غير المالية بدورها هاتين الحالتين أي الاحتياج أو القدرة تستلزم بالضرورة نوعا جديدا من العمليات الاقتصادية هي العمليات المالية أين يتمّ توضيح كيف يتمّ تمويل الاحتياج أو كيف يتمّ استخدام القدرة التمويلية ، ممّا يعني توضيح تطور القروض والديون خلال عام معيّن بالنسبة لعون اقتصادي ، بصورة أخرى تتعلّق هذه العملية بخلق ودوران وسائل الدفع (قروض فورية الاستعمال) أيضا وسائل التوظيف المتخصصة بجمع الادخارات المحققة من قبل العون ووسائل التمويل لتوزيع المال المتاح ، وأخيرا الاحتياجات التقنية للتأمين حيث تعدّ وسيلة دفع.

[1] - نفس المرجع السابق ، ص 270/269.

ومنطقيا هذا صحيح حيث من المعروف أنّ كل عملية تتعلّق بتسليم بضاعة أو بتقديم خدمة أو حق في عمليات التوزيع المرتبطة بالعمليات على السلع والخدمات تقابل بتحويل للنقود باعتبارها وسيلة توظيف وتمويل.

أ/ محتويات العمليات المالية في نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية :

احتفظ نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية بنفس التسميات الّتي تبناها نظام المحاسبة الوطنية بالنسبة للعمليات المالية حيث يتمّ تصنيفها حسب وظيفتها المالية إلى :

أ/1- وسائل الدفع :

* **وسائل الدفع الدولية** : وهي :

- الذهب : حيث يعتبر دينا للدولة على باقي العالم ولا يتضمن الذهب الموجه للاستخدام الصناعي.
- العملات الصعبة : تعدّ بدورها دينا للدولة على باقي العالم.

* **النقود** : حيث تعتبر كديون على المؤسسة الّتي تقوم بإصدارها وكحقوق بالنسبة للعون الاقتصادي الذي يحتفظ بها ، وتتضمن النقود أو النقود الجاهزة والودائع تحت الطلب القابلة للتحويل كل الأوراق والقطع المعدنية في التداول والودائع تحت الطلب القابلة للتحويل مثل الحسابات الجارية المصرفية وأيضا الحسابات الخاصة لدى الصكوك البريدية.

أ/2- وسائل التوظيف :

تتخصص بجمع المدخرات وتضمّ :

* الودائع الأخرى : مثل ودائع صندوق التوفير ، الودائع لأجل وكل الودائع غير النقدية بمعنى كل الودائع غير القابلة للتحويل عند الطلب.

* الأوراق قصيرة الأجل : وتتمثل أساسا في أذونات وسندات قصيرة الأجل وهي كل الأوراق ذات ميعاد استحقاق أقل من عام.

* الالتزامات والسندات طويلة الأجل : وهي كل الالتزامات والسندات الّتي يساوي أو يفوق ميعاد استحقاقها سنة.

* أسهم الشركات وحصص رأس المال : مثل الأسهم ، الحصص والشهادات والمساهمات.

* مشاركات المالكين في رأس مال أشباه الشركات.

* وسائل أخرى.

أ/3- **وسائل التمويل** : وتتضمن [1]:

* القروض قصيرة الأجل : باستثناء المذكورة سالفا والّتي لا يتجاوز موعد استحقاقها عام مثل القروض الموجهة للمؤسسة ، العائلات ، والإدارات.

* القروض التجارية والتسبيقات Accomptes : وتتمثل في القروض الموجهة للمؤسسات والعائلات والإدارات إضافة إلى التسبيقات على الأشغال قيد الإنجاز والتسبيقات على الأشغال المطلوبة.

* القروض طويلة الأجل : وتتمثل في باقي القروض الّتي تتجاوز مدّة استحقاقها سنة وغير المذكورة سالفا.

* حقوق العائلات على الاحتياجات التقنية للتأمين على الحياة والمعاش : وتتلخص في كل الالتزامات الّتي تقوم بها شركات التأمين على الحياة وصناديق المعاش والتعاضديات تجاه المؤمنين حيث تقابل هذه الاحتياطات الّتي تكونها هذه المؤسسات تعويضات المؤمنين في الحالات المعنية ، وبالتالي هي حقوق المؤمنين وديون على هؤلاء الهيئات.

ب/ **تصنيف الأعوان** :

يصنف الأعوان بصفة كبيرة إلى صنفين هما :

- الأعوان غير الماليون.
- الأعوان الماليون.

[1] - نفس المرجع السابق ، ص 271/270.

حيث يتضمن كل صنف بدوره مجموعة من الأعوان وعموما هي :

الأعوان غير المالية	الأعوان المالية
- الشركات وأشباه الشركات. - العائلات. - المجموعات المحلية. - المؤسسات العمومية Etablissements public - الدولة والضمان الاجتماعي. - الخارج.	- الخزينة. - البنك المركزي (بنك الجزائر). - البنوك الأولية (BNA، CPA، BADR). - الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط. - شركات التأمين.

حيث تقوم المؤسسات المالية خاصة بلعب دور هام في الوساطة المالية من خلال تحويل الادخار المودع لديها ذات الأجل القصير إلى قروض قصيرة ومتوسطة الأجل للشركات والمؤسسات ، وبالتالي تسمح للقطاعات ذات الفائض (العائلات مثلا) بتوظيف قدراتها التمويلية والقطاعات العاجزة بتمويل تراكمها (الشركات مثلا).

ج/ مبادئ تسجيل العمليات المالية [1]:

ج/1- طريقة التسجيل وفق تغير الحقوق والديون :

حيث تتعلّق الأرقام المتعلقة بالتسديد أو الاسترجاع بالقيم السالبة وتفسير ذلك أنّ الطريقة تسجل التغيّر الموجب أو السالب للحقوق والديون من خلال أنّ استرجاع القروض السابقة أي الحقوق مقابلة بانخفاض في هذه الحقوق بمعنى تغيّر سالب في حقوق العون المعني. أيضا استرجاع القروض السابقة (أي الديون) هو انخفاض في الديون أي تغيّر سالب في ديون العون المعني. وبالمقابل فإنّ منح قرض من قبل العون الاقتصادي يتناسب مع ارتفاع في حقوق هذا العون بمعنى تغير موجب في الحقوق.

[1] - نفس المرجع السابق ، ص 275/274.

وعليه تتضح أهمية الطريقة في إبراز الحالة المالية للقطاع بكل وضوح أيضا هذه العملية تحترم تجانس العمليات المالية من خلال تسجيل حقوق العون من جهة والعمليات المتعلّقة بالديون من جهة أخرى بمعنى أنّها ليست نفس طريقة الموارد – الاستخدامات.

ج/2- **مبدأ تسجيل التغيرات الصافية للحقوق والديون**[1] :

إضافة إلى اعتماد طريقة تغير الحقوق (تسديد) ، والديون (إقراض) يعتمد الطريقة المقابلة لكل عملية مالية. من خلال أنّ تسجيل كل تغيرات الحقوق والديون المتعلقة بكل عملية لعون اقتصادي يثقل ويكثر من القيود الصعبة الكتابة. من خلال الصعوبات المتعلقة خاصة بالحصول على المعلومات الإحصائية الضرورية وبالتالي يلجأ إلى تسجيل التغيرات الصافية فقط لكل عون ولكل عملية.

حيث تغيرات القروض والتوظيفات (الأصول) تكون صافية من الاسترجاعات وتغير الإصدارات والاقتراضات (الخصوم) يكون صافيا من التسديدات .

د/ **الحساب المالي للقطاعات** :

ويعد الحساب الخامس في سلسلة الحسابات الأولية للقطاعات المؤسسية ويلي مباشرة حساب التراكم كما ذكر سابقا حيث يكون رصيد هذا الأخير إمّا احتياج أو طاقة تمويل وعليه يعتبر الحساب المالي الّذي يبين تمويل هذه الاحتياجات (الإقراض، الإصدار) بالنسبة للأعوان العاجزين والاستخدام (التوظيف، الاقتراض) للأعوان ذات الفائض . وعامة يوضح الحساب كل العمليات المالية الّتي يقوم بها العون خلال عام ما مهما كان الهدف منها (دفع، توظيف، تمويل) ويمكن تمثليه في الشكل التالي :

[1] – نفس المرجع السابق ، ص 281/279.

التغير الصافي للديون	التغير الصافي في الحقوق
- نقود - ودائع أخرى	- نقود - ودائع أخرى
- ودائع قصيرة المدى - التزامات	- أوراق قصيرة الأجل - التزامات
- أسهم -قروض قصيرة الأجل	- أسهم -قروض قصيرة الأجل
- قروض طويلة الأجل	- قروض طويلة الأجل
- احتياجات تقنية	- احتياجات تقنية
- ذهب وعملات صعبة	- ذهب وعملات صعبة
مجموع التغير الصافي للديون (الخصوم)	**مجموع التغير الصافي للحقوق**
الرصيد	الرصيد
المجموع	**المجموع**

وعلى العموم فإنّ الحساب المالي لعون اقتصادي يوضح كل العمليات المالية الّتي يقوم بها خلال عام ما . مهما كان الهدف منها . من خلال توضيح تغير الديون الّتي تسجل كل الحركات المالية الصافية الّتي ساهمت في رفع ديون هذا العون (أرقام موجبة) أيضا الحركات المالية الصافية الّتي ساهمت في تخفيض ديونه (أرقام سالبة) حيث ينتج مجموع لهذه التدفقات المالية الّذي قد يكون موجبا أو سالبا يسمى تغير صافي للديون (الخصوم) الّذي يعبر عن المديونية الصافية للعون خلال سنة ما . وهو ما يقابل احتياج التمويل في حالة تسجيل العون لاحتياج. وفي جانبه الثاني تسجل التدفقات المالية الموجبة الّتي ترفع حقوق العون خلال فترة الدراسة أيضا كل التدفقات السالبة الّتي تقلل حقوق العون خلال الفترة . وينتج عنها التغير الصافي للحقوق الّذي يعبر عن الوضعية الدائنة الصافية للعون تجاه باقي الاقتصاد وأخيرا الناتج عن الفرق بين التغير الصافي للحقوق والتغير الصافي للديون رصيد الحقوق والديون الّذي من المفروض يكون مساويا لرصيد

حساب التراكم للعون من جهة ومن جهة أخرى مساويا لرصيد كل العمليات غير المالية الّتي تعبر عن قدرة، أو احتياج التمويل.

وعليه فإنّ الحساب الشامل لعون ما المتعلق بكل العمليات (سلع وخدمات، توزيع مالية) لا بد أن يكون متوازنا بمعنى في حالة تسجيل العون لفائض فإنّ رصيد الحقوق والديون من المفروض أن يساوي قدرته التمويلية والعكس حيث في حالة العجز فإنّ رصيد الحقوق والديون يساوي الحاجة التمويلية . ولكن واقعيا لا نجد هذا المنطق مطبق حيث نجده مصطلح آخر وهو **التسوية** الّذي يعبر عن الانحراف بين القدرة أو الحاجة ورصيد الحقوق والديون.

ويرجع هذا الفرق أساسا إلى اختلاف مصادر المعلومات المستخدمة في إعداد الحسابات غير المالية.

أيضا عملية الربط بين الحسابين المالي وغير المالي يتم عن طريق الربط بين رصيد الحقوق والديون الّذي يضاف إليه التسوية بالموجب أو السالب لعون ما.

المبحث الثالث : التحليل الهيكلي للنشاط الاقتصادي

والمقصود بهذا العنصر هو تناول الجداول الثلاثة الهامة الّتي تمثل تركيب النشاط الاقتصادي في مجال معين ويتعلق الأمر بـــ : - الجدول الاقتصادي الكلي.
- جدول المدخلات والمخرجات. - جدول العمليات المالية.
حيث تستخدم هذه الجداول في التحليل الهيكلي للنشاط الاقتصادي الكلي.
الجدول الاقتصادي الكلي = تركيب العمليات غير المالية.

1- عرض عام للجدول الاقتصادي الكلي :

بغرض إثراء الإعلام الاقتصادي قام نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية بوضع الجداول الاقتصادية الكلية للسنوات بين 1974 و 1983 الّذي يعد تقدما كبيرا لهذا النظام بالنظر للأهمية الكبيرة لمعطياته في التحليل الاقتصادي.

وعليه فإنّ الجدول الاقتصادي الكلي هو " جدول تركيبي يضم في شكل مندمج وفي وثيقة واحدة المعلومات الموجودة في الحسابات الأولية لمختلف القطاعات المؤسسية " حيث ومن المعلوم أنّ الحساب الشامل يستخدم في هذا الجدول والّذي يضم كل العمليات الّتي يجريها القطاع محل الدراسة بمعنى أنّه شبكة بين الحسابات الشاملة وحسابات العمليات الّتي يجريها القطاع خلال عام محل الدراسة. ممّا يعطي نظرة تركيبية نحو النشاط الاقتصادي الكلي ممّا يعني أنّه يمكن الاعتماد عليه كلوح قيادة لاقتصاد الوطن. وما يجدر ذكره هنا أنّ في الجدول الاقتصادي الكلي يتخذ من القطاعات المؤسسية أعوانا اقتصادية بغرض احترام الوحدة العضوية للعون حيث يعد إطار ملائم لتحليل السلوكات الاقتصادية للعون. أيضا يمكن وبكل سهولة إدراج العمليات المالية رغم أنّ لها جدولها الخاص في الجدول الاقتصادي الكلي . إضافة إلى أهمية هذا الجدول

في توضيح العلاقات المباشرة بين القطاعات وعموما يمكن عرض الشكل المبسط للجدول الاقتصادي الكلي[1] :

الموارد						-العمليات على السلع والخدمات	الاستخدامات				
ش.أ. ش	ع.م. ف	إ.ع	م.م	باقي العالم	المجموع		ش.أ. ش	ع.م.ف	إ. ع	م.م	باقي العالم	المجموع
						*صادرات *واردات *إنتاج خام المجموع I						
						-عمليات التوزيع *تعويضات الأجراء *ضرائب غير مباشرة المجموع II						
						مجموع العمليات غير المالية المجموع I + المجموع II *قدرة التمول. أو * حاجة التمويل						
						الأرصدة المحاسبية -القيمة المضافة الخامة -الفائض الخام للاستغلال. -الدخل المتاح. -الادخار الخام						

[1] – المصدر : المحاسبة الوطنية ذ ح إ ج قادة أقاسم ، ص 159.

ش أ ش : شركات وأشباه الشركات، ع م ف : عائلات ومؤسسات فردية، إ ع : إدارات عمومية ، م.م : مؤسسات مالية[1].

وعليه فإنّ الجدول الاقتصادي الكلي هو عبارة عن أسطر تعبر عن حسابات العمليات وأعمدة الحسابات الشاملة لكل قطاع حيث يجب أن تكون متوازنة سطر بسطر ومجموع موارد كل سطر يكون مساويا لاستخدام نفس السطر وهذا في عمليات التوزيع في حين في العمليات على السلع والخدمات فالتوازن غير محقق . أيضا يجب أن يتحقق توازن موارد كل قطاع مع استخداماته من خلال رصيد قدرة أو احتياج التمويل. إلاّ أنّه وفيما يخص العمليات على السلع والخدمات رغم عدم توازنها سطر بسطر إلاّ أنّه يجب أن تتوازن بشكل شامل حيث من الطبيعي أنّ قيمة مجموع الموارد لهذه العملية تساوي مجموع الاستخدامات حيث :

مجموع الموارد = الواردات + الإنتاج الكلي بسعر السوق.

وعليه حساب العمليات على السلع والخدمات هو واقعيا ميزانية الموارد والاستخدامات الكلية من السلع والخدمات علما أنّ :

الإنتاج الكلي بسعر السوق = الإنتاج الكلي الخام بسعر الإنتاج + الرسم الوحيد على الاستهلاك الإنتاجي + حقوق ورسوم الاستيراد.

إضافة أنّ تقييم الواردات بسعر CAF (تكاليف ، تأمينات ، نقل) خارج الرسم الوحيد على الاستهلاك الإنتاجي وخارج حقوق الجمارك.

أيضا يجب ذكر ودائما في إطار ذ ح إ ج أنّها تعرف النشاط التجاري أنّه نشاط إنتاجي بمعنى أنّ الهوامش التجارية محتواة في الإنتاج الكلي الخام.

وأخيرا وفي ما يتعلق بالخارج فإنّ قدرة التمويل تمثل في نفس الوقت احتياج تمويل الوطن تجاه الخارج الّذي يساوي الفرق بين احتياجات وقدرات التمويل للقطاعات المقيمة.

[1] – المصدر : المحاسبة الوطنية ن ح إ ج ، قادة أقاسم ، ص 159.

2- استخدامات الجدول الاقتصادي الكلي[1] :

كما سلف ذكره فإنّ للجدول الاقتصادي الكلي أهمية بالغة في تحليل النشاط الاقتصادي الوطني سواء الماضي أو الحاضر والمستقبل خاصة التنبؤ الاقتصادي من خلال مقارنة النشاط الاقتصادي لعدة سنوات ومتابعة نمو الاقتصاد الوطني عن طريق المؤشرات والمجمعات الاقتصادية الممنوحة من طرف هذا الجدول وعموما يستخدم الجدول في :

2-1- القراءة المباشرة للمجمعات :

يسمح الجدول بقراءة وحتّى حساب المجمعات بسهولة بالاعتماد على المقادير الاقتصادية الّتي تعكس النشاط الوطني خلال عام محدد.

2-2- حساب بعض المجمعات غير الواردة في الجدول :

رغم أنّ الجدول لا يعرض كل المؤشرات الّتي قد يحتاجها العون أو المهتم بالاقتصاد إلاّ أنّه يتيح إمكانية حسابها بكل سهولة مثلا الإنتاج الكلي الخام، الدخل الداخلي حيث مثلا :

الدخل الكلي الخام = الإنتاج الكلي الخام – الاستهلاك الوسيط.

الدخل الداخلي = إنتاج الداخلي الخام – الاهتلاكات

وغيرها من المجمعات المهمة لتحليل النشاط الاقتصادي.

2-3- التحقق من صحة العلاقات المحاسبية الاقتصادية :

مثلا العلاقة التعريفية للإنتاج الخام المساوية للاستهلاك الإنتاجي مضافا إليها مجموع القيم المضافة المحققة.

أيضا : مجموع القيم المضافة الخامة + مجموع الإعانات = مجموع تعويضات الأجراء + مجموع الضرائب المرتبطة بالإنتاج والفائض الخام للاستغلال كما يبينه حساب الاستغلال وبصفة عامة الجدول الاقتصادي الكلي يعكس توازنات الحسابات.

[1] – نفس المرجع السابق، نظام المحاسبة الوطنية إنّ ح إ ج.

4-2- إتاحة إمكانية حساب نسب ومعدلات السلوك[1]:

وهي عبارة عن مقادير تبين نسب العلاقات بين المجمعات ، الغرض من حسابها هو دراسة ومقارنة سلوكات القطاعات بالنظر للعمليات الاقتصادية كالاستهلاك ، الادخار وغيرها إضافة إلى توضيح حالة الاقتصاد الكلي بخصوص التجارة، المديونية الخارجية وغيرها ولعلّ أهم هذه المعدلات :

الميل الحدي للاستهلاك بالنسبة للعائلات حيث أنّه يساوي التغير في الاستهلاك النهائي بين فترتين على التغير في الدخل الخام المتاح لنفس الفترتين رياضيا :

$$\text{الميل الحدي للاستهلاك} = \frac{\Delta \text{ الاستهلاك النهائي}}{\Delta \text{ الدخل الخام المتاح}}$$

أيضا يمكن حساب :

مرونة الاستهلاك بالنسبة للدخل : المساوية للنسبة بين الميلين للاستهلاك الحدي والمتوسط . علما أنّ الميل المتوسط للاستهلاك يساوي نسبة الاستهلاك النهائي للعائلات إلى دخلها المتاح الخام خلال فترة معينة (سنة) وعليه :

$$\text{الميل الحدي للاستهلاك} = \frac{\Delta \text{ الاستهلاك النهائي}}{\Delta \text{ الدخل الخام المتاح}} \Leftarrow \text{المرونة} = \frac{\text{الميل الحدي}}{\text{الميل المتوسط}}$$

حيث :

$$\text{الميل المتوسط للاستهلاك} = \frac{\text{الاستهلاك النهائي}}{\text{الدخل الخام المتاح}}$$

وبناء على حساب هذه المعدلات بالنسبة لكل قطاع يتيح فرصة المقارنة عن طريق الوظائف الاقتصادية أيضا إمكانية حساب معدل تراكم الاقتصاد.

[1] – الدكتور : قادة أقاسم ، المحاسبة الوطنية.

3- جدول المدخلات والمخرجات (تركيب العمليات على السلع والخدمات) : Inputs/Outputs

3-1- عرض عام للجدول[1] :

يعرف ببساطة أنّه جدول يوضح أساسا العمليات على السلع والخدمات الإنتاجية بشكل تفصيلي وبإعطاء أهمية للإنتاج من خلال التركيز على هيكلة التكاليف حسب كل نوع من المنتجات بمعنى تعريف أصل كل منتج واتجاهه ممّا يعطيه شكل ميزانية مفصلة تختص بالنواتج لموارد واستخدامات الاقتصاد من السلع والخدمات الإنتاجية مهما كان أصلها محلية أو مستوردة. وبالتالي يعطيه هو الآخر شكل شبكة تقاطع بين الموارد المتاحة للوطن واستخدامات هذه الموارد.

وعليه في هذا الجدول تستخدم الفروع كأعوان اقتصادية حيث الفرع مجموعة من الوحدات الإنتاجية المتجانسة بالنظر للمنتج ممّا يخلق توافق ثنائي بين الفروع والنواتج في المدونة المعتبرة مثلا استخدام الفروع الثلاثة : الفروع الفلاحية، الصناعية، الخدماتية مقابل النواتج الزراعية، الصناعية والخدماتية ويمكن تمثيله ببساطة في الشكل التالي[2] :

[1] – نفس المرجع السابق.

[2] – نفس المرجع السابق.

الفروع / النواتج	استخدامات وسيطية				استخدامات نهائية					
	الزراعة	الصناعة	الخدمات	مجموع الاستخدامات الوسيطية	الاستهلاك النهائي	التراكم الخام	تغير المخزون	الصادرات	مجموع الاستخدامات النهائية	مجموع الاستخدامات
نواتج زراعية										
نواتج صناعية										
خدمات										
مجموع الاستخدامات الوسيطية للفروع										×
القيمة المضافة										
الإنتاج الخام للفروع										
واردات										
مجموع الموارد				×						

وبالتالي الجدول يوضح مصدر المنتجات واتجاهاتها (داخلية، خارجية، وسيطية، نهائية) وعليه هو عبارة عن مصفوفة للموارد المتاحة للوطن خلال فترة معينة واستخدامات هذه الموارد خلال نفس الفترة، وبدورها معطيات الجدول هي عبارة عن حسابات النواتج مثل حساب المنتجات الزراعية، النواتج الصناعية، وأخيرا حساب الخدمات زيادة إلى حساب الإنتاج للفروع الثلاثة حيث يمكن الفرق بين حسابات الإنتاج والنواتج في أنّ حساب الناتج يعبر عن مجموع الموارد من هذا الناتج (مجموع السلع والخدمات المكونة للناتج) سواء كانت مستوردة أو المنتجة المتاحة للوطن خلال فترة معينة في حين أنّ حساب الإنتاج لفرع ما فإنّه يبين في جهة الموارد فقط إنتاج الفرع. أمّا من جهة الاستخدام فحساب الناتج يسجل كل الاستخدامات والاستعلامات موضوع الموارد من الناتج في حين حساب الإنتاج يبين الاستهلاكات الوسيطية

الضرورية لتحقيق الإنتاج في الفرع والقيمة المضافة المحققة وببساطة فإنّ حساب الناتج هو موازنة الموارد بالاستخدامات أمّا حساب الإنتاج فهو توضيح هيكلة الإنتاج.

تطبيقيا جدول المدخلات والمخرجات لسنة 1979 يحتوي على 19 فرعا (عمودا) و18 ناتجا (سطر) بمعنى عدم تحقق قاعدة التقابل الثنائي بين الفروع والمنتجات حيث الفرع الزائد هنا يتمثل في فرع التجارة الّذي اعتبر إنتاجي ذات استهلاك ممثل في النفقات الضريبية لممارسة النشاط التجاري وإنتاجه يتمثل في الهوامش التجارية ولكن ليس له ناتج حيث يعبر الهامش التجاري عن الفرق بين سعر الحصول (الاكتساب) وسعر الانطلاق من المعمل مضافا إليها نفقات النقل عند بيع الناتج وبالنسبة للمحاسبين القوميين هذه الهوامش لا تكون ناتجا ممّا يفسر غياب سطر.

3-2- استعمالات جدول المدخلات والمخرجات[1]:

لا تقل أهمية المدخلات والمخرجات عن أهمية الجدول الاقتصادي الكلي خاصة منها ما يتعلق بالتنبؤ وبالتالي رسم السياسات والخطط الاقتصادية وعليه يمكن تبسيط جدول المدخلات والمخرجات في أربعة أطر رئيسية :

- استهلاكات وسيطية .
- حساب الإنتاج.
- الاستخدامات النهائية.
- الموارد من النواتج.

أ/ الاستهلاكات الوسيطية :

أيضا يمكن تسميتها بالاستهلاكات الإنتاجية للفروع على المستوى الكلي يجب أن يتساوى مجموع الاستهلاكات الوسيطية للفروع مع مجموع الاستهلاكات الوسيطية من النواتج وفقا لقاعدة التقابل الثنائي بينهما .

[1] - نفس المرجع السابق.

ب/ **حساب الإنتاج والاستغلال للفروع.**

ج/ **الموارد من النواتج :**

ويهتم بكل الموارد حسب النواتج من السلع والخدمات وفق أصلها مستوردة أو محلية المتاحة للوطن خلال عام معين وهي مقيمة بسعر الإنتاج إضافة لمبيعات الإرادات العمومية، الواردات مضافة إليها حقوق الجمارك مع عدم إهمال الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج والهوامش التجارية احتراما لقانون توازن الاستخدامات مقيمة بسعر الحصول مع الموارد من كل ناتج وتضم كل من :

- الإنتاج الخام للفروع : ويعبر عن الإنتاج الحقيقي (الفعلي) للفروع وهو مقيم بسعر الإنتاج من دون احتساب الرسم الوحيد على الاستهلاك الإنتاجي .
- التحويلات : استخدم المحاسبون القوميون سطر تحويلات النواتج للانتقال من الإنتاج الخام للفروع إلى الإنتاج الموزع حيث أنّ الإنتاج الحقيقي لفرع ما غير صافي يتكون من الناتج المميز للفرع والمحصل في نفس الفرع والّذي تضاف إليه المنتجات الحتمية أو المرتبطة والمنتجات المحملة المحصلة في نفس الفرع.
- مبيعات الإدارات العمومية .

حيث تعتبر الخدمات المقدمة من قبل هذه الإدارات من منظور ن ح إ ج خدمات غير إنتاجية إلاّ أنّها تستهلك استهلاك وسيط ونفقات وحيث لا يمكن إعداد حساب إنتاج ولا استغلال لهذا النشاط لجأ المحاسبون القوميون إلى إدراج سطر خاص بمبيعات السلع والخدمات للإدارات العمومية.

- الواردات : يوضح خلالها هيكل الواردات وذلك بتوزيعها حسب النواتج وتكون موضوعا للاستهلاك الوسيط أو النهائي وتتخصص بالناتج وليس بالفروع وتعرف وفق معيار عبور حدود القطر وبالتالي مصدرها الإحصائيات الجمركية.
- حقوق الجمارك على الواردات : من الطبيعي أن تقيم الموارد بأسعار تتضمن كل الرسوم والهوامش التجارية وحيث أنّ الإنتاج الخام للفرع في الموارد مقيم بدون الرسم الوحيد على الاستهلاك الإنتاجي كما أنّ الواردات مقيمة بدون حقوق

الجمارك وبهدف الأخذ بعين الاعتبار هذه الرسوم والحقوق لأنّها عنصر من الموارد من النواتج تم إضافة سطر يسجل هذه الحقوق حسب النواتج.

- الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج : باعتبار نفس الفكرة المخصصة لحقوق الجمارك تم إدراج هذا العنصر.
- الهوامش التجارية :

د/ **الاستخدامات النهائية** [1]: ويتضمن :

* الاستهلاك النهائي للعائلات ←
  - الاستهلاك النهائي للعائلات المقيمة
  - الاستهلاك النهائي خارج القطر الاقتصادي للعائلات غير المقيمة (سواح أجانب مثلا)
  - الاستهلاك النهائي خارج القطر الاقتصادي للعائلات المقيمة (سواح جزائريين في الخارج).

- الاستهلاك النهائي للإدارات العمومية : ويقاس بالفرق بين المشتريات من السلع والخدمات من غير تلك الّتي تدخل في التراكم الخام للأصول الثابتة اللازمة للإدارات العمومية .
- الاستهلاك النهائي للمؤسسات المالية.
- التراكم الخام للأصول الثابتة.
- تغير المخزون.
- صادرات السلع والخدمات : تخضع لنفس مقاييس الواردات مع الأخذ بعين الاعتبار طبعا الاستهلاكات الذاتية وخدمات النقل.

وعليه يتيح جدول المدخلات والمخرجات إمكانية حساب الناتج إضافة إلى حساب المجمعات كالإنتاج الكلي الخام والإنتاج الداخلي الخام وفق عدة معايير كحساب الإنتاج الداخلي الخام وفق منظور الدخل والتوزيع الأولي للمداخيل والأهم

[1] – الدكتور : قادة أقاسم نظام المحاسبة الوطنية ن ح إ ج.

هو إتاحة فرصة تحليل بنية تكاليف الإنتاج ودراسة تأثير التغيرات المقدرة للطلب النهائي أو مكوناته كالاستهلاك النهائي والصادرات وغيرها على البنية الإنتاجية للوطن خاصة على مستويات الإنتاج والاستهلاك الإنتاجي لفروع الإنتاج، حتّى إنّه يسمح بمعرفة البنية الجهاز الإنتاجي وبالتالي يستعمل في تحليل ميزان المدفوعات وتحليل الأسعار والأجور، وتحليل المدخلات الأولية المادية.

4- جدول العمليات المالية (تمويل الاقتصاد الوطني) [1]:

وهو جدول تركيبي يضم العمليات المالية الّتي قام بها الأعوان الاقتصاديون حيث يبين هذا الجدول كل تغيرات الحقوق والديون ممّا يعطي صورة عن مجموع التدفقات المالية للوطن بشكل يكون فيه التوازن المالي لكل قطاع وللوطن ككل محقق والملاحظ في هذا الجدول هو تجزئة بعض القطاعات إلى قطاعات جزئية بغرض عزل وإظهار هذه القطاعات الجزئية الّتي لها دور مالي هام مثلا الخزينة أو صندوق الضمان الاجتماعي الّتي ليس لها سلوك مالي متماثل مثلا عزل البنوك الأولية على البنك المركزي وأيضا شركات التأمين وهذا يسمح بتحليل أفضل وبمعرفة أحسن للسلوك المالي وعليه تستخدم وسائل الدفع كمعيار للتصنيف على مستوى الأسطر ولكن يحتفظ الجدول بمبدأ التقابل حيث مجموع تغيرات الحقوق تساوي مجموع تغيرات الديون لكل سطر إلاّ أنّه لا يوضح العلاقات المباشرة بين القطاعات بمعنى أنّه لا يوضح الروابط الخاصة الّتي تربط بين القطاعات والقطاعات الجزئية بمناسبة العمليات المالية، إضافة إلى عدم إمكانية معرفة القطاعات المستفيدة من القروض قصيرة المدى.

وكما هو الشأن فإنّ الجدول المالي يبنى على أساس مجموعة من الحسابات مثل الحساب المالي للعائلات كما تم توضيحه سابقا في الحساب المالي.

[1] – نفس المرجع السابق.

* استخدام جدول العمليات المالية :

في حقيقة الأمر جدول العمليات المالية أقل استخداما من سابقيه إلاّ أنّه تجدر الإشارة إلى توضيح أهميته خاصة فيما يتعلق بـــ :

- توضيح القنوات المالية الرئيسية الاقتصادية حيث يوضح هذا الجدول التوازنات المالية الرئيسية وبالتالي يسمح بتحليل السلوك المالي لمختلف القطاعات وبمعنى آخر هو وسيلة لتحليل تمويل الاقتصاد الوطني.
- إتاحة إمكانية المقارنة للأنظمة المالية زمنيا (بين عدة فترات أي عدة جداول) وأيضا بين عدة اقتصاديات لنفس الفترة.
- استخدامه إضافة إلى الجدول الاقتصادي الكلي في عملية التنبؤ الاقتصادي خاصة فيما يتعلق بإعداد السياسة الاقتصادية النقدية.

المبحث الرابع : ملاحظات حول طرق إنتاج المعلومات الاقتصادية الكلية [1].

في بداية الأمر تجدر الإشارة إلى أنّ إعداد الإعلام الإحصائي في الجزائر أوكل لمدّة طويلة إلى المديرية العامة للإحصاءات التابعة لوزارة التخطيط والتهيئة العمرانية من خلال إنتاج ووضع حسابات وطنية (MPAT) بعد ذلك وبالضبط منذ 1985 أنشئ معهد متخصص وهو الديوان الوطني للإحصائيات ONS وبالتالي سيتمّ تناول طريقة إعداد هذه الإحصائيات وفقا لما تنشره هذه الهيئة والّتي يمكن حصرها أساسا في :

فيما يتعلّق بالجدول الاقتصادي الكلي فمن المفروض أن يكون إنتاجه سنويا بإرفاقه مع كافة الحسابات والمؤشرات الوطنية المعروفة وهو ممثل في المعطيات الملحقة ، وذلك وفق التعاريف المحدّدة سابقا في مجال الحسابات الاقتصادية الجزائرية.

أمّا فيما يتعلّق بطريقة إعداد التقارير في الديوان الوطني للإحصائيات فهي عن طريق عادة التقارير السنوية حول : الصناعة ، التجارة وخدمات النقل ، قطاع البناء والأشغال العمومية، قطاع العائلات (الاستهلاك والنفقات).

- تقارير ثلاثية حول : الإنتاج الصناعي ، أسعار الإنتاج الصناعي.
- تقارير شهرية حول : أسعار المواد الاستهلاكية.

حيث يتمّ تشكيل هذه الإحصائيات من طرف :

- وزارة النقل.
- عدّة مصادر للمعلومات المتاحة للديوان الوطني للإحصائيات بالتعاون مباشرة مع القطاعات والمؤسسات.
- تشكيل المعلومات من طرف المديرية العامة للجمارك باعتبار إشرافها المباشر على مجال الملاحظة المطبق من قبل النظام.

[1] - منشور من طرف ONS + المرجع السابق (عدة صفحات).

- المعطيات المشكلة من طرف وزارة المالية من خلال العمليات مع الخزينة وميزانية التشغيل للدولة المصنفة وفق فصول وغيرها.
- إحصائيات بنك الجزائر BCA بالنظر لميزان المدفوعات.
- التقرير المحاسبي والميزانيات الملحقة للبريد والمواصلات PTT.
- الإحصائيات المشكلة للشركات القابضة Holding حول المؤسسات العمومية وشركات تسيير المشاركة SGP (Sociétés de Gestion des Participations).

وبالتالي يتوضح أنّ طرق جمع المعطيات اللازمة لإنشاء الإحصائيات تتمثل أساسا في :

- التقارير حول القطاعات المكونة للاقتصاد مباشرة كالمؤسسات.
- تقارير حول التبادل والنشاط كما هو الشأن بالنسبة لمصالح الجمارك خاصة في تحديد التبادل مع القطاع الخامس.
- والقطاع الأصعب كما يبدو هو قطاع العائلات حيث يصعب إلى حدّ ما إعطاء صورة صادقة من خلال اعتماد طريقة المعاينة الّتي قد تنطوي على درجة كبيرة من ضعف المصداقية بالنظر إلى عدم التجانس خاصة بين المجتمعات الّتي تختلف من منطقة لأخرى ، حيث وكما هو مصرح في ONS يتمّ أخذ عينة عشوائية من السكان الّتي عادة ما تكون من الوسط ويتمّ تعميم النتائج عن الجزائر ككل[1].

أمّا جدول المدخلات والمخرجات فإنّه في النظام الجزائري لم ينتج ومنذ اعتماده سوى جدولين للمدخلات والمخرجات هما جدولي : 1979 و1989 ، وكان من المفروض أن تنتج هذه الجداول بانتظام كل أربع سنوات بالنظر لاستخدامها كما سلف الذكر في تحليل عملية الإنتاج ودراسة التشابكات بين فروع الاقتصاد الوطني زيادة إلى استخدامه كنموذج رياضي للتنبؤ.

[1] - الأنترنيت موقع ONS.

أمّا جدول العمليات المالية T.O.F والذي يعتبر جدول أساسي خاصة في تحليل عملية تمويل الاقتصاد الوطني فأقل ما يمكن قوله هو أنّ نظام الحسابات الاقتصادية قد أهملته رغم أنّه يمكن إنجازه وفق العلاقات الّتي تربط البنك المركزي الجزائري BCA والأعوان الاقتصاديين الماليين من خلال حسابات هذه الأخيرة ولدى البنك في غرفة المقاصات.

المبحث الخامس : انتقادات نظام المعلومات الاقتصادي الكلي الجزائري.

يواجه نظام المعلومات الاقتصادي الجزائري وخاصة ما يتعلّق منه بالمعطيات الاقتصادية في صورتها الكلية (المؤشرات ، الجداول...) انتقادات عديدة حتّى أنّه أصبح ينسب أحيانا سبب فشل السياسات الاقتصادية إلى جهل الأوضاع الحقيقية والواقعية من خلال غياب معطيات وتحاليل لظاهرة اقتصادية ما مثلا : معدل التضخم الحقيقي ، النسب الحقيقية للبطالة، المستوى المعيشي للسكان...الخ.

وعموما هناك مساوئ تطبع هذا النظام على المستويين الهيكلي والتنظيمي إضافة إلى غياب التنسيق والتكامل بين الهيئات المكلفة بإعداد وإنتاج المنتوج الإعلامي ، حاليا تدور مناقشة كبيرة حول الرقم الإحصائي وفعاليته في الجزائر خاصة وأنّ الإحصائيات العمومية والمجمعات المهمة تهدف إلى قيادة إحدى السياسات للنشاط الاقتصادي (PIB ، معدل البطالة، معدل التضخم...) ، تطبيقيا محول نشاط إنتاج المعلومة الإحصائية هو ONS وعليه أغلب الانتقادات هي موجهة لهذه الهيئة خاصة وأنّ هذا النشاط الكبير الحساسية فيما يخصّ تقدير وضع دولة ما فيما يتعلّق مثلا بمنح المساعدات المالية ، جلب الاستثمار الأجنبي ، العلاقات الخارجية (التبادل التجاري) فإذا تمّ الكشف عن عدم مصداقية معطياتها وأرقامها فذلك سيعرقل أكيدا بالأخص فقدان الثقة في المعطيات من قبل المتعاملين الاقتصاديين الفاعلين.

فعلا كان ذلك من خلال إقامة مؤتمرات عالمية تتطرّق لهذا الموضوع ، مثلا مؤتمر "الإحصائيات قدرة ومعرفة statistique pouvoir et connaissance " حصل ذلك عند مواجهة هذا المشكل من بعض الدول الأوروبية الذي طلبت الانتماء للاتحاد الأوروبي مثل اليونان.

على مستوى الجزائر نلمس ذلك جيدا فيما يتعلّق بالمعطيات حول التجارة الخارجية من خلال :

1/ سوء التنظيم : بمعنى سوء تنظيم النظام الوطني للمعلومات الاقتصادية البعيد عن التفكير العلمي. فالنظام الوطني للمعلومات الإحصائية مثلا بالنسبة للتجارة الخارجية غير واضح هل هو مركزي أو غير مركزي ، حيث ثلاثة هيئات تقوم بنفس العمل بغرض الحصول على جداول إحصائية وبعض المؤشرات المهمة وهي (PROMEX, CNIS, ONS) أيضا تستخدم نفس المعطيات القاعدية وهذا ما يترجم حقيقة رئيسية لسوء تنظيم الهيكل الحالي من خلال وجود عدّة هيئات تقوم بنفس العمل ممّا يعكس انعدام التناسق وغياب الترابط.

2/ تغير مهام المنظمات : حيث أنّ تغير الدور والمهمة الموكلة إلى كل منظمة يسبب نتائج سلبية على التنظيم الكلي لنظام المعلومات الإحصائي ، هذا التغيّر يترجك مباشرة إلى غياب نظام معلوماتي دائم قادر على تأمين ومتابعة بدقة لكل المعاملات وإنتاج بالموازاة معلومات موثوقة ومحدّدة وفي الوقت المناسب. وبالتالي الثبات التنظيمي يوفر ظروف ملائمة ودائمة تجنب إقامة هيئات مؤقتة الّتي تجيب فقط على الحاجيات المستعجلة لوسائل الإعلام.

3/ غياب الشافية في التعيين : على مستوى ONS تشغيل المعطيات الإحصائية المتعلقة مثلا بالتجارة الخارجية مسندة إلى المديرية التقنية للمحاسبة الوطنية هذا يتمثل في عمليات التحليل فقط في دراسة بعض الجداول والمؤشرات الداخلة في إعداد حسابات الوطن. وهذا تقصير في حق الحاجيات الحقيقية لمختلف المهتمين بالمادة المعلوماتية الإحصائية. بل من المفروض أن ينسب إلى مديرية مستقلة.

4/ تكرار العمل : وهي الحالة المتعلقة مثلا بالتجارة الخارجية كما سبقت الإشارة إليه منسوب لثلاثة هيئات في نفس الوقت وما يتبع ذلك من نفقات على نفس العمل ، إضافة إلى إتاهة المستخدم حيث لا يعرف أين يتجه للحصول على المعلومات الّتي يريد الحصول عليها.

5/ ضعف الموثوقية في المعلومات : كثيرا ما يتمّ الحصول على معلومات ونتائج مختلفة باختلاف هام بين مختلف المنظمات رغم أنّها اعتمدت على نفس البيانات والمعطيات

القاعدية في إنتاجها. هذا الاختلاف يسبّب فقدان الثقة للإنتاج المعلوماتي خاصة وأنّه صادر من هيئات رسمية كالوزارات.

6/ ضياع إيصال المعلومة : وهنا يطرح تساؤل : ما أهمية المعلومة وما قيمتها إذا أنجت وصرفت عليها موارد هامة ، ولم تصل إلى المهتمين أو على الأقلّ المعنيين والمهتمين. حيث المعلومة الاقتصادية الجزائرية تعرف مشكل في إيصال ونشر النتائج بسبب تمركز المنظمات على مستوى العاصمة ممّا يعرقل وصولها إلى الجهات البعيدة عن العاصمة.

7/ غياب الدراسات التحليلية : هدف الهيئات الوطنية للإحصائيات مثل ONS موجهة خاصة لإنشاء الجداول الإحصائية وحساب بعض المؤشرات في حين يلاحظ غياب أعمال التحليل الاقتصادي ذات الصفة التنبؤية Prévisionnelle حول نتائج النظام من خلال مثلا : تحليل المعطيات ، النمذجة ، التنبؤ القصير والمتوسط المدى...الخ.

أيضا عدم وضع المعلومات في إطار ومرجع منهجي مناسب يهدف لتحسين استغلال هذه المادة المعلوماتية. رغم أنّه ميدانيا هناك مصالح مكلفة بتحليل الأسباب العملية والاقتصادية والاجتماعية الّتي تدفع تطور العالم العصري والتنبؤ ، بل غالب ما تكون على أساس معطيات معلومات هي موجودة أساسا.

8/ آجال الإنتاج المعلوماتي : فيما يلي جدول الآجال لإنتاج المعلومات الإحصائية حول التجارة الخارجية في ثلاثة هيئات إضافة إلى الوزارة المعنية :

الهيئة	CNIS	ONS	PROMEX	MC
آجال	15 يوم	45 يوم	90-60 يوم	45-30 يوم

من الجدول نلاحظ الحالة الخاصة لـــ CNIS المهيأة بنظام معلوماتي آلي قادر على إعطاء إحصائية تجارية في أجل 15 يوم ، أمّا باقي المنظمات تعرف تأخيرا مهما ، أمّا CNIS طرحها يكون في مرحلتين :

- معطيات لانهائية Provisoires : بعد 15 يوم من نهاية الفصل.
- معطيات نهائية Définitives : 30 و45 يوم.

9/ مشاكل مرتبطة بجمع المعطيات.

10/ ضعف التجهيز الإعلام الآلي : حيث أنّه على مستوى CNIS 70 % من العمليات ما تزال تسجّل يدويا وهذا بسبب ضعف التجهيزات الضرورية وميزانيات تخصّ إنشاء شبكات وتجهيز المكاتب الّتي لا تزال غير آلية ، أيضا يمكن ملاحظة ذلك من خلال :

- العدد غير الكافي لأجهزة الإعلام الآلي كالحاسبات الصغيرة.
- ندرة اللواحق كآلات النسخ ، السكانير...
- قلة أجهزة التخزين خاصة ذات القدرة الكبيرة على التخزين.
- غياب شبكات الاتصال ونقل المعطيات بين مختلف الهياكل الداخلية للمنظمات.
- غياب برامج الإعلام الآلي خاصة المخصصة لتشغيل البيانات الإحصائية.

11/ غياب تقدير تكاليف تحصيل المعلومات : حيث ما يزال يخضع ذلك حتّى الآن إلى تقنيات المحاسبة التقليدية الّتي تتبع عامة إلى النفقات الكلية للمنظمة ، وهذا يوقع في الاحتساب أعمال تحليلية يظنّ أنّها محمّلة لنفقات المعلومات.

12/ عيوب داخل المنظمات : من بين فجوات تشغيل أنظمة المعلومات في مختلف المنظمات:

- نقص أو غياب قواعد البيانات.
- خلل على مستوى شبكات الاتصال والبث.
- غياب تسلسل قادر على تحليل التطور وإقامة مشاريع[1].

ومن جهته تطرق المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي CNES إلى هذا المشكل في تقريره السنوي الصادر في ماي 2004 من خلال إظهار جملة من الاختلالات الجوهرية الّتي تطبع النظام الوطني للمعلومات كنظم الإحصاء ، التسيير والإدارة وأيضا تطرق إلى مشكل تكنولوجية الإعلام والاتصال ، وتمّ تصنيفها إلى أربعة أصناف :

[1] - http://www.angelfire.com/md/tlemcen/livre2ch10.html
- www1.oecd.org/agr/mf/doc/S5-NP-TCissues.pdf
- http://www.dst.cerist.dz/seminaire/Communications/Boumghar.pdf

– عيوب على مستوى جمع ومعالجة المعطيات، حيث أنّ الهيئات المعنية لا تصل دائما إلى إنجاز مهامها العاملة على التمويل بالمعلومات المفيدة الواضحة والجلية الّتي تستغل من طرف نظام القرار، حيث حاليا يمكن إثبات بأنّ المعلومات المنتجة في خطة إحصائية حول المجمعات، المؤشرات وجداول التركيب إمّا غير تامة أو غير متاحة في الوقت المطلوب. فالجهاز الإحصائي الوطني ومختلف المصالح التقنية المهيأة لإعداد معطيات للإسهام ببعض التوضيحات والإضاءات المهمّة في الإستراتيجية الاقتصادية للمعلومات والقرارات هي ظرفية، وذلك نتيجة لجهل حاجيات مستخدمي المعطيات وأيضا آجال استخدامها حيث نجد أحيانا وجود إحصائيات أو معلومات ولكنّها بعيدة عن الموضوع المطروح.

– عيوب على مستوى بث وإيصال المعلومات: حيث يمكن إثبات غياب قنوات الاتصال ممّا ينتج عنه ضعف التبادل بين مركبات النظام الذي يعني تسرب المعلومات للبعض دون الآخر. إضافة إلى عدم تقسيم وتفصيل المعلومات ومشكل الشفافية وثقافة الإعلام ، وعموما غياب إستراتيجية للاتصال من خلال وجود مقاومة قوية لإرساء نظام ملائم.

– عيوب على مستوى المستخدمين : حيث يتمّ إثبات إهمال وغياب الفائدة الحقيقة من استعمال المعلومات خاصة في اتخاذ القرارات ، وأيضا سوء التنظيم في معرفة الحاجيات وضعف القدرة على تشغيل ومعالجة البيانات.

– عيوب على مستوى المعلومات وتسيير الموارد البشرية الناتج أساسا عن هجرة الأدمغة وانخفاض المهارات م خلال الاستثمار الجدّ محتشم في مجال المعلومات وإهمال تحسين مستوى الأشخاص المكلفين بتسيير المعلومات في مختلف القطاعات العملية الذي ينتج عنه تأخر كبير في استخدام التكنولوجيات الجديدة (الفجوة التكنولوجية) زيادة إلى الغياب في التنسيق العقلاني الدائم للمواد المتاحة[1].

[1] - Les exigences de mutation du système d'information économique et sociale, contribution au débat national CONSEIL NATIONAL ECONOMIQUE ET SOCIAL, commission « Perspectives de Développement Economique et Social », projet de rapport, Mai 2004.

والأبعد من ذلك والأهمّ هو أنّ إرساء نظام معلوماتي أو إنتاج معلومات إضافة إلى أنّه هدف في حدّ ذاته أيضا يعتبر قاعدة وسند لدعم اتخاذ القرارات وبناء السياسات الاقتصادية الهادفة خاصة إلى تحقيق التنمية في ظل الإمكانيات والقدرات المتاحة للوطن بعطس الواقع الجزائري الذي يشتمل على مجموعة من المفارقات سواء في عهد الاقتصاد المخطط (المراقب) أو في العهد الانتقالي إلى اقتصاد السوق.

ولعلّ أهمّ مفارقة هي اعتماد المسيرين على قواعد غير القواعد الّتي أساسها المعلومات الّتي تصوّر الحالة الحقيقية للاقتصاد ، في حين أنّ اقتصاد السوق هو أصلا اقتصاد للمعلومات حيث أنّ المعطيات النظرية لاقتصاد السوق تستدعي ضرورة توفير لكلّ الفاعلين الاقتصاديين في كافة الأنشطة بما فيهم المستهلكون كافة المعلومات اللازمة والكافية لبناء قراراتهم على أساس توفير معرفة تتيح اختيار أحسن الفرص أيضا أحسن الفترة ومستوى التكنولوجي المناسب لإرساء مشاريعهم في أحسن مكان طبعا هذا بغرض تقليل والسيطرة على التكاليف من جهة وتعظيم نسبة إقبال الزبائن من جهة أخرى ، وبالتالي هم بحاجة لمعلومات حول الطلب والإقبال على السلع والخدمات الّتي ينتجونها بما فيها السعر والسوق والفكر الاقتصادي السائد والقدرة الشرائية المتوفرة والمتاحة من خلال أنّ المستهلك يعدّ طرفا نهائيا في سلسلة الأنشطة الاقتصادية ، وعليه فهم بحاجة للمعلومات ليس فقط حول المنتجات المتاحة المشبعة لحاجته وأسعارها وأمكنة تواجدها بل أيضا من أجل تخطيط وتحديد قدرته الشرائية الحقيقية.

وعليه فكل نشاط اقتصادي يبدأ بالبحث عن المعلومات ، هذا البحث ممكن أن يتميز باللارسمية Informel[1] من وجهة نظر أنّه غير منظم إلاّ أنّ الشبكة اللارسمية المخصصة لجمع المعلومات يعدّ عنصر انحراف في السوق حيث يعيق عمله العادي بمعنى يعيق قانون المنافسة الحرة. وهذا إذا كانت المعلومة لا تدور سوى في مجال ودائرة محدّدة بمعنى غياب مفهوم السوق المنسق Uniforme لأنّ مختلف الفاعلين الاقتصاديين لا

[1] - www.eco.enst-bretagne.fr/Enseignement/3A/cmsi/Bloc%20EDSI/3a-vl.ppt

يقدرون الحصول على المعلومات حول التقنيات المتاحة ونوعية السلع والخدمات المسوّقة وباقي المعلومات الّتي تمكّن من فهم أوّلا ثمّ معرفة أسباب قراراتهم حول تقسيم السوق وما يتعلّق به من تحديد المستويات القصوى والدنيا للأسعار زيادة على النوعية غير الملائمة.

بالإضافة إلى المعلومات حول وسائل الإنتاج أيضا وضعية أو نسبة الاحتكار أو الانفتاح ممّا يتيح تنظيم المجتمع وإشراك كل الموارد الوطنية. وبالتالي فإنّ توفّر حرية تنقّل ودوران المعلومة هي أساس اقتصاد السوق من خلال أهميتها في توجيه قرارات المتعاملين الاقتصاديين باعتبارها وببساطة أسباب معرفة من أجل توجيه الاستخدام والاستعمال بطريقة أكثر عقلانية.

بالتطبيق على الواقع الجزائري إنّ جانب جمع وبثّ أو إيصال المعلومة الاقتصادية ضعيف جدا بسبب الإهمال الواضح لهذا الجانب من خلال غياب شبه كلّي لنظام متخصص بهذا المجال سواء تعلّق الأمر بجانب الأسعار أو حتّى الكميات.

فالمعروف أنّ المضاربة هي أوّلا وقبل كل شيء استغلال أقصى ما يمكن النقصان Déficiences في انتقال المعلومات المرتبطة بالكميات المتاحة في الطلب وأسعار منتوج أو خدمة وفي عراقيل حرية الحصول على هذه المعلومات.

سابقا في الاقتصاد المخطط (المراقب) المنهار الذي ساد وسيطر عل اقتصادنا حتّى عهد قريب ، المعلومة الاقتصادية كانت متوفرة طبعا ولكن أهدافها كانت بالخصوص ذات طبيعة تبريرية من خلال محاولة الإظهار أنّ الكل ذاهب نحو الأحسن تبعا للأهداف المسطرة في المخطط ، وكانت تشير إلى إثبات أرقام الدعم Chiffres d'appui والحكمة المعصومة ، حيث سيطر الحكام على الوضعية الاقتصادية بافتراض أنّ الجزائر كانت " مخبّأة من الأزمة الدولية الّتي تهزّ العالم " وباختصار كانت مراقبة سياسية أكثر ممّا هي أداة تسيير الاقتصاد[1] ، أيضا المفارقة الّتي أثبتت أنّه لا توجد أي " منفعة اقتصادية "

[1] – نفس المرجع السابق.

لهذا الجانب ، ذلك أدّى إلى حجب الحقيقة ، وبالتالي عدم الفهم الذي أدّى بدوره إلى عدم إعطاء أسس صلبة للمخططات من خلال وجود انفصام بين نشاط بحث أهداف المعلومات من جهة ومفهوم السياسة الاقتصادية وإعداد البرامج طبقا لتقارير المخططات من جهة أخرى ، من المعروف أنّ تقارير المخططات تشتمل عل إحصائيات أهملت الواقع الحقيقي للمجتمع بل تحتوي على انعكاسات تشوّه الحقيقة الاقتصادية والاجتماعية الجزائرية.

وباعتبار أنّنا نعايش حاليا نتائج هذه السياسات الاقتصادية والاجتماعية ذات الأهداف المعلنة الّتي لا تحصل أبدا على علاقات بعيدة مع الأهداف الحقيقية المرتبطة بوثائق المخطط يلاحظ غياب الاتصال كلية مع حقيقة ذلك العهد الذي أوصله إلى انتفاضة متعدّدة الجوانب مرّة سياسية وأخرى اقتصادية واجتماعية ، ثقافية مرتبطة بتحرير اقتصادي مجهول وسيّء التطبيق.

إنّ رفض قبول تسيير وتأسيس سياسة اقتصادية واجتماعية على أساس معلومات تصوّر الحقيقة الوطنية وليس المجتمع الخيالي الوهمي يوصل إلى ضياع مراقبة الوطن ، فمفارقة الوضعية والوصول إلى رقابة منطق الفوضى في الاقتصاد ، فوضى الحادثة حاليا والمسماة بعقلنة اقتصاد السوق فقد يوجد مخطط ولكن بدون تخطيط بمعنى هذه الجهود النظامية للتحكم وتغير التفكير عن طريق معرفة معمّقة لخصائص ومشاكل اقتصادنا ، الجهود الّتي تستلزم أوّلا وقبل كل شيء قبول معلومات تهدف إلى تصوير حالة الاقتصاد كقاعدة انعكاس ونشاط.

إنّ تبديل كلمة أمر بأيّ كلمة أخرى لا يغير شيئا إذا لم تتغيّر كلية فلسفة تسيير الاقتصاد ، حيث ضرورة بذل جهود في توفير المعلومات الاقتصادية الّتي تضمن أنّ اقتصاد السوق ليس " معرض أخذ d'empoigne " بل يشغل حقيقة على خلال إحاطة قدراتها ذات الطابع الاقتصادي خاصة بحماية مكثفة[1].

[1] – نفس المرجع السابق.

المفارقة الأخرى هي صعوبة محو ثلاثين سنة من تاريخ الاقتصاد بالغد عنفا لأنّ الحكومة قرّرت تسريع الإصلاح من خلال تعبئة جهاز مشاركة عادلة لثروات الوطن. فلعلّ أكبر خطأ للمصححين (أصحاب مبدأ التصحيح الهيكلي) الّتي تبعتها الحكومة هو الاعتقاد أنّ برامج التصحيح الهيكلي والتثبيت المقترحة من قبل البنك العالمي و FMI تحتوي على برنامج اجتماعي والّتي يمكن تكييفها كبرامج سياسية في إطار مؤسساتي يغطي بدون تغيير كل المرحلة الانتقالية نحو اقتصاد يرتبط بالمبادرة المزدهرة ، فالحكومة أخذت فقط مسؤولية تنفيذ وملاحظة الاختيار (الغطاء) أين برامج المجتمع تباع للجزائريين. فمهما حاولنا إخفاء هذه الحقيقة أو عرضها كأنّها طريق التجديد تحت وصاية إدارية إلاّ أنّها لم تخدم السياسات اقتصاديا حيث تحوّل أكبر قدر من المساعدات الممنوحة من طرف هاتين المؤسستين في إطار هذه البرامج نحوهما ، وهذا سبب سرية المفاوضات.

وعليه من أجل تشغيل بفعالية اقتصاد السوق يستلزم وجود جهاز الدولة في مهمّة تزويد الفاعلين الاقتصاديين بالمعلومات ، التحاليل والثغرات الّتي سترى وتهمّ اتخاذ القرارات ، حيث السوق غير موجهة لغاية ، حيث أنّ يتمّ تحديد الأسعار في شفافية بمعرفة كميات ونوعية السلع المعروضة أيضا جانب إنتاجها وتكاليفها تحت حراسة الدولة أو بمشاركتها مع نظام اقتصادي حرّ من كل العراقيل الإدارية ، بدل الفوضى في الاقتصاد المراقب حيث آليات السوق تؤدي إلى معرفة نقط تعظيم الربح في قانون المنافسة المفترض لتسوية آليات تحديد الأسعار وتوصل إلى الاستعمال الأمثل لموارد الوطن والتوزيع العادل لها حيث نمو الرأس مال الفردي والوطني القادر على خلق ثراء ورخاء إضافي[1].

أيضا بأقلّ رسمية إلغاء النظام السابق في تحديد الأسعار الموضوعة تحت رقابة الدولة بدون ربط في نفس الوقت بجهاز الدولة في وضع أو تغير المؤسسات المكلفة بالسهر على

[1] – نفس المرجع السابق.

تشغيل شفاف للأسواق وإعطاء الأعوان الاقتصاديين المعلومات اللازمة حيث في معجزة المبادرة الشخصية Miracle de l'initiative personnelle هي ذات اتجاه اختيار الحلول السهلة الّتي هي على السلم الفردي تعظيم الأرباح ولكنّها تقود الاقتصاد إلى أزمة أو تعطيل التشغيل وتحريك الاختلال.

إضافة إلى أنّ تبعيتنا للخارج شبه عقد كلّي في عدد من السلع المنتجة بأحسن الطرق وبأحسن الأسعار في باقي الدول.

النظام المفتوح وضع في 1991/04/01 بسرعة محدودة بعد سنة فوجئ السوق الجزائري بتكامل مع سوق دولي ومع أسماء رابحة لمنتجين عالميين في حين ترك جانب تعديل الجهاز الإنتاجي للمعطيات الجديدة للسوق الذي لا يتوقف عند حدود الدولة ، وهو ما يرتبط هنا بمعرفة دور المعلومة في تشغيل السوق فالمنتجون والمستهلكون لا يحصلون على المعلومات ، فالذين هم على مستوى أسواق دولية يجدون امتيازات بالنسبة للآخرين ، وبسبب أنّ المنافسة توصل إلى نمو الفعالية ومردودية جهاز الإنتاج والأسواق الوطنية ولكن تستغل ثغرات السوق بسبب صعوبة تنقل المعلومات وارتفاع أرباحها.

وبالتالي هنا المضاربة تتجه نحو البحث عن أقصى ربح تملي عدم ترك أرباحهم داخل الوطن لأنّ هذه الأسواق سيئة التنظيم ، وتعاني من قلة في جميع النواحي الّتي تجلب تشغيلا مناسبا لجهاز الإنتاج حيث لا توجد فائدة أخرى لمتابعة تنبؤات الدولة في سلع استهلاكية ذات منفعة حديّة تقترب من الصفر ولكن هي أسعار متراكبة تسبق تضخم متواصل.

هذه المضاربات وضعت في وقاء ضدّ التضخم وصدرت إلى الدول الّتي لها ظروف اقتصادية أكثر ثباتا وذات جهاز إنتاجي أكثر مردودية وفعالية ودفعت تقدما نحو انخفاض القيمة والاقتصاد نحو ضيق أكثر[1].

[1] – نفس المرجع السابق.

فاقتصادنا مرّ بفوضى بدل الوصول إلى رقابة أو بغياب كلّي للعقلنة الاقتصادية للأهداف السياسية ، حيث الفوضى في الحرية الانتقالية الّتي ليست أساس مؤسساتي ، أين كانت عبارة عن حماقة ولامسؤولية القبول من طرف الحكومات المصححة والمثبتة للبنك و FMI والّتي لم تبرّر لا بتحسين المديونية الخارجية ولا بتقليص حجم ووزن خدماتها الّتي واصلت النمو رغم الوعود الكثيرة حيث في سنة 1991 استهلكت 24 % قيمة إنتاجها.

وعليه إذا كنا نريد تتبّع طريق الليبرالية التدريجية للسوق الوطني نحن نمدّد أكثر ومن جديد المعاناة الّتي يستحيل الغوص فيها حيث يوجد سوق لا نحسن تطبيقه.

حاليا نترك سوقنا الداخلي يتحول إلى مزبلة كبيرة للعب الّتي تنتجها الدول الأخرى ، وكل ذلك من أجل احترام التوجه الحرّ للبنك والصندوق FMI.

يلاحظ من الأهمية بمكان أنّ الدول المصنعة تحت وصاية هذه المؤسسات لا تعتبر ذلك من سر الدولة التطبيق الجيد للحرية المفروضة علينا تحت غطاء تحسين تسيير اقتصادنا[1].

المفاوضات الحالية للتجارة الدولية تظهرها بوضوح مؤسسات سياسية وإدارية متينة قادرة على متابعة نصائح هاتين المؤسستين الّتي أعطت لمسؤولي اقتصادنا بين عشية وضحاها أو خلال تسعة أشهر محو تدعيمات وحمايات الزراعة ، إنتاج الحديد ، الصناعة الملاحية ، والقطاعات العمومية ، صناعة الإعلام الآلي ، تقليص وبقوة عمولاتها لمحو الفروق التكاليف المنجرة بسبب انحرافات المردودية بينها وبين الدولة المنافسة لها.

إذا كانت إحدى هذه الحكومات في لحظة جنون عبّرت فقط عن نيتها لكي تقرّر إزالة كل حواجز التجارة الخارجية الموجهة لحماية منتجيها وبالتالي تقليص كلفة الإنتاج والمبلغ المؤدى من طرف مستهلكينا يزاح عن طريق عاصفة سياسية تفرض عليه استقلالية وبالتالي لا يستطيع المكوث في السلطة مدّة طويلة من أجل الاتصال بصفة

[1] – نفس المرجع السابق.

رسمية. إنّ تقبل حقائق الوضع المؤسساتي الوطني لا يمنع من ملاحظة الاختراق لعدّة قواعد ، أوّل قاعدة اقتصاد السوق ، حيث ما يجب معرفته الشفافية في النفقات الاقتصادية الأكثر نجاعة والأكثر فعالية.

أصحاب التصحيح الهيكلي لم يبرّروا حتّى إعلام زملائهم عن القرارات المأخوذة للدخول تحت غطاء تبنّي اقتصاد السوق وحقيقة الأسعار ، حيث اقتصادنا دخل في منافسة عالمية ، فهي في الحقيقة فوضى ، تضخم كبير ، انهيار مستمر ، وتقديمها لقمة سائغة للمضاربين ، مجازفين من أجل البحث على فرص الربح السريع للدينار واستثماره في الخارج، في نفس الوقت المصححين دخلوا زوبعة سياسية حيث بلادنا لا زالت بعيدة عن الخروج منها.

اقتصاد السوق لا يمكن تشغيله بدون جهاز الجمع ، التحليل وبث المعلومات الاقتصادية الّتي تسمح بتحرير التعامل بدون نقائص المنافسة وبالتالي تأمين الاستعمال الأمثل للموارد الوطنية.

نشاطات تسخير المعلومات الاقتصادية مكلفة ولكن يجب علاوة على ذلك أن تكون حرية الوصول إليها من طرف المتعاملين الاقتصاديين المعنيين سهلة.

إنّ الدولة وحدها هي الّتي لها الوسائل المادية والبشرية والتحفيزات الّتي تؤمن أنّ هذه المعلومات تستعمل لصالح المجموعات الوطنية حتّى ولو كانت في البداية تفيد المتعاملين الاقتصاديين المباشرين في استغلالاتهم ، فمعنى ذلك لا يعني أنّ الدولة تتخلّى عن نشاطها السياسي للحفاظ على الاستقرار من خلال ضمان جهاز اقتصادي يضمن التوزيع العادل للثروة الوطنية والتسيير الأمثل للموارد لفائدة كل المواطنين ، يجب عليها أن تتأكد من التحليل المستمر للمعطيات الاقتصادية والاجتماعية ، وأنّ القرارات المتخذة لتسيير الاقتصاد تتجه نحو تحقيق الأهداف[1].

[1] – نفس المرجع السابق.

برامج التثبيت والتصحيح الهيكلي للبنك وFMI ليست مشاريع جمع ولا برامج سياسية ولا برامج تجديد، بل يجب أن تتكيف وتنفذ على شكلها من طرف الحكومات، لهذا ينبغي أن تسيّر تحت غطاء شروط هته المؤسسات من أجل الحدّ من مسؤولياتها السياسية ، فقط الاعتراف بها أخذ على عاتقها الوصاية الإدارية للدولة.

أهداف هذه البرامج واضحة جدّا بالنسبة إليهم ، يجب أن تستمر في أداء مديونياتها الخارجية وأن لا يكون لديها طموح آخر من غير ذلك.

مهما كانت أنواع التصريحات المقدّمة من أجل تبرير طابع هذه البرامج فهي ذات أهدف محدّدة ولا تغطي كلّ القرارات والنشاطات ذات الطبع المؤسساتي الذي يخلق الإدارة خاصة السياسية للتحول من اقتصاد مراقب إلى اقتصاد السوق ، من بين هذه النشاطات إضافة إلى جهاز قضائي متخلص من كل شكوك الرشوة ، نظام وجهاز وظيفته السياسية مؤسسة على أساس الضمان.

الترقية على حسب الاستحقاق والحياد السياسي مبعد نهائيا من الضغط للحصول على منصب المسؤولية الإدارية والتفريق بين التطلعات الإدارية والسياسية الواجبة لضمان تسيير الاقتصاد لصالح أغلبية المواطنين وليس لفائدة مجموعة أعضاؤها السريين. إنّ الشفافية في الاتصال تستوجب شفافية قواعد تسيير الدولة ومؤسساتها الإدارية حيث أنّ الأساس يتمثل في وظيفة عامة مترفعة عن كل شك.

ختاما نختار اقتصاد السوق ليس لإعطاء الفرصة للمضاربين للحصول على الربح السريع وتحويل غير للخارج المحصل بهذا الشكل ، ولكن من أجل تحسين وعقلنة الموارد الوطنية ، المرور إلى اقتصاد السوق لا يستدعي أبدا تخفيض الإنتاج ولا التضخم[1].

[1] – نفس المرجع السابق.

* بعض الحلول المقترحة لتصحيح نظام المعلومات الاقتصادي الجزائري :

يستنتج أنّ على مستوى الجزائر الإحصائيات الاقتصادية جدّ مهملة ويبرز ذلك من خلال النظام الوطني للمعلومات الإحصائية في السنوات الأخيرة خاصة غياب إطار منهجي شفاف لإنتاج هذه المعطيات والمؤشرات تُجهل الأسس والقواعد الّتي تمّ اعتمادها لنشر هذه المعلومات ، أيضا الاختلاف الجوهري بين مختلف التنظيمات المنتجة لهذه الإحصائية ممّا دفع إلى فقدان الثقة في هذه المعلومات وهذا يمثل حاجزا كبيرا في عرقلة تطوير الاقتصاد.

1/ التحديد الدقيق للحاجيات المعلوماتية.

2/ دراسة الموجودات في المعلومات الإحصائية : أو بصيغة أخرى النظرة النقدية التحليلية لكشف النقط المعطلة في النظام الحالي ومحاولة تحسين وتصحيح هذا النظام أو بمعنى آخر القدرة على وضع تساؤلي للتنظيم الحالي وعقلنته من خلال محاولة تطوير مساحة سوق المعلومات في الجزائر في المجال العلمي والتقني وهذا بالتناسق مع معاهد متخصصة.

3/ بناء شبكات معلوماتية.

4/ تحضير الدراسات : هذه الدراسات تخص تطبيق طرق نظامية في تسيير ودوران المعلومات أيضا لاستعمال تقنيات المعلومات والتلماتيك (مجموع التقنيات والخدمات الّتي تمزج وسائل المعلوماتية بوسائل الاتصال) Télématique.

5/ خلق توفق علمي : بمعنى تناسق المعلومات الإحصائية ومشاريع البحث ، حيث أنّ هذه المعاهد عليها أن تسيّر برامج البحث التقني في مجال الأرشيف ، التسيير أيضا إدخال وإخراج المعلومات.

6/ التعاون : وهذا في إطار تحسين تنظيم نظام المعلومات الإحصائي عن طريق الدراسات المقارنة بين مختلف المعاهد أو الدواوين ممّا يساعد المسؤولين على كشف النقط المعطّلة للنظام.

7/ تكوين متخصصين في الإحصاء والتحليل وأيضا التنبؤ : حتّى يتميّز المنتوج الإعلامي الإحصائي في شكل معلومات إحصائية دقيقة ومحدّدة وفي الأجل المناسب.

8/ الاهتمام بالدراسات التنبؤية : حيث وفي آخر مرحلة من نظام المعلومات تطرح تنبؤات قادرة على استغلال النظام بمعنى خلق شبكة منهجية توجّه أخذ القرار من خلال عدّة فرضيات.

9/ مراقبة التكاليف : عن طريق القيام بكل مراحل المحاسبة والتحليل.

10/ تحسين الجانب المادي (التجهيزات الحديثة) والبشري لـــ ONS.

11/ الاهتمام بصيانة القوائم : مثلا في الجزائر تواجه مشكل تحديث البيانات المتعلقة بصيانة (العناوين ، أرقام المبيعات ، أرقم التسجيل وحتى النشاط).

12/ الاهتمام بالإحصائيات والدراسات : حيث كفاءة ONS لا تتحدّد في إعداد ونشر إحصائيات فقط وإنّما في قدرتها على إعداد دراسات توضح التحليل الاقتصادي للأوضاع وبالتالي تتيح إمكانية رسم السياسات من خلال الطابع التنبؤي لهذه الدراسات.

13/ التحكم في تكاليف نظم المعلومات خاصة تكاليف جمع البيانات مثلا خلال إحصائها طابع رسمي يسهّل جمع المعطيات على مستوى مثلا الوزارات ، المؤسسات وغيرها.

14/ إرفاق المنتوج الإحصائي بالملاحظات المنهجية اللازمة : بمعنى توضيح منهجية إنتاجها والحصول عليها ، مثلا لو أخذنا الرقم المتعلق بالنمو الاقتصادي على مستوى ONS لا نعلم سوى القيمة الاسمية Nominale من خلال التقدير الحجمي على مستوى وكالة التخطيط.

15/ تنظيم ورشات تخصّ منهجية الإحصائيات : بمعنى التوضيح للمهتمين وقت الإنتاج الإحصائي أيضا ظروف هذا الإنتاج.

16/ تكوين أطر متخصصين في الإحصاء والاقتصاد معا : (تقنيين ، مهندسين) ، وذلك بإثراء برامج التكوين والتدريس في المعاهد المتخصصة وإعطائها الوقت اللازم أيضا

تحسين المقاييس المتخصصة مثلا مقياس نظرية وتطبيق سبر الآراء Théorie et la pratique des sondages الّتي تحاول إحاطة الطالب بالمعارف الضرورية الّتي تؤهله إلى المجال التطبيقي ، أيضا تحديث الطرق الإحصائية تتناسب مع التحليل الاقتصادي الذي لا يتناسب مع ما هو مطبق حاليا.

ومن خلال كل ما سبق ضرورة تحسين نوعية المنتوج الإحصائي الاقتصادي الجزائري.

17/ الاعتراف بالمعلومة كمورد ذات قيمة ، حيث يمكن استعمالها كاملة وأوسع ما يمكن من خلال تغيير التفكير الحالي الذي يبدأ بإنتاج أنشطة لتسير الموارد وفق طلبات المعلومات بغرض بناء بطارية إرشاد ضرورية لأنشطة القيادة.

18/ التقييم الكامل للنظام الوطني للمعلومات الحالي فيما يتعلّق بـــ :

* تنظيمه.
* مستوى تطوره.
* منتوجه.
* بنوك وقواعد البيانات الّتي يسيرها.
* معدل تغطيته للحاجيات الّتي يجيب عنها بمادة معلوماتية محدّدة ومتعلّقة بالموضوع بغرض منح القدرة على التخطيط ، التحليل ، ومراقبة ومتابعة أنشطة المنظمة.

19/ توسيع أكثر مجال مساهمة وإشراف القطاع الخاص في إعداد وتقييم السياسات العمومية وإبقاء رجال الأعمال على علم جيّد حول الوضعية الاقتصادية الكلية والتحولات الاقتصادية، اقتراحات تشريعية للخوصصة وتغيير التشريعات السابقة والتنظيمات.

هذه التنظيمات بإحاطة أكبر للمشاكل الاقتصادية للوطن تتيح للمقاولين لعب دور أكبر فعالية في الحياة العمومية من خلال :

20/ تنشيط المجلس الوطني للإحصاء وترقية التشاور والتنسيق الإحصائي خاصة من أجل خلق قواعد بيانات تجمع بين العديد من المصالح الوزارية.

21/ ضبط المؤسسة الجزائرية يتطلب تكامل الوظائف الجديدة للدولة وإعادة تنظيم المسؤوليات ممّا يستلزم المشاركة في تنظيم الاختلالات ، حيث لا تعرف الصادرات دون معرفة ثقافة حاجيات الآخرين مثلا. أيضا نموذج ترتيب العوامل الّتي تعتبر قطعية.

الإصلاح عن طريق تبنّي مهمة عبور حتمية من خلال تجديد بنية الصورة البنكية الحالية على مستوى تنظيمي عملي من جهة وتطوير وبسرعة دعائم الاتصالات من أجل تسهيل سريان المعلومات والمعطيات بسرعة وفعالية من جهة أخرى.

22/ إرساء مركز يقظ تكنولوجيا وإستراتيجيا أيضا مركز للتقدير والتنبؤ.

23/ تطوير الاتصال العمومي الذي يستلزم تساوي في فرص الحصول على المعلومات أيضا الاهتمام بمصداقية المعلومة العمومية.

24/ الرقابة العمومية والمصداقية في الاتصالات يجب أن تحسم الميزة بواسطة تقارير العمومية من طرف الهيئات المعنية.

25/ المساعدة على خلق ثقافة معلومات عمومية[1].

[1] - Les exigences de mutation du système d'information économique et sociale, contribution au débat national CONSEIL NATIONAL ECONOMIQUE ET SOCIAL, commission « Perspectives de Développement Economique et Social », projet de rapport, Mai 2004.
- http://www.dst.cerist.dz/seminaire/Communications/Boumghar.pdf
- http://www.dst.cerist.dz/seminaire/Communications/SNIS.pdf
- http://elkhabar.com/quotidien/lire.php?date_insert=20051148&idc=49&idc=10550&key=2&cached=1#

خاتمة الفصل الرابع :

من خلال عرض المحاسبة الوطنية عن طريق نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية بالنظر إلى منهجية هذا النظام في تحديد عناصر هذا المجال ، يتبيّن أنّ البناء المنهجي لهذا النظام يضمّ مجموعة من الثغرات والخروقات لمفاهيمه وتعاريفه بعد أن تبناها مثلا اختراقه لمؤشر الإقامة الذي اعتمد عند بناء جدولي المدخلات والمخرجات لسنتي 1979 ، 1989 باعتماده طريقة لتحديد الاستهلاك النهائي للمقيمين وغير المقيمين ليست لها علاقة أصلا بمحدّد مؤشر الإقامة.

من جهة أخرى لاختراقه لمفهوم السوق المعتمد في تحديد دائرة الإنتاج وذلك باستبعاده لخدمة سوقية من هذه الدائرة وهي خدمات الهيئات المالية وخدمات السكن والشؤون العقارية رغم أنّها خدمات سوقية.

إضافة من جهة أخرى هذا النظام تعدّى المبدأ المعتمد في تحديد المجال الزمني لمجال الملاحظة.

كما تجدر الإشارة إلى أهمية الاقتصاد الموازي أو غير الرسمي L'économie non officielle في تركيب الاقتصاد القومي خاصة من خلال ما يقدمه من إنتاج ، وبالتالي من قيم مضافة.

وعليه وبعد التأكيد على أهمية نظام الحسابات القومية سواء تعلّق الأمر بتحليل النشاط الحالي أو استخدامه كقاعدة للتنبؤ وبالتالي التخطيط والبرمجة مستقبلا ، يقود الأمر إلى ضرورة الحرص على إعادة توضيب نظام محاسبي قومي يستجيب لمتطلبات القرارات الاقتصادية الحالية ويتماشى مع نوعية وجودة الأنظمة المحاسبية على وجه الخصوص وأنظمة المعلومات عامة ، خاصة وأنّ قيمة المعلومات أصبحت تتميز بقدر كبير من الأهمية كباقي الموارد الأخرى المادية والبشرية أو أكثر.

خاتمة وتوصيات

خاتمة وتوصيات

إنّ النقطة الأولى المحفزة للقيام ببحوث في هذا الموضوع هي تميّز وتخصص هذا العصر بعصر المعلومات ، فمن جانب الاقتصاد أصبح الاقتصاد الحديث معروف باقتصاد المعرفة.

بإسقاط هذه الأهمية على مجالي الاقتصاد فإنّها تتوضح وتتجلى جيدا من خلال الاقتصاد الجزئي وما تشهده المنظمات والمنشآت الحديثة من ثورة في أنظمة المعلومات عن كل ما له صلة بالنشاط الاقتصادي ، ولعلّ أبرزها تطور الأنظمة المحاسبية خاصة في تحليل ورقابة سير أنشطتها ، إضافة إلى ظهور وظائف جديدة كبحوث السوق وغيرها. المهم في الأمر أنّ المؤسسات تقوم بجهود كبيرة في إقامة أنظمة تتماشى مع التحولات الاقتصادية العالمية (خاصة على مستوى الأسواق) من جهة ، من جهة أخرى تحديث نوعية هذه الأنظمة وفق التكنولوجيات الحديثة.

أمّا فيما يتعلّق بالاقتصاد الكلي وهو موضوع البحث فالمتعارف عليه أنّ أهمّ نظام معلوماتي عن النشاط الاقتصادي القومي هو نظم المحاسبة الوطنية بمعنى أنّه على الدول كإطار كلي للاقتصاد القومي أن تهتمّ ببناء وتحديث الهيئات المكلفة بإنتاج إحصائيات ومؤشرات قومية تتميز بدقة كبيرة في تصوير الواقع الاقتصادي القومي المعاش ، ومن جهة أخرى تكون قادرة على توجيه القرارات المستقبلية عن طريق التنبؤ الاقتصادي.

من جانب واقع وهيكل الاقتصاد الجزائري وطريقة تسييره ، والمحيط الدولي الحديث يتمّ استنتاج أنّ هذا الهيكل الذي كان يسود زمنا مضى لم يعد صالحا إلى حدّ ما لمعايشة هذا الواقع الحديث ممّا يحثّ على ضرورة التفكير في بناء نظام وهيكل جديد للمحاسبة الوطنية في الجزائر.

ومن البديهي أنّ التفكير في بناء نظام معلوماتي فعّال وقوي في مجال تطبيق المعلومات والمعطيات الاقتصادية الكلية ليس هدفا في حدّ ذاته وإنّما معطيات ورهانات

الساحة الاقتصادية الدولية الحديثة هي الّتي استدعت القيام بهذه المبادرة أو على الأقل تحسين الإنتاج المعلوماتي المتخصص في هذا المجال والذي كان سائدا من قبل ، حيث يبرز ذلك أساس في أغلبية المشاكل الاقتصادية التنموية الّتي تتخبط فيها الدول النامية والّتي طبعا الجزائر من ضمن قائمتها ، على سبيل الذكر مشكلة الاستثمار الأجنبي الّتي عامة تدور حول ضعف المعلومات والمعطيات الحقيقية المتاحة حول ظروف البلد الهادف لاستقطاب هذا النوع من الاستثمار ، فعموما وفي حالة وجودها تتسم بعدم المصداقية والرسمية لأنّها صادرة عن مصادر غير رسمية ولا يفوت التذكير بأهمية هذه المعلومات لأيّ مستثمر يبحث عن الربح ، من جانب آخر تأثير غياب أو ضعف هذه المؤشرات والمجمعات على القرارات والبرامج والسياسات الّتي غالبا ما تهدف إلى تنمية الأوضاع السائدة ، بسبب أنّ التقديرات والتنبؤات في الأصل بنيت على معطيات غير دقيقة وواضحة ممّا يعكس هشاشة وضعف القاعدة المعلوماتية. المهمّ أنّ المقام لا يسمح بحصر كافة المجالات والمواقع الّتي من المفروض أنّ ترتكز على قاعدة معلوماتية قوية وصلبة ناتجة عن نظام معلوماتي فعال ومتخصص في تقييم أداء النشاط الاقتصادي الإجمالي للوطن ، خاصة بغرض تحليل ومتابعة وأيضا مراقبة الخطط والسياسات المبرمجة ، ومن جهة أخرى إتاحة إمكانية التنبؤ الاقتصادي مستقبلا.

وعليه واعتبارا أنّ الجزائر عانت ولا تزال تعاني من مشكلة ضعف القدرة على التنمية خاصة وأنّها تصنف ضمن الدول الغنية بمواردها إلى حدّ ما ، فلا بدّ من الاهتمام بإقامة نظام قادر على تصوير واقعها في أصدق صورة ممكنة بإيجابياتها وسلبياتها بمعنى قادر على تقييم قدرته وإمكانيته من جهة ، ومن جهة أخرى نقط ضعفه وفقره. هذا التشخيص هو وحده القادر على توجيه القرارات والسياسات الّتي من المفروض أن تكون ناجحة عند تطبيقها ميدانيا بالنظر إلى توافقها مع واقعه الحقيق ، بعكس الوصفات الممنوحة من الهيئات المالية العالمية كصندوق النقد الدولي FMI والبنك الدولي وتجارب بعض الدول الّتي نجحت في خطط التنمية حيث أنّها في الحقيقة لا تتناسب مع المعطيات المتاحة في الجزائر بل لا تأخذها بعين الاعتبار أصلا.

هذا الحل قد يكون أقرب إلى النظرية العلمية أكثر من أي حلّ آخر باعتبار دائما أنّ المشكلة العلمية تتطلب حصر كل ما له علاقة سببية بالمشكلة أيضا ضبط درجة الترابط بين المشكلة ومحيطها ، حيث يتمّ ، وبناء على ذلك إعطاء العلاج والحلّ المناسب وبالقدر الكافي من التركيز.

وبعد إسقاط كل هذه الوقائع على مشكلتنا الاقتصادية التنموية نخلص إلى أنّ :

- نظام المحاسبة الوطنية وعلاقاته مع كل الأعوان الاقتصاديين هو النظام القادر والمناسب لتشخيص حالة ومشكلة الاقتصاد الجزائري ومدى تعقدها.

- يجب أن تتناسق القرارات والسياسات الاقتصادية التنموية الجزائرية تماما مع الإنتاج المعلوماتي للنظام السابق وإلاّ فما الغرض من إقامة هذا النظام خاصة بعد الأخذ بعين الاعتبار تكاليف إنجاز وتشغيل الأنظمة المعلوماتية.

- ضرورة تكيّف هذه الأنظمة مع التطورات والنمو الحاصل على الساحة العالمية خاصة فيما يتعلّق بجانب التكنولوجيات والآليات الّتي تستجيب للسرعة المطلوبة في تحصيل هذا الإنتاج خاصة بالنظر إلى إمكانية فقدان المعلومة لفعاليتها مع الوقت.

- وجود تخصص موارد بشرية في هذا المجال لضمان الجودة المطلوبة.

- الاهتمام بخلق جو ترابط واحتكاك بين مراكز ومعاهد العلوم والبحوث المتخصصة وميادين الأنشطة الاقتصادية بغرض ضمان الإشراف المباشر للمتخصصين على تصحيح الانحرافات من جانب وأيضا من جانب آخر ضمان عدم ابتعاد الباحثين عن الواقع الحقيقي.

- وأخيرا ومن المفروض تجاوب وتماثل التعاريف المحدّدة في نظام المحاسبة القومية مثلا في التحديد الجيد للتقسيم في المدونة مع ما هو مطبق حقيقة في المجال العملي للمعلومات ، فلا يصح مثلا تحديد المقيمين بصورة وحساب الناتج الداخلي الخام بصورة مخالفة للتحديد ، وكل ذلك بهدف ضمان عدم خلق تناقضات في النظام ، خاصة وأنّها جوهرية.

وعليه وكنتيجة للبحث يمكن استخلاص أنّ المعلومة مهمة في أي مجال بصفة عامة ، والمعلومة الاقتصادية الكلية فعالة ومهمة في تقييم ومراقبة النشاط الوطني بصفة خاصة والأهمّ من ذلك كلّه في وضع محدّدات علمية للسياسات والخطط التنموية.

وعليه نلمس الفعالية الكبيرة لنظم المعلومات الاقتصادية الكلية والمكونة أساسا من أنظمة المحاسبة الوطنية في تحقيق وإنجاح تجارب التنمية.

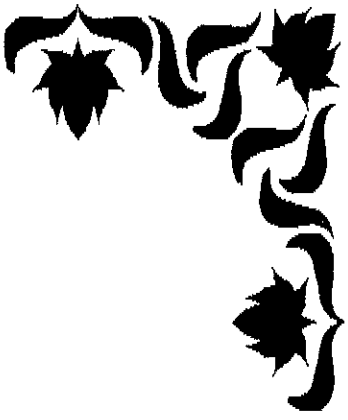

قائمة المراجع

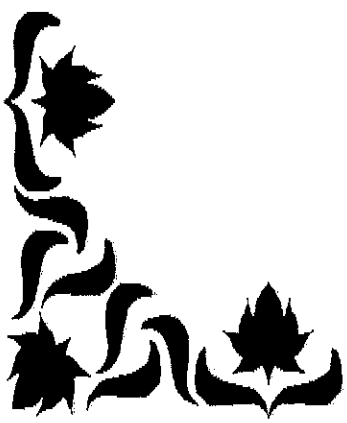
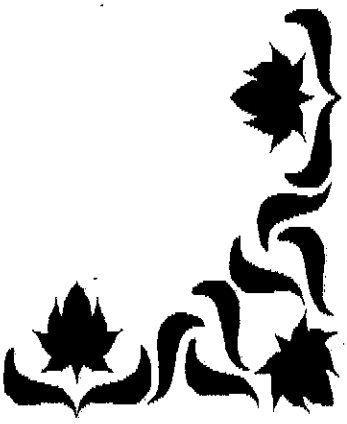

قائمة المراجع

I- باللغة العربية :

1- نظم المعلومات الإدارية – مدخل تحليلي –

الدكتور كامل السيد غراب ، فادية محمد حجاري ، السعودية ، 1418هـ.

2- نظم المعلومات الإدارية.

الدكتورة سونيا محمد البكري ، مصر ، 1997.

3- التطور التنظيمي.

الدكتور موسى اللوزي ، طبعة 1 ، الأردن ، 1999.

4- أساسيات نظم المعلومات.

الدكتور يحي مصطفى حلمي ، القاهرة ، 1988.

5- مدخل معاصر في نظم المعلومات المحاسبية.

الدكتور كمال الدين الدهراوي ، الإسكندرية ، 2003/2002.

6- مقدمة في مبادئ الاقتصاد القياسي.

الدكتور نعمة الله نجيب إبراهيم ، الإسكندرية ، 2002.

7- نظم المعلومات المحاسبية بالمنشآت المالية.

الدكتور محمد القيومي محمد ، بيروت ، 1990.

8- نظم المعلومات المحاسبية بالمنشآت المالية.

الدكتور محمد القيومي محمد ، بيروت ، 1990.

9- نظم المعلومات المحاسبية والمنظمة نظري مع حالات دراسية.

الدكتور حكمت أحمد الراوي ، الأردن ، 1999.

10- نظم المعلومات المحاسبية.

الدكتور أحمد بسيوني شحاتة ، الدكتور إسماعيل إبراهيم جمعة ، الدكتورة زينات محمد كرم ، الإسكندرية ، 1995.

11- إدارة الأعمال الاقتصادية والعالمية (مفاتيح تنافسية والتنمية المتواصلة).

الدكتور فريد النجار ، الإسكندرية ، 1999/1998.

12- اقتصاد وتسيير التنمية.

الدكتور عبد الرزاق بن حبيب.

13- مقدمة نظم معلومات الإدارية.

الدكتورة منال محمد الكردي ، الدكتورة جلال إبراهيم العيد.

14- نظام المحاسبة الوطنية.

الدكتور قادة أقاسم.

15- الوجيز في المحاسبة الوطنية.

16- مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية.

الدكتور عبد المجيد قدي.

17- محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية.

الدكتور شريف ألمان.

18- النظرية الاقتصادية الكلية (الأجزاء الثلاثة).

الدكتور شريف إلمان.

19- سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر (الجزء 1 ، 2).

الدكتور محمد بلقاسم بهلول.

20- المعلومات الإدارية مفاهيم أساسية.

الدكتورة سونيا محمد البكري , مصر ، 2000.

21- نظم المعلومات المحاسبية في شركات التأمين والبنوك التجارية.

الدكتور احمد بسيوني شحاتة ، الدكتور إسماعيل جمعة ، الإسكندرية.

IV- مواقع الأنترنت :

1-www.eco.enst-bretagne.fr/Enseignement/3A/cmsi/Bloc%20EDSI/3a-vl.ppt

2- www1.oecd.org/agr/mf/doc/S5-NP-TCissues.pdf

3- http://www.dst.cerist.dz/seminaire/Communications/Boumghar.pdf

4- http://www.dst.cerist.dz/seminaire/Communications/SNIS.pdf

5- http://www.angelfire.com/md/tlemcen/livre2ch10.html

6- www.menareport.com

7- http://www.al3nqod.com

8-http://elkhabar.com/quotidien/lire.php?date_insert=200511148&idc=49&idc=10550&key=2&cached=1#

3-6- الأنظمة المحدّدة والأنظمة الاحتمالية 23
4-6- النظم المتكيّفة والنظم غير المتكيّفة 23
5-6- النظم البسيطة والنظم المعقّدة 24
7- مكونات النظام 24
1-7- المدخلات 24
2-7- المخرجات 25
3-7- المعالجة أو التشغيل 25
4-7- الرقـــابة 25
5-7- التغذية العكسية المرتدّة Feed Back 25
8- أهداف النظام 27
1-8- الأهداف المعلنة Stated Objectives 27
2-8- الأهداف الحقيقية Real Objectives 27
9- وظائف النظام 28
1-9- تزويد الإدارة بالمعلومات 28
2-9- تحديد نقط القرار 28
3-9- تحديد المسؤوليات 28
4-9- تقييم عناصر التقييم 29
5-9- القدرة على التنسيق بين النظم الفرعية 29
6-9- تقنين الإجراءات 29
10- بيئة النظام 30
المبحث الثاني : أساسيات المعلومات 32
1- المعرفة والمعلومات 33
2- مفاهيم المعلومات والبيانات والمعرفة 34
3- الحصول على المعلومات من البيانات 37

3-1- الحصول على البيانات 37
3-2- اختبار مدى صحّتها Vérification 37
3-3- التصنيف Classification 37
3-4- الفرز والترتيب..... 37
3-5- التلخيص 38
3-6- العمليات الحسابية 38
3-7- التخزين..... 38
3-8- الاسترجاع 38
3-9- إعادة الإنتاج 38
3-10- الانتشار والاتصال 38
4- نمو تقنية المعلومات..... 41
5- طرق تشغيل البيانات 42
5-1- الطريقة اليدوية Manual 42
5-2- الطريقة الالكتروميكانيكية Electromechanique..... 42
5-3- طريقة البطاقات المثقبة 43
5-4- طريقة الحاسبات الإلكترونية 43
6- حداثة علم المعلومات 47
7- اقتصاديات المعلومات..... 49
7-1- التكاليف 50
7-2- العـــائد 50
8- مصادر المعلومات..... 51
8-1- المصادر الأولية (الرئيسية) Primary source 51
8-2- المصادر الثانوية Seconday Source 52
9- أصناف المعلومات 52

9-1- المعلومات الرسمية والمعلومات الغير الرسمية 52
9-2- تصنيف المعلومات وفق الزمن 53
9-3- تصنيف المعلومات وفقا لطبيعة الوظيفة 54
9-4- المعلومات الوصفية والمعلومات المتغيرة 54
9-5- المعلومات المتوقعة والمعلومات غير المتوقعة 54
10- خصائص المعلومات الجيّدة 55
10-1- إمكانية الحصول عليها Accessibility 55
10-2- الشمول Comprihensiveness 55
10-3- الدقّـــة Accuracy 55
10-4- الملائمة Appropriateness 55
10-5- التوقيت المناسب Timeliness 56
10-6- الوضوح Clarity 56
10-7- المرونة Flexibility 56
10-8- التأكّد (قابلية التحقق) Verifiability 56
10-9- عدم التحيّز Freedom from bias 56
10-10- قابلية القياس الكمي Quantifiability 57
10-11- الغرض وأهمية المعلومات 57
المبحث الثالث : نظم المعلومات 59
1- مفهوم نظام المعلومات Système d'information 60
1-1- نظام العمليات Operation subsystem 61
1-2- نظام الإدارة Managment subsystem 61
1-3- نظام المعلومات Information subsystem 61
2- المركبات الأساسية لنظام المعلومات 64
2-1- المدخلات 64

2-2- قاعدة البيانات 64
2-3- الرقابة 64
2-4- الإجراءات 65
2-5- المخرجات 65
2-6- التغذية العكسية Feed back 65
3- مداخل نظم المعلومات 65
3-1- المدخل الفني Technical Approch 66
3-2- المدخل السلوكي 66
3-3- المدخل الفني الاجتماعي 66
4- أنواع نظم المعلومات 67
4-1- نظم المعلومات المرتبطة بالتنظيم 67
4-2- نظم معلومات الموارد البشرية 67
4-3- نظم المعلومات المرتبطة بالحاسب 67
4-4- نظم المعلومات الإدارية 72
5- قاعدة البيانات 74
6- نظم المعلومات والخطوات التسييرية 80
6-1- نظم المعلومات والتخطيط 80
6-2- نظم المعلومات والرقابة 81
6-3- نظم المعلومات واتخاذ القرار 81
خلاصة الفصل الأوّل 83

الفصل الثاني : نظام المعلومات الاقتصادي الكلي

مقدمة 85
المبحث الأوّل : المعطيات الاقتصادية الكلية 86
1- النظرية الاقتصادية 86

2- الفرق بين نوعي النظرية الاقتصادية 87
3- منهجية التحليل الاقتصادي 87
3-1- النمذجة 88
3-2- أنواع التحاليل الاقتصادية 89
4- مميزات التحليل الاقتصادي الكلّي 90
4-1- الظواهر الاقتصادية الكلية 90
4-2- المتغيرات الكلية 90
5- تطور التحليل الاقتصادي الكلي 93
6- نماذج التحليل الاقتصادي الكلّي 97
6-1- طريقة التوازن العام (الكلي) 97
6-2- طريقة الدائرة الاقتصادية 98
المبحث الثاني : المحاسبة الوطنية 102
1- أهمية نظم المحاسبة الوطنية (القومية) 103
2- موضوع وتعريف المحاسبة الوطنية 104
3- تاريخ تطوّر المحاسبة الوطنية 107
3-1- مرحلة التجاريين Mercantiliste 107
3-2- مرحلة الطبيعيين Physiocrate 107
3-3- مرحلة الرأسماليين Libéralisme 108
4- أهداف المحاسبة الوطنية 109
5- الربط بين المحاسبة الوطنية والمحاسبة الحكومية 111
6- المفاهيم الأساسية للمحاسبة الوطنية 115
6-1- الناتج الإجمالي القومي 115
6-2- مفهوم الدخل القومي الإجمالي 116
6-3- مفهوم الإنفاق القومي الإجمالي 116

7- مشاكل تحديد وقياس الناتج القومي الإجمالي 117
خاتمة الفصل الثاني 122

الفصل الثالث : علاقة المعطيات الاقتصادية الكلية بالتنمية

مقدّمة 123
المبحث الأوّل : استغلال المعلومات في توجيه الاقتصاد (السياسات الاقتصادية)....124
1- تعريف السياسة الاقتصادية..... 124
2- أنواع السياسات الاقتصادية 126
2-1- سياسة الضبط 126
2-2- سياسة الإنعاش 126
2-3- سياسة إعادة هيكلة الجهاز الصناعي 127
2-4- سياسة الانكماش Déflation 127
2-5- سياسة التوقف ثمّ الذهاب Stop and go..... 127
3- أهداف السياسة الاقتصادية 128
3-1- النمـــو 128
3-2- التشغيل..... 130
3-3- تحقيق التوازن الخارجي 132
3-4- التحكّم في التضخّم..... 135
المبحث الثاني : علاقة المعلومات باتخاذ القرار الاقتصادي 139
1- مداخل الدراسة..... 139
1-1- مدخل الاقتصاد الكلي Approche Macro Economie 139
1-2- مدخل الاقتصاد الجزئي Approche Micro Economie 139
1-3- مدخل قطاعي Approche Sectorielle..... 139
2- تطور استعمال TIC 139
3- النظر إلى المعلومة كمنفعة عمومية..... 140

المبحث الثالث:حدود استخدام نظم المحاسبة الوطنية في رسم السياسات الاقتصادية 144
خاتمـــة الفصل الثالث 145

الفصل الرابع : نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية (S.C.E.A)

مقدمة 146
المبحث الأوّل : العرض العام لنظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية (S.C.E.A) 147
المبحث الثاني : تحديد مجال الملاحظة في نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية 150
1- تحديد حدود الاقتصاد الوطني..... 150
1-1- مؤشر الجنسية Critère de nationalité 151
1-2- مؤشر الإقليم 152
1-3- مؤشر الإقامة 153
2- الأعوان الاقتصاديين لنظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية 156
2-1- الفروع والقطاعات Branches et secteurs 156
2-2- المدونة Nomenclature..... 159
3- العمليات الاقتصادية Les opérations économiques..... 160
3-1- العمليات على السلع والخدمات 160
3-2- تركيب العمليات على السلع والخدمات 165
3-3- عمليات التوزيع 169
3-4- عمليات إعادة التوزيع (حسابات المداخيل والنفقات للقطاعات)..... 173
3-5- عمليات الوطن مع الخارج..... 182
3-6- العمليات المالية..... 183
المبحث الثالث : التحليل الهيكلي للنشاط الاقتصادي 190
1- عرض عام للجدول الاقتصادي الكلي 190
2- استخدامات الجدول الاقتصادي الكلي 193
2-1- القراءة المباشرة للمجمعات 193

2-2- حساب بعض المجمعات غير الواردة في الجدول..... 193
2-3- التحقق من صحة العلاقات المحاسبية الاقتصادية 193
2-4- إتاحة إمكانية حساب نسب ومعدلات السلوك..... 194
2-5- التنبؤ الاقتصادي..... 195
3- جدول المدخلات والمخرجات (تركيب العمليات على السلع والخدمات)... 196
3-1- عرض عام للجدول..... 196
3-2- استعمالات جدول المدخلات والمخرجات..... 198
4- جدول العمليات المالية (تمويل الاقتصاد الوطني)..... 201
المبحث الرابع : ملاحظات حول طرق إنتاج المعلومات الاقتصادية الكلية 203
المبحث الخامس : انتقادات نظام المعلومات الاقتصادي الكلي الجزائري.....206
* بعض الحلول المقترحة لتصحيح نظام المعلومات الاقتصادي الجزائري..... 219
خاتمة الفصل الرابع 223
خاتمة وتوصيات 224
قائمة المراجع 228
الفهرس..... 232